جامعة سنجور

بالأسكندرية

أمل كبير... وواقع هزيل

obeikandl.com

obeikandl.com

دكتور / محمد فؤاد إبراهيم

جامعة سنجور

بالأسكندرية

أمل كبير ... وواقع هزيل

الناشر

المكتبة الأكاديمية

١٩٩٥

obeikandl.com

obeikandl.com

حقوق النشر

الطبعة الأولى: حقوق التأليف والطبع والنشر© ١٩٩٥ جميع الحقوق محفوظة للناشر:

المكتبة الأكاديمية

١٢١ ش التحرير ـ الدقى ـ القاهرة

تليفون : ٣٤٨٥٢٨٢/ ٣٤٩١٨٩٠

فاكس : ٣٤٩١٨٩٠ ـ ٢٠٢

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمـــة

جلست ذات ليلة صيف، بنادى اليخت بالجيزة، أرقب حضور صديقى، بناء على موعد حددناه للقاء فى هذه البقعة الجميلة على ضفاف نهر النيل الخالد. وصلت قبل الموعد بوقت غير قصير كعادتى، فاغتنمت الفرصة لأطلق العنان لتأملاتى، وارجع القهقرى بذكرياتى. نظرت إلى الشاطئ المقابل، وقد ارتفعت المبانى الشاهقة، وانتظمت الفنادق الكبرى فى عقد من الدرر المتراصة، تنبعث من حجراتها الأنوار الخافتة، فى وسط خضم من الإضاءة المبهرة التى تحيل الليل نهارا. وينساب النيل العظيم فى سكون ورهبة، وفجأة وأنا أرقب روعته فى انسيابه، تذكرت أنى منذ بضع سنوات كنت أجلس فى هذا المكان، وكنت أشهده وهو يجرى فى وهن وضعف، ذلك أنه كان يجتاز فى ذلك الحين أزمة ووعكة، فمنبعه قد ضن عليه منذ سنوات بما اعتاد أن يمده به من وفير المياه وغزير الزاد.

ومن الغريب أن أهل مصر الذين يعيشون من خيراته، بل لا حياة لهم من دونه، لم يدركوا إلا مؤخرا ما يقاسيه النيل، ولم يلمسوا هذا الخطر

الداهم الذى يحيق به. واجتمع أهل الرأى، وتداول الخبراء للبحث عن علاج لهذا الداء الخطير الذى أصاب نيلنا، وانتهوا إلى أن العلاج الحاسم العاجل هو فى ترشيد استهلاك المياه مع ضرورة ضغط استهلاك الكهـرباء.

وعرفت مصر شعاراً جديداً اسمه «الترشيد فى استهلاك المياه والكهرباء» تضيفه إلى شعارات عديدة أطلقناها فى السنوات الأخيرة، واستخدمت فى تأليف الأغانى الحماسية وتلحينها وترديدها فى غير مناسبة. أما أن نعرف طريق التنفيذ العملى والتطبيق الصارم، فهو أمر لم نعمل به فى الماضى، فلما نأخذ به اليوم، وننظر إليه بجدية ومبالاة. إن الله سبحانه وتعالى يرعى أرض الكنانة منذ بدء الخليقة، ويخصها بعناية خاصة فيجنبها الكوارث، ويحول دون أن تلم بها الملمات.

ويبدو أن شعبنا أدرك ما يحوطنا به الخالق من رعاية، فتوكل عليه، وعاش ليومه، دون أن يدبر لغده. وما أن ارتفع منسوب المياه، وسجلت المقاييس ارتفاعا مطردا، حتى هلل الناس، وأسدل النسيان فى لحظة، ستارة على تلك الكارثة التى كانت تهدد حياتهم، وسخروا من الدعوة التى أطلقت للترشيد، ووصفوا هذا العلاج للأزمة بأنه نظرى لايمكن الأخذ به... وحقيقة الأمر أنه لا يمكن الأخذ به ما دامت النية مبيته على عدم استخدامه طالما أنه يتضمن قيداً. والقيد مرفوض فى يومنا، حتى لو كان فيه السلامة لغدنا، والاطمئنان لمستقبلنا.

جالت كل هذه الخواطر بخاطرى، وأنا اتطلع إلى النيل وهو ينساب فى سكون وسط جلبة العاصمة وضوضائها. أفقت على صوت الساقى، وهو

يسألنى عما اطلب من شراب أو غذاء، فرجوته أن يمهلنى بعض الوقت إلى حين وصول ضيفى، ومن ثم نحدد سويا ما نبغيه. اخرجنى صوت الساقى من بحر تأملاتى، وحمدت له هذا الفعل الكريم الذى أتاه، إذ لولا تدخله فى الوقت المناسب، لكانت خواطرى جرفتنى إلى العديد من مشاكل الساعة على الساحة المصرية: كالانفجار السكانى، وتلوث البيئة، وجدولة الديون، والارتفاع الجنونى للأسعار.

أيقظتنى نبرات صوته، وجاءت تذكرنى أنى فى انتظار مقدم صديق جئت فى هذا المكان خصيصا للقائه. وما لبثت أن ولجت بابا جديدا، ودخلت منه لأرقب فى شغف بالغ شريط الذكريات الذى راح يقدم فى عجلة نبذات عن هذا الصديق العزيز الذى ما برحت أترقب وصوله. وما أشبه ذلك بمن يجلس أمام «الكمبيوتر» ويطلب منه تزويده بأصدق المعلومات وأدقها عن شخص ما، لنتعرف على هويته وتاريخه.

وفى لحظات أضيئت الشاشة، وانهمر سيل من المعلومات لعل أهمها أن الصديق الذى أنا بصدد مقابلته، هو رفيق الصبا، وزميل الدراسة، ومن لازمنى فى مسيرة الحياة، تجمعنا المناسبات حلوها ومرها، وإن باعدت الأيام بيننا، فإن كل لقاء جديد يعيد فى لحظات ما حاول الزمن أن يطويه، ذلك أن زمالة الطفولة والصبا هما أطهر أنواع الصداقة وأنقاها بل وأبقاها.

ذكرنى شريط الذكريات، أننا ونحن طلبة بمدرسة مصر الجديدة الثانوية، كنا نتنافس على شراء بعض الكتب الانجليزية زهيدة الثمن من مجموعة البطريق، وذلك من مصروفنا الخاص، ونحاول ما وسعنا الجهد أن يلخص كل لقرينه ما قدر على فهمه، مع اختلاف الميول، فهو يسعى إلى

اقتناء الكتب الأدبية، فى حين كنت أسعد بشراء المؤلفات التاريخية، والتى تتناول أحداث الحرب العالمية الثانية، وكنا فى هذا الوقت نعيش أشد معاركها وأعنف أهوالها.

ما لبثنا أن افترقنا فى السلك الجامعى، فقد أراد أن يلتحق بكلية التجارة لكى يباشر بعد تخرجه شئون التجارة والصناعة مع والده، لاسيما وكان قد بدأ يشترك فى إقامة صرح صناعة الصوف فى مصر، فى حين التحقت بكلية الحقوق. وسار كل منا فى درب من دروب الحياة غير الذى سار فيه رفيقه، فلا مهنة واحدة تجمعنا ولا جيرة قريبة تصل بيننا، ومع ذلك ظللنا طوال هذه السنين، وعلى مدى نصف قرن من الزمان، أن ننسى فلا ننسى تلك الذكريات، وما أحلى تلك الأوقات وأعذبها حين نجتمع بين الفينة والفينة نتسامر ونطلق من عقالها ذكريات مشتركة حبيبة إلى نفوسنا.

وفجأة، وأنا منهمك فى التزود بمعلومات «كمبيوتر الذكريات» إذ برفيق العمر يحضر إلى مائدتى، ونتصافح ونتعانق حتى إذا استقر بنا المقام أمعنت النظر إليه وهو جالس فى مواجهتى لأرقب التغيرات التى تطرأ على الجوانب الفسيولوجية فى أشخاصنا، إذ أن يد الزمن تمتد، وتترك أثرها، فإما أن يخط الشيب فى الرأس كما فعل بى، وإما أن ينحصر الشعر على نحو ماحدث لصديقى.

وكأننا إزاء مرحلة جذر لا يتلوها مد وآسفاه، وتظل قمة الرأس جرداء، وما أشبهها «بمطار» معد لاستقبال الطائرات العمودية التى يسمونها «الهليكوبتر». ويتلاعب الزمن أيضا بملامح الوجه، وكأنه هزة أرضية مرت تحت سطح الجلد، فضمر جانب منه، وتجعد وزاد بروز ما كان بروزه فى الأصل معتدلا.

ولما كان اللقاء بعد غيبة طويلة، فإن كل منا راح يلحظ فى التو ما طرأ على صاحبه من تغيرات. ومع ذلك نقولها فى نفس واحد، كمن ينشد نشيدا جماعيا: «ما شاء الله إنك لم تتغير منذ أن ألتقينا فى المرة السابقة... شباب طول عمرك شباب!!». ويغض كل منا البصر خجلا من كذبه ونفاقه، ثم يعود فيبرئ ساحته، بدعوى أن ما قاله هو على سبيل العلاج والمطلوب لزميله، والمقيد فى لائحة أنواع العلاج تحت بند «رفع الحالة المعنوية ودعمها».

بدأنا نتجاذب أطراف الحديث، فكان الاستهلال بما تمليه قواعد البروتوكول والمراسم، وما تقضى به عادات وتقاليد الريف من السؤال عن الأسرة بأسلوب «الماكرو» أى فى المجموع، ثم السؤال بطريقة «الميكرو» أى بالتفصيل الممل عن الأولاد. ثم يجئ دور الأحفاد، فيكون الحديث أكثر طرافة بما نقصه من نوادر، فلا غرو أن يقال أن «أعز الولد ولد الولد». ذلك أن الأبوين يتحملان مسئولية تربية أولادهم مسئولية كاملة، ويسهران على تأكيد الانضباط، فى حين أن الأجداد يجدون متعة خبيثة فى كسر الانضباط، وإظهار الحنان الشديد ليتمتعوا فى ساعة من الزمن بسعادة اللهو، ومتعة الاحساس بنضارة الطفولة المتدفقة، والأحاديث الطريفة للبراعم المتفتحة زينة الحياة. ثم يعود الأطفال إلى قيود الانضباط، والأجداد إلى وحدتهم تعزيهم فيها ذكريات ضحكات رنانة، وبراءة فى كل ما تقول وتفعل. بل ما تنطق به فى بعض الآحايين قد لايصدر إلا من حكيم، فلا عجب أن قيل «خذوا الحكمة من أفواه الأطفال أو المجانين !!»

وانتهت المقدمة، ثم فرغنا بعدها من تناول عشاء شهى، ثم حان الوقت الذى اعتدنا فيه كلما تقابلنا، أن نتجاذب أطراف الحديث فى شئون الدنيا

سياسية كانت أم اقتصادية، أو نعرج على أدب الرحلات، ونمعن فى الوصف لنقدم صورة حية طريفة عن مشاهداتنا.

بيد أنى فى هذه الليلة شعرت أن صديقى يبيت النية على أن يوجه الحديث توجيها وضع مخططه مسبقا، وجاء بعد أن دبر أمره، وسرعان ما تبينت أنى أصبت فى حدسى عندما ابتسم ابتسامة ذات مغزى ثم انطلق **يقول:**

* عهدت فيك على مدى نصف قرن صديقا مخلصا وأخا وفيا، وطالما جلس كل منا أمام الآخر على كرسى الاعتراف، يصرح له بمكنون نفسه، وخبايا ذاته، إما طلبا للنصح، أو ليفتح صمام الأمان داخل ذاته، بعد غليان المرجل وخشية انفجاره. كما كنت بين آونة وأخرى تسرد بعض الأحداث والوقائع التى كنت تصادفها خلال ممارستك لعملك، وهى تجمع بين النوادر الطريفة وذكريات عن شخصيات هامة التقيت بها خلال ممارستك اليومية لنشاطك المهنى، أو حصاد تجارب عدة فى مناسبات متباينة فى حقل الإدارة التى كنت تتولى مقاليدها. وفى كل مرة كنت أجلس إليك فيها، استمع إلى ما ترويه من قصص وطرائف، أنصرف بعدها وأنا ما زلت أشعر بظمأ إذ ما قصصت من أحداث أو روايات متفرقة، لم ترونى بالقدر الكافى الذى كنت أنشده، وما برحت أسعى إلى مزيد مما تتلوه علىّ خلال جلساتنا، وكانت للأسف قصيرة وجد متباعدة!!

أترانى أصارحك بحقيقة ما أنشده وابتغيه؟ أريد أن أسمع القصة كاملة بكل تفاصيلها، ودع روايتها تستغرق ما تستغرق من وقت، وإنى على استعداد أن ألعب دور شهريار، فاستمع كل ليلة إلى شهرزاد تقص وتحكى حتى مطلع الفجر، وصياح الديك، فتسكت عن الكلام المباح!! أراك

تقطب جبينك، وتنظر إلىّ شذراً!! لعله لايروق لك أن تكون شهرزاد؟ لاتغضب وتتكدر، فإذا كان الأمر لايناسبك، فلا مانع عندى أن نتبادل الأدوار، ولتكن أنت شهريار شريطة أن تقص، وأجلس أنا شهرزاد انصت واستمع فى ولع وشغف، ولتتصور أنى بالفعل شهرزاد فى جمالها وحسنها، فيزيدك ذلك إقبالا، وتجد فيه حافزا. ويكفيك ألا تنظر إلىّ، وسوف أدير لك ظهرى حتى تحلق فى أجواء سحر عالمها، وحتى لايتسبب النظر إلىّ إلى سقوطك من علياء خيالك، وسكوت إلى الأبد عن الكلام المباح!!.

لم أتمالك فصحت فيه قائلا:

* ما خطبك اليوم؟ وما هذا الهراء الذى تقوله؟؟ عهدت فيك دائما رجل الأعمال النشط الذى لا يطيق الجلوس إلى التليفزيون. أتراك بعد أن تجاوزت الستين قنعت بأن تقتل الوقت ـ مع ثمنه الباهظ لقلة ما تبقى منه ـ بارتياد المقاهى والأندية ولعب الطاولة نهاراً، والجلوس فى الأمسيات أمام التليفزيون، تتابع كل ما تعرضه من برامج وحلقات. أو تدعى متابعتها، ذلك إنك فى أغلب الآحايين تكون مستغرقا فى نوم عميق، لاتفيق منه إلا عندما يتصادف أن يكون هناك شخص يحول شخيرك دون استمتاعه بمتابعة البرنامج، فينصحك أن تأوى إلى فراشك حيث تجد الراحة. فإذا لم تمتثل ورحت تدعى أنك لم تنم، وأنكرت أنك أطلقت أى شخير، حينئذ لايجد أفراد أسرتك مفرا من دفعك قسرا إلى سريرك، أو الاستسلام بانصرافهم، فتظل جالسا على مقعدك فى شكل متكور، تطلق صفيرك حتى يعلو عليه فى مطلع الفجر صياح الديك.

تطالبنى أن أقص عليك القصة كاملة، فما القصة التى تريدنى أن أرويها

لك على حلقات؟ حدد مطلبك وأنا على أتم استعداد لألبى لك طلبك. وبقدر استعدادى لتلبية ما تطلبه، بقدر رفضى وامتناعى عن تمثيل دور شهريار أو شهرزاد لأسباب عدة أحجم عن الإفصاح عنها. بيد أن هناك سببا يفوق غيره من الأسباب، وهو ما استند إليه فى قرارى الصادر بالرفض. أن السبب هو أنى بطبيعتى من أصدقاء النهار، فإذا بزغت الشمس أنشط وانطلق حتى إذا أرخى الليل سدوله، شعرت برغبة ملحة إلى النوم، فإذا كان هناك ما يدفعنى إلى السهر تصبح رحلتى مع أطراف الليل قطعة من العذاب، أتلمس منه الفرار وأترقب ساعة الخلاص. فلا تتوقع إذن ياصديقى أن أجلس إليك حتى مطلع الشمس!! بيد أنى أعرف أن أعمالك تحول دون اللقاء فى الصباح أو خلال النهار، فإنى من أجل ذلك أقبل أن نلتقى على العشاء ولفترة لاتطول وسأتناول جرعات عدة من القهوة للمحافظة على يقظتى، ولتتكرر هذه اللقاءات، وليطمئن فؤادك انى سأكون فى غالبية هذه اللقاءات، وليس فى جميعها، الداعى الذى يتحمل نفقات الضيافة قسرا وكرها عنى.

قال صديقى:

* هل تحسب أنى أصدق أنك لم تفهم أية قصة أعنيها حينما أطلب منك أن ترويها كاملة غير منقوصة؟؟ أريد أن استمع إلى «**قصتك وجامعة سنجور**». قالوا أنك أنجزت عملا رائعا لما سهرت على إقامة هذه الجامعة فى زمن قياسى، وذللت طائفة عديدة من العقبات، وتصديت لتحديات مهولة داخلية وخارجية حتى أقمت هذا الصرح الذى تناقلت وكالات الأنباء العالمية أحداث الافتتاح الذى حضره أربعة من رؤساء الدول!!

قلـــت :

* أخجلتم تواضعنا، فشكراً جزيلاً على هذا المديح والثناء، والذى أعرف أنك قصدت أن تبالغ فيه حتى أتفاعل معه، ويحدث ما حدث بين الغراب والثعلب ـ قياس مع الفارق ـ فينهمر الكلام من فمى ويتساقط، كما سقطت قطعة الجبن من منقار الغراب، فأسرع الثعلب بالتقاطها وانطلق بغنيمته فى سعادة بفضل دهائه.

ما دمت يا صديقى قد عاهدتك أن أقص عليك القصة كاملة غير منقوصة، فدعنا نبدأ على الفور فى سرد أحداث أول فصولها. وسوف نلتقى كل يوم ثلاثاء لنتابعها.

إن المسرح الذى دارت عليه الأحداث الأولى، كان تارة بين أحضان النيل، وتارة أخرى على ضفاف السين فى باريس. إن المرحلة الأولى التى نتناولها الآن، هى التى عرفت عملية خلق الجامعة وتأسيسها على الورق، فشهدت اجتماعات عديدة للجنة التأسيسية، ووقفت على اتجاهات متباينة حول أهداف الجامعة، وبرامجها، وأساليب تمويلها. وتمخضت عن مولد الجامعة قانونا بصدور قانونها النظامى، وتمتعها بالشخصية المعنوية، وانتهاء باعتماد مؤتمر قمة داكار للدول الناطقة بالفرنسية لكيانها القانونى، واتخاذ مصر مقرا لها.

أما المرحلة الثانية فهى مرحلة خروج الجامعة إلى حيز التنفيذ، ودار الجزء الأول منها فى مكتب الجامعة المؤقت بالقاهرة، حيث تحققت الانجازات الرائعة، وتأكد النجاح فى التصدى للتحديات الكبيرة، سواء فى اتخاذ «قصر القطن» بالاسكندرية مقرا للجامعة، أو فى تنظيم عملية التحاق

الطلبة بالجامعة، وذلك فى كل ما يتعلق بالاتصال بالمرشحين فى ٤٢ دولة، وتلقى ترشيحاتهم، ثم قبول من توافرت فيهم الشروط. فضلا عن عقد امتحانات المسابقة، وأخيرا إعلان النتائج لذويها، والاعداد لاستقبالهم بالاسكندرية.

وتجئ المرحلة الثالثة، وهى مرحلة الانشاءات بمقر الجامعة بالاسكندرية، وتميزت بدورها بسرعة فائقة فى التنفيذ، ومستوى عالٍ، وذوق رفيع فى الإنجاز. كما تحققت فى هذه المرحلة عملية اختيار الأساتذة الذين سيقومون بالتدريس، والكوادر الوظيفية للعمل داخل الجامعة. وأخيرا توجت بالافتتاح، ووصف حى للأحداث التى دارت يوم ٢ نوفمبر ١٩٩٠.

أما المرحلة الأخيرة، فهى ختام مهمتى بالجامعة، وفيها سأجيبك على عدد من الأسئلة التى قد تعن لك ألا وهى: كيف تركت الجامعة؟ ماالأسباب التى كانت وراء هذا القرار؟ ما تقييمك للجامعة؟ ما مستقبلها؟؟

- ١ -

جلست ذات مساء إلى صديق، أتناول معه العشاء بقاعة أحد الفنادق الكبرى التى تطل على نيلنا الخالد، ورحنا نتحدث عن أحوال الدنيا التى نعيشها، وعن أخباره التى انقطعت منذ فترة غير وجيزة. وعرفت منه أنه يصدر مجلة غاية فى الأناقة، أسلوبا وإخراجا، باللغتين الفرنسية والانجليزية، أسماها «مصر اليوم» فجاءت سجلا مشرفا لإنجازات مصر المعاصرة فى أهم المجالات، فهى بحق نافذة رائعة لمصر على العالم الخارجى. وأخذت اتصفح العدد الأخير من مجلته، وكان يحملها معه، ثم هتفت من أعماق قلبى قائلا:

«ما أعظمك يا مصر، وأنت تقدمين من أحضان النيل الخالد، تراثا مجيدا وتاريخا مهيبا للعالم كله، على نحو جعل كبار الكتاب فى الغرب يشيدون فى كل وقت بمجدك العظيم».

وإنى لأذكر فى هذه المناسبة، وعلى سبيل المثال ما قاله، الكاتب الفرنسى جيرارد دى نرفال، فى كتابه «**رحلة فى الشرق**»: «أليست مصر هى دائما الأرض العتيقة، والأم التى وجدت فيها أوربا، على مدى العصور، ومن خلال الحضارتين الاغريقية والرومانية، جذورها وأصل

منبتها؟ أن الدين والأخلاق والمعرفة كلها قد انبثقت من هذه الواحة، التى وإن كان يكتنفها الغموض والأسرار، فإنها مع ذلك تفتح ذراعيها لكل وافد. بل نهل من منابعها الحكماء الذين زودونا بالغزير من المعرفة.

وكانوا يتوغلون فى خوف داخل تلك الدهاليز الغريبة، والتى كان يعد فى داخلها الرجال، ثم لايلبثون أن يخرجوا منها، وعلى جباهم نور الإله فيكشفوا لقومهم أساطير الأولين، ومنها ما يعود إلى بدء الخليقة. أن ما تميزت به الحضارة المصرية القديمة، هو هذا الفكر العالمى، وتلك الدعوة الانسانية العميقة، التى سعت روما إلى تقليدها فى سبيل مجدها وتحقيق مصالحها. إن هذا الشعب هو الذى كان يشيد النصب الخالدة، ليحفر عليها سجلا من الإنجازات الضخمة. إن هذا الشعب لجدير بلا مراء بأن يحظى بعرفان العالم وتقديره».

استمع صديقى إلى ما تلوته من كلمات جيرارد دى نرفال عن مصر، وما لبث بدوره أن أضاف الكثير فى هذا المعنى إلى ما سردته، فهو أديب، واسع الاطلاع، مرهف الحس.

وعرجنا بعد ذلك إلى تناول بعض موضوعات الساعة السياسية على الساحة الدولية. فكان من الطبيعى أن يقودنا ذلك إلى السؤال عن الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية، وهو صديقنا المشترك. أجل لقد جمعتنى والدكتور بطرس زمالة طويلة بدأت فى هيئة التدريس بجامعة القاهرة منذ عام ١٩٥٢، ثم تولينا سويا، إلى جانب عملنا، فى الجامعة، مهمة إعداد ثم إصدار مجلة «الأهرام الاقتصادى» عام ١٩٥٨. ثم توطدت أواصر هذه الزمالة والصداقة زمنا طويلا، حين توليت منصب مدير

عام الأهرام سنة ١٩٦٠ . وما لبث الزمان أن فرق بيننا فى سلك العمل، إذ توليت بعد ذلك مناصب أخرى فى الصحافة وفى خارجها، كما أنه مالبث أن ترك العمل بالجامعة حين أسند إليه منصب الوزارة. وكنا نلتقى بين آونة وأخرى، دون أن تتاح لنا فرصة اللقاءات المتقاربة، التى كنت أسعد بها خلال عملى بالأهرام.

ولما كان صديقى يتردد عليه كثيرا، كان من الطبيعى أن أسأله عن أخباره واستفسر عما يشغله هذه الأيام. أجابنى أنه يعمل فى إعداد مشروع إقامة جامعة ناطقة بالفرنسية للدول الأفريقية، يكون مقرها الاسكندرية.

ولم أتمالك عن إعراب إعجابى بهذه الفكرة، مؤكدا أن تنفيذها يجئ متوجا لجهوده فى القارة الافريقية. وقد بذل كل الجهد ليجعل لمصر دورا مرموقا فيها، وراح فى كل مناسبة، يدافع عن قضاياها، دفاع المؤمن بعدالتها، والخبير بدقائقها. وما لبثت أن أردفت قائلا: «أحمل إليه رسالة منى فأخبره أنه إذا أراد أن يقيم هذه الجامعة على مستوى رفيع، وفى زمن وجيز، فإنى أعرض خدماتى ـ إذا شاء ـ لكى أخرج له هذا المشروع إلى حيز الوجود». ولا أخفى أن هذا الاقتراح جاء ابن ساعته، وسرعان ما نسيت ما سبق لى أن اقترحته، ثم تعاقبت الأيام، وإذا بصديقى يحدثنى ذات يوم تليفونيا، فيخبرنى أنه فى خلال زيارة أخيرة للدكتور بطرس تحدثا عن الجامعة، وفى سياق حديثهما أبلغه رسالتى، وألمع إلى اقتراحى، فوجد منه ترحيبا كبيرا، وقرر أن يطلب من المسئولين عن إعداد المشروع، دعوتى إلى الاجتماع المقبل المزمع عقده فى باريس فى أواخر شهر أكتوبر سنة ١٩٨٨.

زرت باريس مرارا فى طفولتى وصباى، فى صحبة والدىّ، حيث اعتادا السفر إليها كثيراً لقضاء الاجازة الصيفية. ومكثت بها بضعة أعوام وأنا أعد شهادة الدكتوراه.

لا أخفى عليك أنى من عشاق باريس، بل أن سنوات الدراسة التى قضيتها فى أوائل الخمسينات، سجلت فى فؤادى شعورا عميقا، هو مزيج من الغرام الدفين، والإعجاب الذى ما برح يزداد فى كل مرة أزور فيها باريس، وأتجول فى شوارعها، وبين معالمها الساعات الطويلة. إن كل ماأصادفه يحى فى الذكريات.

فها هى ذى رائحة مترو الانفاق التى تنبعث من مدخل محطاتها، ترمز لتلك الحياة التى لا ينقطع مجراها طوال النهار وأطراف الليل. ثم هذا الضجيج الآدمى الذى اسمعه منبعثا من شرايين العاصمة وطرقاتها، ناهيك عن أصوات الطبيعة متمثلة فى الرعد الصاخب، أو المطر المنهمر كالسيول على زجاج النوافذ أو بلاط الطرقات. أعشق باريس لجمال معالمها، وما تذكرنا كل واحدة منها بتاريخ حافل بالأحداث على مر العصور والأيام. أحب باريس لما تضمه من كنوز فنية ومتاحف، وما تزخر به من أنشطة فى كل المجالات، وما تجود به من إنتاج فكرى رفيع، وما تقدمه من روائع فى الآداب والفنون والعلوم.

إنى متيم بباريس لما نشاهده فى كل ركن من أركانها من لمسة جمال، وما نراه من تصميم هندسى رائع لشوارعها، وتنسيق بديع لحدائقها. لامراء فى أنه يحق لكل باريسى أن يفخر بعاصمة بلاده، بل يفخر لأنه حريص فى حفاظه على جمالها وأناقتها، وهى يسعى دائما إلى أن يضيف إلى

رونقها لمسات جديدة من الحسن والأبهة، تساعده على إبداعها مستحدثات التكنولوجيا الحديثة.

تسير على ضفاف السين، فتجد الأرصفة المعبدة، وحافة النهر تكسوها حجارة تصونها من الانهيار، وتكسبها جمالا للناظرين. وتلتقى على ضفاف السين، بمجموعة متباينة جد متناقضة من البشر، فمن شحاذين افترشوا الأرصفة متدثرين بأغطية بالية، وتبعثرت بجوارهم زجاجات الخمر الرخيصة التى يرتشفونها، للهروب من أحاسيس الحياة الأليمة التى يعيشونها.

ومن عاشقين يسيرون الهوينا، يعيشون عالمهم من الغرام الملتهب، يتبادلون القبلات، وكأنهم سيبقون دائما على قصة غرامهم الخالد.

وهناك شباب وشيوخ، يتريضون على ضفة السين يمارسون بعض الألعاب الرياضية، فالشباب يأتونها فى همة وحماس، آملين الفوز فى يوم من الأيام بجائزة كمال الأجسام، أو اللياقة البدنية فى لعبة من الألعاب الرياضية، فى حين أن الشيوخ يمارسونها فى وهن وضعف، حريصون على أدائها، إما تنفيذاً لتعليمات الطبيب للتخلص من الدهون والكولسترول، أو رغبة فى الإبقاء على ما تبقى من لياقة.

أليس من الغريب ـ ومهام وظيفتى كانت تستدعى زيارة لباريس أقوم بها ولو مرة فى السنة على الأقل، وذلك على مدى سنين طويلة ـ أن تقودنى قدماى دائما إلى الأماكن التى كنت ارتادها وأنا طالب؟؟ متعة ما بعدها متعة، تلك التى كنت أهنأ بها وأنا أعيش عيشة طالب البعثات، وهى التى

ما عرفت أن أتذوق مثل حلو مذاقها، وأنا ميسور الحال قادر على الانفاق على تجولاتى ومسراتى!!.

كانت ولا شك مشقة ظهر كل يوم، وأنا أغادر الكلية أو مكتبتها، لكى أبحث عن مطعم أتناول فيه طعام الغذاء، قبل أن أعود فاستأنف دراستى بعد الظهر. كنت أقف أمام أبواب المطاعم فى الحى اللاتينى، كى أطالع قائمة الطعام المعلقة، وقرين كل صنف سعره، لعلى اهتدى إلى ماهو زهيد القيمة مقبول الطعم!! كنت وأنا أغادر الكلية فى عصر بعض الأيام التى لم أكن مرتبطا فيها بمحاضرات فى المساء، أسرع الخطى هابطا فى شارع «سوفلو» واتجه إلى صالون شاى صغير فى «بولفار سان ميشيل»، أتناول فيه قدحا من الشاى، واستمع إلى عازفى بيان وكمان يعزفان أجمل الألحان وأعذبها.

وكان هناك صالون شاى آخر بشارع «سوفلو» لم أكن أرتاده لأنه لاتعزف فيه موسيقى، واعتاد صحبة طيبة من زملائى المصريين ارتياده، وأذكر منهم على سبيل المثال: لبيب شقير، رفعت المحجوب، محسن خليل، صوفى أبو طالب.

وكنت انتظر حلول يوم الأحد، لأترك الكتب جانبا، وأزور متحف اللوفر صباحا، أما فى المساء فاتردد على الصالات الموسيقية لاستمع لروائع النغم الذى تقدمه سواء الأوركسترا السيمفونية، أو نخبة من أشهر العازفين فى العالم. فضلا عن متابعة البرامج فى دار الأوبرا أو الكوميدى فرانسيز، ومشاهدة المسرحيات، والاستعراضات الموسيقية... الخ.

وفى أيام الأجازات، يحلو لى أن أهيم على وجهى، فأسير على الأقدام

الساعات الطويلة، وانتقل من حى إلى حى، أتعرف على كل جانب فيه، فلكل واحد طابعه الخاص.

وأن أنسى، فلا أنسى، حجرتى التى كانت تطل على حديقة «نوتردام دى بارى»، حيث كنت أسكن فى غرفة بمنزل سيدة جليلة هى «مدام فيار» وهى الصحفية الأديبة التى صاحبت الزعيم الوطنى الكبير محمد فريد كفاحه طوال إقامته فى الخارج.

وكان ينزل معى فى المنزل ذاته خلال أجازاته ـ وكان وقتها بجامعة كمبردج بانجلترا ـ زميل الطفولة وصديق الصبا فؤاد عبد المنعم رياض، فنستمع خلال العشاء وبعده إلى ما ترويه السيدة العظيمة عن ذكرياتها عن محمد فريد، والأيام التى قضتها معه فى اسطنبول، وكانت نعم الراعية لنا، والناصحة الأمينة لشابين مصريين احتضنتهما فى غربتهما، وكم كانت تتمنى أن تحتضنها مصر وفاء لما قدمته للزعيم الكبير، ولكن للأسف تنسى مصر فى كثير من الآحايين أوفى أصدقائها ومريديها!!

ما لبث صديقى أن قاطعنى قائلا:

* أتراك ستقضى الأمسية كلها فى التغزل فى باريس، والإشادة بمفاتنها!! هل فى عشق باريس تسترسل، أم هى ذكرياتك مع باريسية حسناء هى التى تلهمك بهذا الحديث العطر فتنسيك معالم الطريق، وتنحرف بك عما اجتمعنا من أجله فى هذه الأمسية؟؟ أرجوك أن تعود إلى صوابك...

قلـــت:

* إنى أعتذر، وأرجو أن تغفر لى استرسالى فى مناجاة باريس، فالعاشق

دائما مسلوب الإرادة، لا يستطيع أن يتحكم فى نفسه، فلا غرو أن كان من العسير أن أتوقف عن الحديث عن باريس وذكرياتها.

على أية حال، قدمت باريس لأحضر اجتماع اللجنة التأسيسية للجامعة الجديدة، فنزلت بفندق «فيكتوريا» بحى مونبارناس، وهو من أقدم أحياء باريس، ويتميز بالمبانى الجميلة ذات النمط الواحد والارتفاع المتجانس.

بيد أنه شب فى وسطه برج أسود اللون غاية فى الارتفاع، فجاء فى تصورى كنغم نشاز، انطلق فى وسط موسيقى رقصة «الفرنش كان كان» للموسيقى اوفنباخ، والتى تجسم حيوية باريس، فارتفع مدويا بنغمة ثقيلة حزينة، يتردد صداها على طول شوارع مونبرناس، ودى رين Rue de Rennes، فتحدث انقباضا فى النفوس المرحة المنطلقة إلى حى «سان جرمان دى بريه» المجاور. وتلحظ العين المدققة ذلك التناقض البشع ما بين معمار كنيسة سان جرمان، ومقاهى الحى مثل «فلور» «وسان جرمان»، وبين معمار هذه الكتلة الضخمة الصماء التى ترتفع فى أجواز الفضاء، وتمثل، كما يحلو للبعض أن يقول، انطلاقة تكنولوجيا العصر الحديث من بين مخلفات العصور الغابرة والأزمنة العتيقة.

اعترف أنى لست من محبى الفنون الحديثة، سواء فى الحركة المعمارية، أو الموسيقى أو فن النحت، فلا غرو أن كانت هذه الكتلة السوداء، والتى أشاهدها يوميا تجرح حسى وتخدش ذوقى. كان اجتماع اللجنة يعقد بدار الأكاديمية الفرنسية على ضفاف السين. أجل كان الاجتماع فى هذه الدار، التى ما كدت ألج بابها، حتى أصابتنى صدمة من الانبهار والإعجاب، ففضلا عن أنها دار عتيقة شيدت فى عهد الكاردينال مازاران، فإن الأبهة والفخامة ماثلة فى كل جانب منها.

فها هى ذى صالة الاجتماعات الكبرى التى شيدت على شكل كنيسة صغيرة تعلوها قبة كلها زخارف ونقوش بديعة، وهى تطل على السين. وأقيمت فى صدر نصف الدائرة، التى يحوطها فى الدخل، فناء كبير، يفصل بينها وبين بقية مبنى الأكاديمية الذى يتخذ شكل حرف الـ u يمتد كل جناح منهما إلى مسافة بعيدة، يفصل بينهما فناء آخر كبير داخلى. وما أن تدخل إلى الجناح الأيسر، وتصعد بضع درجات، حتى يقابلك درج فخم من الرخام ناصع البياض يتكون من جانبين دائريين، الأيمن منهما للصعود، والمقابل له للهبوط، ولكل منهما درابزين من الحديد المطروق الأسود المحلى بزخارف ذهبية غاية فى الروعة. ويقابلك فى أعلى الدرج ردهة، إذا اتجهت منها يسارا سيصادفك دهليزا طويلا، اصطفت على طوله قاعات عدة للاجتماعات، وفى مواجهة باب كل قاعة تمثال نصفى من الرخام لواحد من عظماء رجال الفكر والعلوم والآداب، وتسمى القاعة باسمه.

وتشتمل كل قاعة على مائدة اجتماعات طويلة تحوطها مقاعد وثيرة من الجلد، وقطع من أثاث عهدى لويس الخامس والسادس عشر.

وتململ صديقى فى جلسته، وأشار إلىّ بيده كى أتوقف، وبادرنى بالسؤال الآتى:

* قرأت ذات مرة، أن هناك مركزا عظيما فى فرنسا يطلقون عليه اسم «معهد فرنسا Institut de France»، واسمعك الآن تتحدث عن الأكاديمية الفرنسية. هل ثمة علاقة بين المعهد والأكاديمية؟ وما دور كل منهما فى الحياة الفكرية؟؟

قلـــت:

* أحسنت يا صديقى بتوجيه هذا السؤال، واعتذر عن التقصير، إذ كان يتعين علىّ وأنا أطرق باب الأكاديمية أن أقدمها لك، وأفصح لك عن نسبها، وأذكر لك موقعها من شجرة الأسرة، وذلك حتى تتضح لك معالم الصورة.

على أية حال، جاء فى الموسوعات تحت عنوان «معهد فرنسا»: إن كلية الأمم الأربعة القديمة، والمقامة على الضفة اليسرى لنهر السين، والذى يتميز مبناها بالقبة الشهيرة التى تعلوها، يستظل تحتها خمس أكاديميات، والتى يتكون من مجموعها الشخص المعنوى المعروف باسم «معهد فرنسا». ويضم المعهد:

١ ـ الأكاديمية الفرنسية التى أنشأها الكاردينال ريشليو عام ١٦٣٥، وعهد إليها بمهمة تحرير «الموسوعة L' Encyclopedie» وتضم ٤٠ عضوا.

٢ ـ أكاديمية المخطوطات والآداب الرفيعة، وقد أقامها كولبير عام ١٦٦٣، وتتولى إعداد الدراسات التاريخية ومحيط الأثريات، ويبلغ عدد أعضائها ٤٠ عضوا.

٣ ـ أكاديمية العلوم، وقد أنشأها كولبير أيضا عام ١٦٦٦ لدراسة الموضوعات العلمية، وتضم ٦٨ عضوا.

٤ ـ أكاديمية العلوم الحديثة والسياسية، وأقيمت فى عهد الثورة عام ١٧٩٥، تختص بدراسات الفلسفة، والاقتصاد السياسى، والقانون، وتتكون من ٤٠ عضوا.

٥ ـ أكاديمية الفنون الجميلة، والتى تضم منذ عام ١٧٩٥ ممثلين لأهم المدارس والاتجاهات الفنية ويبلغ عدد اعضائها ٥٠ عضوا.

وإلى جانب الأعضاء الأصليين فى هذه الأكاديميات ـ فيما عدا الأكاديمية الفرنسية ـ فهى تضم أيضا أعضاء منتسبين ومراسلين. وقد تولت الثورة الفرنسية فى واقع الأمر، مهمة تنظيم «معهد فرنسا»، ثم امتدت يد التعديل إليه مرات عديدة، حتى اتخذ الشكل الحالى منذ عام ١٨٢٢.

وتتمتع كل أكاديمية باستقلالها الذاتى، بيد أنه تجمع بينها سكرتارية موحدة، ونظام مالى واحد. وتعقد كل واحدة منها جلسة علنية واحدة سنويا، كما تعقد فى شهر اكتوبر من كل سنة جلسة موسعة لكل أعضاء الأكاديميات الخمس.

ويحصل أعضاء الأكاديميات على مكافأة سنوية، فضلا عن بدل لحضور الجلسات. ويرتدون فى اجتماعات الجلسات الرسمية، الزى الخاص بهم، وهو حلة سوداء مطرزة بالحرير الأخضر، ويحملون سيفا، ويرتدون لباس رأس بقرنين به ريش أسود.

هذه فى عجالة بعض معلومات عن الأكاديمية الفرنسية، وعلاقة النسب التى تربطها بالأكاديميات الأربعة الأخرى، فضلا عن اختصاص كل منها. ترى هل استنارت المحكمة؟ فلتأذن لى إذن أن استكمل جولتى داخل الأكاديمية، وأقدم لك أعضاء اللجنة الموقرة التى شكلت لإنشاء الجامعة.

قال صديقى:

* لا تتعجل يا صاحبى. أشكرك على هذا القدر الضئيل من المعلومات

الذى قدمته لشرح اختصاصات الأكاديميات. ولكن أرجو، قبل أن تسترسل فى حديثك، وتتابع جولتك، وتقدم لى أعضاء اللجنة، أن تقف هنيهة بموضوع جوهرى، أراك أغفلت الإشارة إليك فى فذلكتك، ولا أدرى إن كان عمدا هذا الإغفال أو جاء سهوا؟ إنه موضوع اساسى يتعين أن نبرزه ونضعه فى المقام الأول من الحديث. دعنى أضعه فى صيغة السؤال، أو الأسئلة الآتية:

لماذا تبنت الأكاديمية الفرنسية فكرة إقامة جامعة سنجور؟؟

ولماذا لم تتول الحكومة الفرنسية مثلا إقامة هذا المشروع؟؟

وما دور الدكتور بطرس غالى فى الدعوة لإقامة هذه الجامعة؟؟

ـ ٢ ـ

شهد القرن التاسع عشر صراعا مريرا، ومنافسة قاتلة بين الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية فى عديد من المجالات. فعلى الصعيد العسكرى، كان الصدام على أشده ابان الحروب النابليونية، والذى بدأت ومطلع القرن، وانتهت بالتوقيع على معاهدة باريس عام ١٨١٥، بعد هزيمة نابليون فى معركة واترلو.

وفى مجال الاستعمار، كان السباق بين الامبراطوريتين فى القارة السوداء، بل وفى آسيا أيضا، لمحاولة الاستئثار بأكبر عدد من الأقاليم فى القارتين، لاستغلال ثرواتها الطبيعية، وتسخير مواردها، لمصلحة كل من الدولتين. ومن ثم جاء الاستعمار، والاحتلال العسكرى، تتويجا لما قامت به شركات التجارة من قبل من فتح للأسواق، وتنظيم لطرق التجارة بين الشرق والمغرب.

وكاد هذا السباق الاستعمارى أن يفضى إلى قيام حرب بين فرنسا وانجلترا، عندما وصل «مارشان» إلى فاشوده، وأراد أن يرفع العلم الفرنسى على أعالى النيل.

ولا ننسى أيضا، ما كان من سباق آخر بين الدولتين فى القارة الأمريكية بشأن اكتشاف مناطق هذه القارة. وافضى الى فقد فرنسا لجزء من أراضيها فى أمريكا، سواء بعد حرب الثلاثين عاما، أو ببيعها لبعض هذه المناطق التابعة لها.

وهدأت هذه المنافسة بعد أن احتدمت زمنا طويلا، وتم توقيع معاهدة الوفاق الودى عام ١٩٠٤ ، والذى أطلق يد فرنسا فى شمال افريقيا، مقابل إطلاق يد بريطانيا فى مصر.

وجاء هذا التقارب بين الدولتين، حين ظهر على الساحة الدولية منافس خطير، يتمثل فى ظهور ألمانيا القيصرية بأطماعها الاستعمارية فى القارة الافريقية. وانتهى الامر بتحالف بريطانيا وفرنسا ضد ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فى النزاع إلى جانب الحليفتين.

وكان من أثر اتساع رقعة الامبراطورية البريطانية، على نحو أنها وصفت بأنها الامبراطورية التى لاتغيب عنها الشمس، وازدهار تجارتها، وانتشار خطوطها، ومعاملاتها، أن أصبحت اللغة الانجليزية لغة المعاملات الدولية بلا منازع، وجاء ذلك على حساب اللغة الفرنسية التى كانت فى وقت من الأوقات تحتل مكان الصدارة، وازدهرت معها الآداب، وصور الثقافة المختلفة.

ولئن كان النصف الثانى من القرن العشرين قد شهد سقوط الامبراطوريتين، واستقلال الدول والأقاليم التى كانت تستعمرها، فإن العالم ما لبث أن عرف فى أعقاب ذلك ظهور كتلتين من الدول المستقلة، بعضها يدور فى

فلك بريطانيا، وتربطها رابطة الشعوب البريطانية، وتستخدم اللغة الانجليزية فى حياتها ومعاملاتها، فأطلق عليها، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية عبارة «الدول الانجلوفون» أى الناطقة بالانجليزية. كما أطلق على الشعوب التى تتحدث الفرنسية سواء فى أوربا أو افريقيا أو آسيا أو كندا عبارة «الدول الفرانكوفونية» أى الناطقة بالفرنسية. وفى هذا ماينم عن أن اللغة أصبحت الدعامة الرئيسية للصلات والروابط التى تجمع بين هاتين المجموعتين من الدول.

وأسفرت الحرب العالمية الثانية عن ظهور قوتين اقتصاديتين كبيرتين إلا هما ألمانيا واليابان، واتجه الناس إلى تعلم اللغتين الألمانية واليابانية، بهدف العمل فى المجالين التجارى والصناعى مع هاتين الدولتين.

وهنا أدركت فرنسا أن الوقت قد حان لكى لا تدخر جهدا فى سبيل دعم اللغة الفرنسية، التى أمست فى موقف لاتحسد عليه، وبدا لزاما عليها أن تقف موقف الند لا للغة الانجليزية وحدها، بل للغتين الألمانية واليابانية، فضلا عن عدد من اللغات الأخرى كالعربية والأسبانية والبرتغالية.

وتم إنشاء منظمة فى باريس للدول الناطقة بالفرنسية مهمتها التنسيق بين هذه الدول فى المجالات المتعددة، لاسيما الثقافية والعلمية.

بيد أنه لم يكتب لهذه المنظمة النجاح إذ تغلغل الروتين فى أوساطها، ودبت الخلافات بين الدول الفقيرة من ناحية، لاسيما الافريقية منها، والدول الغنية من ناحية أخرى، كفرنسا وبلجيكا وكندا.

وظهرت فى أوائل الثمانينات «موضة» عقد مؤتمرات القمة، فلا غرو أن عقد مؤتمر قمة للدول الفرانكوفونية فى باريس عام ١٩٨٢، ولعب

الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران دورا هاما فيه، وأسفر كغيره من المؤتمرات التى عقدت بعده ـ مثل مؤتمر كيوبيك ـ عن إنشاء منظمات هدفها دعم انتشار اللغة الفرنسية، وتأكيد وجودها وهيبتها فى المعترك الدولى، من خلال هيئات تضم هذه الدول، وتعمل بعضها فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبعضها الآخر فى التنسيق بين الجامعات، وثالثة فى مجال المعلومات.

وفى أعقاب مؤتمر كيوبيك، بدأ التفكير فى إعداد مؤتمر القمة الجديد فى داكار، الذى تقرر أن تعقده الدول الأربعة والأربعين الناطقة بالفرنسية، فى غضون عام ١٩٨٩ . ولما كان الهدف أصلا من عقد هذه المؤتمرات، هو دعم اللغة الفرنسية فلا عجب أن أصبح للأكاديمية الفرنسية دوراً رائداً فى هذا الميدان، ما دامت هى الهيئة المنوط بها أمر المحافظة على تراث اللغة الفرنسية وإنمائه، والعمل على انتشار اللغة والثقافة الفرنسية.

وفى سبيل مساعدة الأكاديمية على القيام بمهمتها هذه، قدم رجل الصناعة الايطالى الشهير «انيللى» هبة للأكاديمية مقدارها مليون دولار، للمساهمة فى الانفاق على إعداد دراسة تستهدف إقامة مشروع هام يخدم اللغة الفرنسية.

وفى هذه الأثناء التقى الدكتور بطرس غالى بالسكرتير الدائم للأكاديمية الفرنسية وعرض عليه الأخير بعض المشروعات التى يمكن أن تطرح على بساط البحث، وتعد بشأنها دراسة تمولها منحة «انيللى». وتمخضت المباحثات والمشاورات بينهما، على احتلال مشكلات التنمية

الافريقية الصدارة، ومن ثم فكرا فى إنشاء «كرسى» بإحدى الجامعات الفرنسية لدراسات التنمية الافريقية.

وقال صديقى:

* أدركت الآن خلفية الموضوع، وكيف نبتت الفكرة وانطلقت نحو إقامة جامعة سنجور. لكنى لم أفهم بعد مدى اهتمام الدكتور بطرس غالى أصلا بافريقيا ومشاكلها؟؟

قلـــت:

* لاتنسى يا صديقى أن الدكتور بطرس غالى كان أستاذا للعلوم السياسية بجامعة القاهرة لزمن طويل. وقد عاصر تحريرنا معاً للأهرام الاقتصادى انتشار حركات التحرر فى القارة الافريقية، فلمست منذ الوهلة الأولى اهتمامه بمتابعة أحداثها، ودراسة جوانبها المختلفة، ووجد فيها مادة دسمة راح يغذى بها المجلة بما كان يكتبه من مقالات، فضلا عما كان يلقيه من محاضرات على طلابه، وما ينشره من مؤلفات فى هذا الشأن.

فلا غرو أن أصبح الدكتور بطرس غالى بعد حين مرجعا فى الشئون الافريقية، سواء ما تعلق منها بالدول الناطقة بالانجليزية، أو ما انصرف إلى الدول الناطقة بالفرنسية. وكانت الدراسات التى كان ينشرها فى الأهرام، أو فى مجلات أخرى، مدعاة لجذب نظر الرئيس أنور السادات إليه فعينه وزيراً للدولة للشئون الخارجية، وسافر معه فى رحلته التاريخية إلى القدس.

لقد حكى لى أنه عندما تولى هذه الوزارة، والتى لم يكن لها وجود من قبل، تعين أن يحدد لها اختصاصات، حتى لاتتداخل أمورها مع وزارة

الخارجية. وكان من الصعب على وزير الخارجية أن يتنازل عن بعض اختصاصات وزارته، ثم ما لبث أن وافق على نقل اختصاص شئون القارة الأفريقية للوزارة الجديدة، باعتبار أنها لم تكن تمثل أهمية كبيرة بالقياس إلى أوربا أو أمريكا أو حتى القارة الآسيوية. وأضاف الذكتور بطرس قائلا: قبلت هذا الوضع، وعزمت أن أكرس كل اهتمامى لمشاكل هذه القارة النامية، مع إصرار على النجاح فى هذه المهمة.

واقع الأمر، أنه سرعان ما توصل بفضل دبلوماسيته، وفطنته، إلى توطيد صلاته مع جميع قادة القارة الافريقية، ونجح فى خلق صداقات شخصية مع بعض قادة الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية.

وكان لايعود من رحلة إلى واحدة من هذه الدول، حتى يقلع مسافرا إلى دولة أخرى، فى رحلات مكوكية، جعلته فى قلب كل المشكلات الافريقية، ومنحته قدرة فائقة على تشخيصها، بل والإسهام فى حل بعضها، مثل ما آتاه من جهد موفق فى الإفراج عن الزعيم الافريقى «مانديلا» فى جنوب افريقيا.

فلا غرو أن أصبح فى نظر الأوساط الدبلوماسية العالمية، من أهم الخبراء الملمين بالقارة، يعملون لمشورته وما يسديه من نصح كل حساب.

وكان من الطبيعى إذن أن تستأنس الأكاديمية الفرنسية برأيه، بشأن إنشاء كرسى للتنمية الافريقية، وهو الاقتراح الذى تحول إلى إنشاء جامعة للتنمية الافريقية، ومن ثم وضعت على هذا النحو اللبنة الأولى فى «جامعة سنجور».

وعهد سكرتير عام الأكاديمية الفرنسية، إلى صديقه الأستاذ جان

ديبوى، الأستاذ بالكوليج دى فرانس، وأستاذ سابق للقانون الدولى، ومن المحكمين البارزين فى القضايا الدولية، أمر تشكيل لجنة من الخبراء لإعداد مشروع إقامة هذه الجامعة.

واختار البروفسور ديبوى نخبة ممتازة من أصدقائه وتلاميذه، ممن يعملون فى بعض الجامعات الفرانكوفونية ويشغلون فيها مراكز قيادية، وذلك لمساعدته فى مهمته، ومن ثم اختار للجنة التأسيسية هذه شخصيات مرموقة من المغرب، وتونس، والسنغال، ومصر، وبلجيكا، وايطاليا، وسويسرا، وفرنسا بطبيعة الحال.

واجتمعت اللجنة اجتماعا أول فى باريس، أعقبه اجتماع آخر فى المغرب، ثم عقد الاجتماع الثالث فى باريس، وهو الذى دعيت لحضوره، عقب انضمامى للجنة.

وقاطعنى صاحبى هاتفا:

* هذا إذن هو الاجتماع الذى حضرته، ومهدت للحديث عنه، بهذه المقدمة الطويلة التى جعلتنى أطوف معك حى مونبرناس، وتشكو لى فى أثنائه البرج الكالح الأسود، الذى يقف فى حضن هذا الحى العتيق، وترافقنى إلى ضفاف السين، وتدخل بى إلى دهاليز الأكاديمية، حيث تصطف تماثيل الرخام لمشاهير رجال الأدب والفكر.

إنى الآن، والآن فقط بدأت أتنفس الصعداء، فقد اتضحت أمامى معالم الطريق. أما كنت يا صاحبى اختصرت الطريق، ودخلت فوراً إلى لب الموضوع، بدلا من ضياع الوقت فى هذه الفذلكة التى قدمت بها قصتك!!

قلـــت:

* آه منكم يا معشر القوم، لقد أفسدتكم الصحافة، بل وسائل الاعلام الأخرى، حينما جعلت منكم أسرى للخبر الخاطف، والتعليق السريع، والمانشيت المثير، والحوار بين أناس، كل يريد أن يعجل بإلقاء معلومة دون أن يعنيه فى شئ، إن كان زميله المشترك فى الحوار قد أدرك معناها، وفهم مغزاها، ولايعبء بعد ذلك إطلاقا أن يسمع الرد أو التعليق، بل يسؤوه إن جاءت مخالفة لما نطق به.

إن جيلنا قد فقد القدرة، بل الرغبة فى القراءة، وتذوق الوصف، ونبذ الشاعرية، والاحساس المرهف، فهو يبحث عن الاثارة، وهو دائما على عجل.

يا صديقى أردت من وراء هذه المقدمة التى سقتها لك أن أهيئك لتدخل معى «مجمع الخالدين»، وتعيش معى الأحداث التى ستتابع داخل هذا الحرم. غير أنك قد لا تجد من خلالها ما كنت تتوقعه من الهيبة والقدسية، فهو قبل كل شئ مجتمع من البشر، تتفاوت فيه النفوس خيرا وشرا، فتجد من بينها تارة نفوسا صافية متناسقة الأحاسيس تناسق الأبنية القديمة لحى مونبرناس، وتجد تارة أخرى شموخا معتمة كالبرج النشاز، هى بذاتها عالية ولكنها فى وسط مجتمعها، تلقى بظلال دامسة، مما من شأنه أن يشوه صورة المجموعة.

على أية حال، جلست حول مائدة الاجتماع فى الجلسة الأولى، وكلى آذان صاغية لما يقال، ونظرات أحاول أن أتغلغل بها فى أعماق

أعضاء اللجنة، لعلنى اكتشف صفاتهم، وخصالهم، وما يتميزون به من نبوغ.

اتسم الاجتماع بالهدوء والرصانة، وكان كل عضو يدلى بدلوه فى الحديث، فمنهم من هو مؤيد لمن سبقه، ومنهم من هو مردد لكلامه وكأنما هو الذى يقوله، ومنهم من هو معارض بشدة وفى عنف، ومنهم من يحاور فى دبلوماسية رشيقة. أدركت من سياق الحديث، أنهم يبحثون فى تنظيم التحاق طلبة من الدول الفرانكوفونية لتلقى دراسات عليا فى تخصصات ثلاثة:

١ ـ الإدارة.

٢ ـ الصحة.

٣ ـ البيئة.

وبعد دراسة بتفرغ كامل، وعلى مدى عامين، يحصلون على دبلوم الجامعة فى الدراسات العليا. لا أنكر أن المناقشات الدائرة كانت تكشف عن أن المشتركين فيها على درجة عالية من الدراية، والخبرة بالتعليم الجامعى، ويدور الحوار فى اطار من المنطق السليم، الذى برع فيه الفرنسيون، وخاصة الذين ينتهجون منهم مذهب ديكارت.

بيد أنه منذ الوهلة الأولى، لم يرق لى الاتجاه الذى كان يدور فيه الحوار، فهو يهدف أساسا إلى منح دبلوم فى الدراسات العليا، وهو أمر من المتصور أن تمنحه أية جامعة ناطقة بالفرنسية، وبالتالى لا يستدعى إنشاء جامعة خاصة من أجل ذلك. أنى، وإن كنت قمت بالتدريس، وعملت أستاذا جامعيا لمدة عشر سنوات، إلا أنى اشتغلت أيضا بالإدارة ما يربو على

خمسة وعشرين عاما، واكتشفت فى أثنائها، أن التعليم الجامعى يقدم ركيزة، ويضع أساسا، لولوج باب الحياة العملية فقط. ثم تأتى الممارسة، والخبرة العملية، فهى التى تهئ الفرد ليسلك طريقه بنجاح، سواء فى مهنة أو وظيفة فنية أو إدارية.

وبدا من الواضح الجلى فى السنوات الأخيرة، ونظرا للثورة التكنولوجية التى انتشرت أبعادها فى كل مجال، أن هناك ضرورة ملحة وأكيدة لصقل المهارات الفنية، وتنمية الموارد البشرية، وذلك باتباع أسلوب التدريب الحديث، والذى يتميز بدوريته، واتباعه الأساليب الحديثة بوساطة الحسابات الآلية، والأجهزة السمعية والبصرية، والقضايا وألعاب الإدارة... الخ..

استمعت إلى الحوار الدائر، والمناقشات الجارية بين الأعضاء، محاولا أن أستوضح الهدف من إنشاء الجامعة الجديدة، حتى إذا اتفقنا على الغاية من إنشائها، بحثنا عن الوسائل التى تحقق الهدف المنشود، ولا تتبقى بعد ذلك إلا مهمة يسيرة ألا وهى صَياغة ذلك كله فى قانون نظامى، يصدر بموافقة الأطراف المعنية.

قال صديقى:

* وما الأطراف المعنية التى ينبغى الحصول على تصديقها على القانون النظامى للجامعة؟ أهى الدول الفرانكوفونية؟ أم تراها هيئات خاصة؟ أم جامعات من الدول الناطقة بالفرنسية تسهم فى إقامة هذه الجامعة؟

قلـت:

* بالله لا تتعجل الأمور يا صاحبى. إن الاتفاق على الأطراف المعنية

بإنشاء الجامعة يأتى فى المرتبة الثانية من الأهمية، بعد تحديد الهدف من الإنشاء، ومن هم عملاؤها أى ما هى الطائفة التى ستلتحق بها؟

بدا من الوهله الاولى أن الجامعة المنشود إقامتها الأصل فيها ألا تعمل إلا فى مجال الدراسات العليا، بمعنى أن الدراسين بها هم ممن أكملوا دراساتهم الجامعية، ومن ثم فهى بمثابة معهد عال للدراسات العليا.

كما اتضح أن هذه الدراسات العليا ستتناول الموضوعات التى تتصل بالتنمية الافريقية. ومن المقرر، أن الدارسين فى هذه الجامعة غالبيتهم العظمى من أبناء القارة الافريقية، ويجوز لغير أبنائها أن يلتحقوا بالجامعة شريطة اهتمامهم بموضوعات التنمية الافريقية. ورب سؤال يعن لنا فى هذا المقام، ألا وهو بافتراض أن هؤلاء الدارسين سيتمون دراساتهم بالجامعة بنجاح، أتراهم سينتشرون فى بقاع الأرض؟ أم سيعودون إلى أوطانهم، وستسعى دولهم إلى الاستعانة بهم، والإفادة مما درسوه فى الجامعة؟

لا مراء أن دولهم ستجد فى هذه الفئة شبابا متميزا يصلح أن يقدم الجديد فى مجالات التنمية والتى هى مستقبل هذه البلاد، ومن ثم فإنهم لا شك بعد حين سيصبحون القادة الذين سيمسكون بزمام الأمور فى بلادهم. أما والأمر كذلك، فلماذا لا نجعل هدف هذه الجامعة الأساسى هو إعداد قادة فى المجالات الرئيسية للتنمية الافريقية؟

إن أحد حلول مشاكل العالم الثالث، لا سيما الدول المتخلفة منها، هو فى إعداد قادة يدركون عمق مشاكلهم، ومختلف أبعادها، وهم فى الوقت ذاته على درجة عالية من الكفاءة، التى تؤهلهم للسهر على تنفيذ

سبل العلاج، آخذين بالأساليب الفنية والعلمية الحديثة فى الإدارة، الأمر الذى يجعلهم يختصرون الطريق، ويوفرون لبلادهم العديد من مراحل التنمية.

توصلت إلى هذه النتيجة، وأصبح لزاما علىّ أن أحاول تغيير دفة المناقشات لتتخذ هذا الطريق. اعترف بادئ ذى بدء أنها كانت مهمة صعبة، وذلك للاعتبارات الآتية:

١ ـ إن لجنة إعداد مشروع الجامعة، تشكلت من مجموعة من الأصدقاء والزملاء، الذين تربطهم برئيس الجامعة صلات وثيقة، سواء على مستوى الزمالة الجامعية، أو تبادل المصالح فى مجال التحكيم. اقتحمت خلوة هذه الجماعة، حين أرسلنى الدكتور بطرس إلى باريس للانضمام إليها، ومن ثم فأنا غريب، لا أكاد أعرف إلا الزميل المصرى.

٢ ـ أرادت الأكاديمية الفرنسية أن تتبنى المشروع، فلا غرو أن تم تشكيل اللجنة فى غالبيتها من أكاديميين، فضلا عن أن الاتجاه السائد عند اللجنة كان نحو إعداد دراسات نظرية عليا، ولم يكن التدريب بقصد تكوين قادة يرد أصلا فى مجال المناقشات.

٣ ـ كان رئيس اللجنة يشكو من ضعف فى البصر، وكانت قد أجريت له عملية جراحية منذ فترة وجيزة. وكنت اجهل ذلك، وكادت الظروف الصحية التى كان يمر بها الرئيس تتسبب فى أن اتخذ موقفا سلبيا من اللجنة. ويرجع ذلك، أنه باعتبارى الغريب فى اللجنة كنت أطلب

الكلمة على استحياء شديد، وذلك برفع يدى حتى استأذن الرئيس فى التحدث، وكان فى وكل مرة لا يعطينى الكلمة، فأراه ينظر إلىّ دون أى تجاوب من طرفه، فاعتبر ذلك عدم اكتراث فأسكت ثم أتقوقع.

ولم ينقذنى من هذا الموقف، إلا الزميل الذى كان يجلس بجوارى، فقد تابع ما يحدث، ورآنى فى كل مرة بعد أن أرفع يدى لا أتحدث، فجاءنى، فى خلال الاستراحة بين جلستين وسألنى لماذا لا أتحدث؟؟ قلت: كيف أتحدث، والرئيس لا يعطينى الكلمة؟؟ ضحك قائلا:

إنه يا صديقى يشكو من ضعف فى الإبصار، فهو لا يرى يدك التى ترفعها بحياء شديد. يجب عليك فى الجلسة القادمة، متى انتهى أحد الزملاء من الإدلاء برأيه أن تسارع وتتحدث، فلا تنتظر إلى حين يؤذن لك بالحديث. وبالفعل، عملا بنصيحته، انطلقت فى الحديث دون ما انتظار لإذن، فتحطم بذلك الحائط الذى أقمته من وهم، وكاد يقضى على مهمتى فى اجتماعات اللجنة.

بدأت برفق شديد، وحذر كبير، ادعو لمذهبى الذى ينادى بإنشاء جامعة لإعداد قادة يؤهلون لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى القارة الافريقية. رحت أتلمس الطريق، وأنا أدفع بعربتى التى حملتها كل ما استطعت من أوجه دفاع، ومعطيات إقناع، ومبررات تساند القضية المطروحة على بساط البحث.

اصطدمت فى بادئ الأمر بجبل من الجليد، واستقبلت اقتراحاتى بفتور، وإن كنت أتوقعه، غير أنه مع ذلك كان يدعو إلى الإحباط وخيبة الأمل. وما أن استرسلت فى الحديث، بحرارة الإيمان بالقضية، حتى لمحت

رؤوس بعض الأعضاء تهتز فى إيماءة خفيفة، وبعد أن كانت الحواجب قد ارتفعت عن الأعين استغرابا وتعجبا، ما لبثت أن انخفضت وعادت إلى طبيعتها الأولى، وعلا محيا هؤلاء البعض ابتسامة ما.

أدركت أن ثمة شرارة قد اشتعلت، وإنى لا شك أصبحت فى أول الطريق نحو الاقناع، وأن خطوة «إثارة الاهتمام» التى خطوتها قد مهدت الطريق نحو تحقيق الغرض.

أضحت المناقشات تأخذ شكلا جديدا، وتتطور تطورا هاما، أفضى فى النهاية إلى أن قررت اللجنة أن يكون الهدف من إنشاء الجامعة «إعداد كوادر من المستويات العليا للعمل فى مجال التنمية الافريقية».

أما وقد كان من فضل الله سبحانه وتعالى، أن وفقنى إلى إبراز أهمية إعداد القادة، وأن وافق أعضاء اللجنة على هذا الاقتراح، أدركت أن مهمتى الأساسية فى أعمال اللجنة قد تكللت بالنجاح، وبقى إعداد البرامج الدراسية من ناحية، وتحديد طريقة اختيار المرشحين للالتحاق بالجامعة من ناحية أخرى. وما من شك أن الأعضاء قد تولوا تغطية هذين الجانبين ببراعة فائقة. بيد أنى حاولت أن أبرز جانبا هاما، ألا وهو إننا مادمنا بصدد إعداد قادة، فإن أساليب التدريب الحديثة تكون أكثر فاعلية، وأجدى من سلوك النهج النظرى، واتباع أسلوب المحاضرات الجامعية.

قال صاحبى:

* أراك يا أخى العزيز تعشق دائما المصادمة، وأن تقدم من الآراء ما لايتفق دائما مع رأى الغالبية. ألم تحاول مرة واحدة أن تعدل عن هذا

الأسلوب، خاصة وأنت تعرف أن هذه المخالفة فى الرأى تخلق لك أعداء كثيرين، ويصفونك بأنك الحاكم المستبد!!

قلـت :

* يا عزيزى كفاك سفسطة فى القول، ولوم أنا فى غنى عنه. كيف بالله تنشئ جامعة لا تعدو أن تكون فى واقع الأمر معهدا لإعداد قادة للتنمية الافريقية، ومن ثم ليس لها من الجامعة إلا الاسم، ثم بدلا من أن تتبع أساليب التدريب بصورها الحديثة لتحقيق الهدف، تجعل الدراسة النظرية هى الأساس، وتتبع الأسلوب الأكاديمى لإعدادهم، وتمنحهم الجامعة دبلوما فى الدراسات العليا؟؟ إنك على هذا النحو تمزج بين أمرين مختلفين تماما، وتحاول أن تضع فى وعاء واحد عنصران لا تجانس بينهما، بل لكل من التدريس الجامعى، والتدريب المهنى ميدانه، فهما يختلفان فى الهدف، وفى الأسلوب، بل وفى الاستمرارية، إذ أن الدراسة الجامعية لن تلبث أن تنتهى بحصول المرء على درجة الدكتوراه مثلا، فى حين أن التدريب لا نهاية له، فهو متجدد متطور تقابله فى كل مراحل الحياة العملية.

على أية حال، أطمئنك يا صديقى، فقد عرفت فى هذه المرة أن أترك للأغلبية أن تتخذ قرارها، وأن أرضخ لها على الرغم من عدم اقتناعى البته بهذا الأمر، وعلى الرغم من الوعود التى قطعتها اللجنة فى مواجهتى بأنه عند التنفيذ ستتضمن الدراسة عددا كبيرا من الحالات العملية على نحو ما يحدث فى التدريب.

أدركت ألا فائدة من الجدال، فسكت عن الكلام المباح. أدركت أيضا

أن هذه الجامعة لن تعمل فى أى يوم من الأيام على إعداد القادة، بل هى جامعة تقدم دراسات عليا شأنها فى ذلك شأن غيرها من الجامعات فى العالم.

سألنى صديقى:

* هل كان هذا هو الاجتماع الأول والأخير الذى عقد فى باريس؟؟ وهل كان الاجتماع اليومى يعقد طوال اليوم وبعض أطراف الليل فى الأكاديمية؟ أم ترى كانت هناك جوانب ترفيهية لأعضاء اللجنة؟

قلت:

* استمرت أعمال اللجنة التأسيسية أكثر من عام، غير أن اللجنة ماكانت لتجتمع إلا مرة كل ثلاثة شهور، فيدعى الأعضاء من دولهم المختلفة لحضور الاجتماع، وذلك على نفقة الأكاديمية، ويستمر كل اجتماع مدة لا تزيد على ثلاثة أيام.

ويعقد كل اجتماع لمدة ثلاث ساعات فى الصباح ثم ينتقل الأعضاء لتناول الغذاء فى مطعم صغير مجاور للأكاديمية يدعى «أبريق القهوة» يرتاده عادة الشخصيات الهامة التى تعمل فى «معهد فرنسا» بأكاديمياته المختلفة. ونستأنف العمل بعد الظهر.

أما الجانب الترفيهى فى المساء، فهو لا يعدو الدعوة إلى العشاء بإحدى صالات الأكاديمية، حيث نتمتع بالتواجد فى قاعة غاية فى الأبهة، مزخرفة بالذهب، ويرجع تاريخها إلى ما قبل الثورة الفرنسية، بل يقال أنه

كان ثمة اجتماع عقد فى القاعة التى كنا مجتمعين فيها فى الوقت الذى كانت فيه أحداث الثورة تجرى فى الشوارع المحيطة بالمبنى.

وكان العشاء الذى يقدم لنا طعاما شهيا. وفى الاجتماع الأخير، دعى إلى العشاء بعض الشخصيات المرموقة سواء فى الأكاديمية، أو فى الخارجية الفرنسية، أو من السفارة المصرية فى باريس.

وأن أنسى فلن أنسى، تلك الأحاديث التى كانت تدور أثناء العشاء، فنستمع إلى أئمة اللغة الفرنسية، وهم يتحدثون فى الأدب، والفن، ويتحاورون ويتبارون فى إبراز بعض الجوانب الأدبية الرفيعة، وكأننا فى حرم مقدس، تهيم فوق رؤوسنا أرواح رجال الفكر والأدب الخالدين الذين عاشوا على مدى القرون الماضية، وكانوا يصولون ويجولون فى هذه القاعات، ويسيرون فى أروقة ودهاليز الأكاديمية العريقة، يتجاذبون أطراف الحديث، وما أشبههم بالرواقيين، فى إسهامهم فى النهضة الفكرية.

وحدث مرة، أن كانت الدعوة على العشاء، فى حى من الأحياء القديمة من الأكاديمية، فذهبنا إلى المطعم سيرا على الأقدام، وصحبنى فى جولتى أحد أعضاء اللجنة، وهو وزير التعليم الكندى السابق فى حكومة كيوبيك. وإذ بى أصاحب فى واقع الأمر مرشداً سياحياً ممتازا، إذ ما برحت أن اكتشفت أنه يعرف كل شارع بل وزقاق فى هذا الحى، بل اقتحمنا فى جولتنا هذه، بعض المنازل القديمة، لنشاهد فى أفنيتها، آبار المياه القديمة المقامة فيها وكل بئر منها آية زخرفية رائعة الجمال. وطوال تجوالنا، كان يقص علىّ ما شاهده هذا الحى من أحداث تاريخية، وأسماء من أقام فى هذه المنازل، وما سجله لهم التاريخ، من إنجازات أدبية أو فنية أو سياسية.

لعلك يا صديقى وأنت تتحدث عن الليالى الترفيهية، تقصد من ورائها الاستعراضات وحفلات السمر و... الخ. كلا يا عزيزى، لعلك نسيت أننا نجتمع تحت قبة مجمع الخالدين إلا وهى الأكاديمية، وهى أرقى مؤسسة فكرية وأكثرها احتراما، ومن ثم فإن ما يصدر عنها لابد أن يكون متسم بالوقار الشديد. لا أخفى أن هذه الأمسيات كانت غذاء روحيا، ومتعة فريدة من نوعها.

دعنا نعود إلى اجتماعات اللجنة، لنتابع معا مسيرة إنشائها، وما صادفها من عقبات، وما اقترن بها من ملابسات. تحدثت إليك عما توصلنا إليه بشأن تحديد أهداف الجامعة، فاتفق على أن «الجامعة تهدف من خلال الدراسات العليا التى تعقدها بالفرنسية، وعلى مدى سنتين، إلى تأهيل المدربين والكوادر الوظيفية على مستوى عال، ليكونوا روادا للتنمية فى الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية.

ويغلب الطابع العملى على جوانب الدراسة والتدريب بالجامعة فضلا عن أن الملتحقين بالجامعة، طائفة من الرجال والنساء، أتموا دراساتهم الجامعية، ويزاولون منذ ثلاث سنوات على الأقل، عملا فى مجال من مجالات تخصص الجامعة، ويجتازون بنجاح المسابقة التى تعقد لاختيار أفضل المرشحين للالتحاق بالدراسة. وتهيئهم الجامعة، لأن يشغلوا فى المستقبل مراكز القادة فى ميادين التنمية الافريقية».

لعلك لاحظت أنه جاء فى أهداف الجامعة عبارة «... تأهيل المدربين والكوادر الوظيفية... الخ». أنى لأذكر بتواضع شديد، إنى كنت وراء التمسك بإضافة فئة المدربين إلى الكوادر الوظيفية، ذلك أنه تبين لى من

خلال عملى فى مجال التدريب، أن الذى ينقصنا هو خلق طبقة «مدربين» تقع على عاتقهم مهمة تدريب الكوادر الوظيفية المختلفة، تدريبا حديثا، وبالاستعانة بأحدث وسائل وأساليب التدريب العصرية. ولتأكيد وإبراز أهمية تأهيل المدربين، وحتى أبين الدور الحيوى الذى يتعين عليهم أدائه داخل مجتمعاتهم، قدمت المثل العملى الآتى:

إن الجامعة بعد أن تتم رسالتها فى تأهيل دفعة من الكوادر الوظيفية، ستعود هذه الدفعة للعمل فى بلادها المختلفة، وأفرادها تشبعوا بنظرة حديثة للتنمية الافريقية، وحسا جديدا لاكتشاف معوقات التنمية، وأسلوبا فريداً فى إعداد السياسات وطرق تنفيذها، للتخلص من المعوقات التى تقف فى وجه التنمية.

هب أن واحدا من الدفعة التى خرجتها الجامعة التحق فى وطنه بإحدى الشركات أو الهيئات، وسرعان ما تولى مركزا قياديا مرموقا فى الشركة أو الهيئة. ترى ما هو فاعله، فى شركة أو هيئة، يتجاوز عدد العاملين بها ألف شخص، وهو يأتى بكل جديد فى الإدارة، فى حين أن باقى العاملين تفرق بينهم وبين قائدهم هوة كبيرة، لا أمل للقائد فى دفع عجلة الإنتاج بالأساليب الحديثة نحو المخطط المرسوم ما لم يتواجد داخل هذه المجموعة مدرب أو أكثر، تدرب مثل قائده على طريقة استعمال الأساليب الحديثة فى التنمية. ومن ثم يتفرغ تفرغا كاملا لتدريب كل العاملين تدريبا مستمرا وعلى أعلى المستويات، وذلك حتى ينتهى الأمر بتجاوبهم مع قائد مسيرة التنمية فى الشركة، وفى هذه الحالة فقط تنجح الخطة.

فلا غرو أن كان المدرب هو مفتاح الموقف، والعنصر الجوهرى الذى إذا خلت الساحة منه، لا أمل البتة فى نجاح المشروع أو تقدمه. ومهما كان المدير أو القائد على أعلى مستوى من الكفاءة الإدارية، فإن ذلك العنصر وحده لا يكفى لنجاح المشروع.

سألنى محدثى:

ـ ما مجالات تخصص الجامعة؟

قلـت:

* اتفق على أن تقدم الجامعة كمرحلة أولى، برامج ثلاثة متخصصة إلا وهى:

١ ـ قسم للتغذية والصحة.

٢ ـ قسم لإدارة الأعمال.

٣ ـ قسم للبيئة.

هذا إلى جانب برامج عامة تتناول الدراسات اللازمة فى كل مجال من المجالات الثلاثة، والتى تمثل القاعدة الأساسية التى يشيد فوقها البرنامج المتخصص، فضلا عن دراسات ذات طابع عام سواء للقارة الافريقية بعناصرها المختلفة، أو للدولة التى ستقام فيها الجامعة.

ولئن كانت الجامعة مخصصة أساسا للطلبة الأفارقة، فإنها تستقبل أيضا القادمين من مناطق العالم المختلفة، والذين يرغبون العمل من أجل تنمية الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية.

وسألنى محدثى:

ألا أفصحت عن مصادر تمويل هذه الجامعة؟

وما الايرادات التى يتعين تحصيلها للانفاق على أوجه نشاط الجامعة؟

أجبت قائلا:

* استغرق موضوع اختيار اسم للجامعة بعض الوقت، ذلك أن يد التعديل كانت تمتد إلى التسمية حذفا أو إضافة، حتى استقر الرأى على أن تسمى «بالجامعة الدولية الناطقة بالفرنسية للتنمية الافريقية». ثم أضيف مؤخرا «جامعة سنجور» لهذه التسمية.

لم تلق هذه التسمية قبولا فى نفسى، وذلك لطول العنوان، فضلا عن عدم جاذبيته، فهو ثقيل على السمع، بل أن نطق الحروف الأولى من كلماته ـ على نحو ما هو مألوف فى الخارج ـ أمر شاق عسير.

ولما كان الحاضرون جميعا وافقوا على هذه التسمية، فإنى آثرت ألا اعترض. واستحسنت الاقتراح الذى أضاف إلى عنوان الجامعة كلمة «الدولية»، وحسبت أن ذلك إشارة إلى أن الجامعة تمثل ٤٤ دولة ناطقة بالفرنسية، وأن هذه الدول سترعى الجامعة، وتمد لها يد المساعدة فى كل المجالات، لا سيما المالية منها. ولكنى سرعان ما اكتشفت إنى كنت أجرى وراء سراب، وأنى خدعت، فكلمة «الدولية» المقصود منها أنها مفتوحة لمواطنى كل الدول، ولا علاقة لها البتة لما كنت أتصوره، وذلك على نحو ما سأوضحه حالا.

إن أوراق العمل التى طرحت على بساط البحث فى اجتماعات اللجنة، لم تخرج عن أوراق ثلاث:

الأولى أعدها البروفسور بيير تاباتونى رئيس جامعة باريس السابق، والتى ضمنها تصوره الأول للجامعة من مختلف زواياها.

أما الورقة الثانية التى قدمت إلى اللجنة، فهى التى أعددتها، وتتضمن مجموعة من الملاحظات على الورقة الأولى، إلى جانب ما عنّ لى من اقتراحات.

وبقيت الورقة الثالثة، وهى التى أعدها أيضا الأستاذ تاباتونى، وقد أورد فيها النتائج التى أسفرت عنها مناقشات اللجنة، ومشروع لنظام الجامعة الأساسى، وأساليب تمويلها.

سبق أن ألمعت فى مستهل حديثى معك إلى أن رجل الصناعة الإيطالى «انيبللى» قدم للأكاديمية الفرنسية منحة قدرها مليون دولار، خصصتها الأكاديمية للصرف على أعمال إنشاء جامعة سنجور.

ولما كان هدف الأكاديمية أساسا من وراء إنشاء الجامعة، هو دعم اللغة الفرنسية، وتوطيد مركزها، والعمل على انتشارها، فلا غرو أن رأت أن تكون الهبات والتبرعات للجامعة مصدر تمويلها الأساسى، وهى التى سترد إليها من الشركات والهيئات الخاصة ـ أسوة بهبة رجل الصناعة الإيطالى ـ والتى تعمل فى الدول الناطقة بالفرنسية، والتى يعنيها كثيرا أن تمد الجامعة بالمال، فى سبيل تكوين كوادر وظيفية، من أجل تحقيق التنمية الافريقية.

ومن ثم كان الاتجاه فى اللجنة أن تكون للجامعة شخصية قانونية كمنظمة خاصة مستقلة. وما من شك أن هذا الاتجاه كان يستقيم مع الهدف المتواضع من إنشاء الجامعة فى بادئ الأمر، إلا وهو منح دبلوم فى الدراسات العليا.

أما وقد تغير الهدف، وأصبح يرمى أساسا لتكوين كوادر وظيفية على مستوى عالٍ ليكونوا روادا للتنمية الافريقية، أصبح لزاما أن يتخذ التمويل شكلا مختلفا، ولا يظل يعتمد اعتمادا كليا على المنح والهبات من الهيئات الخاصة.

إن الدول الأربع والأربعين التى تتكون منها مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية، لامراء أنه يعنيها فى المقام الأول، أن تزود أجهزتها بمجموعة من الكوادر التى تلقت تدريبا على مستوى رفيع، وتخرجت من جامعة سنجور، ولن تلبث هذه الطائفة أن تصبح فى القريب من القيادات فى مجالات التنمية الافريقية.

ولما كان الأمر كذلك، فما من شك أنه من المناسب أن تسهم كل دولة من هذه الدول فى تغطية مصروفات الجامعة، وأن تسدد سنويا نصيبها فى مواردها. هذا إلى جانب عنصر ذكر كلمة «الدولية» فى تسمية الجامعة والذى اعتقدت أنه جاء مؤيدا لهذا الرأى.

وقد طرحت هذا الاقتراح باعتبار أنه يتفق والمنطق السليم، وطبائع الأشياء، بيد أنى فوجئت بمن يعترض على هذا الاقتراح، بدعوى أن

الأخذ به من شأنه أن يهدر استقلال الجامعة، ذلك أن ديوان أو أجهزة المحاسبات فى كل دولة، ستطالب بالرقابة على مصروفات الجامعة، نظراً لأنها من الهيئات المعانة، والتى حصلت على أموال من ميزانيات هذه الحكومات.

حاولت أن أوضح، وسعيت أن أؤكد، أن الجامعة سيكون شأنها شأن العديد من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، والتى تساهم فيها الدول، ولم نسمع أنها تذمرت من أية رقابة لمصروفاتها وهذا بافتراض أنها تخضع لمثل هذه الرقابة.

رفض بعض الأعضاء رفضا تاما، مطالبة الدول بالإسهام فى تمويل الجامعة، وأكدوا أنهم يتيحوا بذلك الفرص لتدخل أى جهاز رقابى فى أعمال الجامعة. ولا أخفى أنى دهشت من اللهجة العنيفة التى استخدمت فى المناقشة فى هذا الصدد، إلا أن الهجوم على جهاز المحاسبات لم يستأهل منى فى ذلك الوقت وقفة أو تأملا.

وتوالت الأيام، وتتابعت الأحداث، وأنا لا أعرف سر هذا التحامل، حتى جاء اليوم الذى كشف عنه النقاب، وذلك يوم أن نشرت مجلة الأكسبريس الواسعة الانتشار فى عددها الصادر برقم ٥٠٧٥ من ١١ ـ ١٧ ابريل ١٩٩١ ص ٦٤ ـ ٦٨، صورة لمبنى الأكاديمية على غلافها، وتحت عنوان «انحرافات فى معهد فرنسا»، وتضمن العدد مقالا هاما تناول فيه محرره المخالفات المالية والفضائح التى اكتشفها ديوان المحاسبة الفرنسى داخل الأكاديمية (معهد فرنسا)، وضمنه فى تقرير خطير فى ١٥٠

صفحة، مع المطالبة بتحويل عدد من الشخصيات الهامة فى «المعهد» إلى التحقيق.

ما كنت لأعرف هذه المعلومات الهامة، التى لو كنت عرفتها فى حينها، لفسرت لى العديد من السلوكيات، وجعلتنى أتوخى الدقة والحذر فى كل موقف وقفته بعد ذلك فى مرحلة إنشاء الجامعة فى مواجهة المسئولين فى الأكاديمية الفرنسية.

ولم يكن اعتراض اللجنة بدافع الخوف من تدخل أجهزة المحاسبات فحسب، بل كان أيضا بدعوى أن الدول الافريقية عامة فقيرة، ولن تقبل أية واحدة منها أن تسهم فى ميزانية الجامعة. بل أضافوا، أن الدول الغنية كسويسرا وبلجيكا مثلا لن نجد عند أى منهما قبولا للمشاركة المالية.

ذكرت لأعضاء اللجنة أنى سأقوم برحلة إلى بعض الدول الافريقية، كالسنغال وساحل العاج ورواندا وبروندى، لإلقاء بعض المحاضرات عن ديون العالم الثالث، وإنى على استعداد لجس نبض المسئولين فى هذه الحكومات بشأن المشاركة المالية.

بيد أن هذا الاقتراح لم يجد أى قبول، وكأن بعضهم لم يسمعه، كأن فى آذانهم وقرا.

وحاول بعض الأعضاء أن يشكك فى نوايا بعض المسئولين فى بعض الحكومات، على نحو ما ذكروا بالنسبة لوزير مصرى، مؤكدين أنه لن يقبل أبدا إقامة هذه الجامعة، لأسباب أربأ بنفسى عن الخوض فى ما ذكر.

إنى فى ورقة العمل التى قدمتها إلى اللجنة، كنت أبغى أن تكون انصبة الدول فى الميزانية عنصرا جوهريا لهدفين أساسيين:

فمن ناحية، سيضمن ذلك الدخول الثابتة والموارد السنوية المتجددة، فلا تتسم بعنصر الذبذبة، وعدم الاستقرار، على نحو ما هو مشاهد بالنسبة للهبات والتبرعات التى تجود بها الشركات والهيئات الخاصة. ذلك أن أى شخص معنوى خاص، إذا ما نجحنا فى تحصيل معونة منه لصالح الجامعة فى سنة من السنين، لا نضمن الحصول منه على غيرها فى السنوات التالية، وقد نواجه فى فترة زمنية ما، بأزمة اقتصادية، أو انكماش تتخذ الشركات والهيئات من مثل هذه الظروف ذريعة للاعتذار عن تقديم المعونات والهبات.

وذلك كله على عكس ماهو حادث بشأن الدول، فالمبالغ التى ستطلب منها ضئيلة القيمة للغاية بحيث لن تنوء ميزانية أى منها بتحملها، فضلا عن أنها ستدرج كاعتماد سنوى فى الميزانية مما يؤكد التزامها بالسداد، ويحقق الدورية المنشودة فى الموارد السنوية، والأمان فى تغطية مصروفات الجامعة السنوية.

كما أنه من ناحية أخرى، ستتوطد الصلات بين الجامعة وكل دولة من هذه الدول، بمعنى أن الدولة وهى تقدم موردا سنويا للجامعة، ستنتظر من هذه الأخيرة أن تتولى تخريج دفعات من مواطنيها حصلوا على أرقى مستوى من التدريب. ناهيك عن الأثر المعنوى الذى سنلمسه عند الطلبة، فسوف يشعرون بالطمأنينة، لإدراكهم أن الدولة وقد أنفقت أموالا بقصد

تدريبهم، ستسعى عند تخرجهم إلى احتضانهم، وتوظيف كل واحد منهم فى المركز المناسب، الذى سيتيح له الترقية سريعا، واحتلال مركز مرموق فى إدارة المشروع بعد حين.

ومهما يكن من شئ، فإن اللجنة وقد رفضت مبدأ مساهمات الدول بأنصبة سنوية، اكتفت مع ذلك بالإشارة إليها تحت بند ما تقدمه حكومات الدول الناطقة بالفرنسية **اختيارا** من مساهمات فى ميزانية الجامعة.

وفى ضوء ما تقدم، أصبح تمويل الجامعة يتم على النحو الآتى:

١ ـ لما كانت الجامعة هيئة خاصة ذات منفعة عامة دولية، فهى تعتمد على ما تقدمه حكومات الدول اختيارا من مساهمات فى ميزانية الجامعة، فضلا عما تحصل عليه من الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية.

٢ ـ تحصل الجامعة على هبات ومساهمات من هيئات وشركات خاصة وبنوك تمتلك، أو تسهم فى مشروعات فى الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية، ويعنيها أن تسهر على تنمية القدرات والكفاءات للمسئولين عن إدارة مشروعاتها.

٣ ـ تقبل الجامعة ما تقدمه الهيئات والشركات والأفراد من منح دراسية، وهبات وتبرعات «لصندوق جامعة سنجور».

٤ ـ تحصل الجامعة على عائد مالى مقابل ما تعده من برامج خاصة فى مجالات التدريب والمساعدات الفنية، فضلا عن نتاج بيع ما تقوم بنشره من مطبوعات.

وقاطعنى صاحبى قائلا:

* لاشك أن كل هذه الموارد بأنواعها المتعددة تدخل ميزانية الجامعة.

أليس كذلك؟؟

أجبته متحسرا:

* كلا يا عزيزى. كان شغل بعض أعضاء اللجنة الشاغل، إنشاء صندوق لتلقى هذه الأموال. ولعلك لاحظت أنه جاء ذكر هذا الأمر فى البند الثالث من مصادر التمويل، عند ما ألمع إلى أن صندوق جامعة سنجور يتلقى الهبات والتبرعات.

أريد أن يكون هذا الصندوق هو الخزانة التى تصب فيها جميع الموارد، ثم يزود الصندوق الجامعة تباعا بالأموال اللازمة لها للانفاق. وحتى يطمئن فؤادهم إلى أن هذا الصندوق سيمارس نشاطه فى حرية تامة، بعيدا عن كل صور الرقابة، أو الإجراءات الشكلية، وبعد دراسة مستفيضة، هداهم تفكيرهم إلى إقامة هذا الصندوق وفقا لأحكام قانون الجمعيات فى هولندا، باعتبار أنه يقدم أكثر الضمانات، بل يبز فى ذلك ما تقدمه قوانين اللوكسمبرج، أو المناطق الحرة الدولية.

وحسبت فى بادئ الأمر أن هذا الصندوق، مهمته تحصيل الموارد بقصد تسليمها تباعا للجامعة.

ومما دفعنى إلى هذا الاعتقاد، أنه اتفق فى بادئ الأمر على أن المدير المالى للجامعة هو فى الوقت نفسه المدير المالى للصندوق، ومن ثم ليست هناك ازدواجية بين الهيئتين، ولا مجال للتخوف من تحكم الصندوق فى الجامعة، كأن يحجب عنها بعض الموارد، أو يؤجل توريدها... الخ.

ولكنى اكتشفت مرة أخرى إنى خدعت، وإن ما كنت استبعد حدوثه نظرا لأن الآمر بالصرف فى الجهتين شخص واحد، ما لبثت يد التعديل أن امتدت إلى هذا الوضع، وأصبح الآمر بالصرف فى الصندوق لواحد من موظفى الأكاديمية الفرنسية، الأمر الذى ترتبت عليه عواقب وخيمة، على نحو ما سأفصله فى حينه.

قال محدثى:

* أراك يا صاحبى ذكرت أن للجامعة شخصية معنوية، فى حين لم تشر إلى الهيكل التنظيمى للجامعة. ألا تفضلت على بتفصيل هذا الهيكل، قبل أن تسترسل فى حديثك؟

أجبته قائلا:

* يتكون الهيكل التنظيمى للجامعة من:

١ ـ مجلس أعلى يتكون من شخصيات بارزة فى الدول الناطقة بالفرنسية. ويعين المجلس رئيسا لمجلس إدارة الجامعة.

٢ ـ مجلس إدارة يتكون من ٨ إلى ١٦ عضوا من الشخصيات التى تسهم فى النهوض بالجامعة ومتابعة نشاطها. ويقوم المجلس بالهيمنة على أعمال الجامعة، والاشراف على تنفيذ الميزانية واللائحة التنفيذية، ويحدد معالم سياسة الجامعة وأساليب تطويرها. ويختار المجلس رئيس الجامعة من بين أعضائه.

٣ ـ رئيس الجامعة، ويتولى بالتعاون مع نوابه، ومع المجلس العلمى إعداد خطة الجامعة الاستراتيجية، والتى تعتمد من المجلس الأعلى للجامعة، والإشراف على تنفيذها.

٤ ـ المدير المالى، ويعهد إليه بالاشراف على الشئون المالية، وتدبير التمويل اللازم للجامعة. وهو عضو بمجلس إدارة الجامعة بحكم منصبه.

٥ ـ السكرتير العام، ويعهد إليه بالاشراف على الشئون الإدارية.

هذا عن الهيكل التنظيمى للجامعة. أما عن الصندوق فله أيضا مجلس إدارة، إلى جانب مدير مالى يتولى الاشراف على الجوانب المالية به.

لعلنى بما عرضت، أكون قد غطيت الجوانب الرئيسية من المرحلة الأولى من عملية تأسيس الجامعة، وهى المرحلة التى جرت أحداثها جميعها فى باريس.

بيد أنه يغدو لزاما قبل أن ننتقل إلى المرحلة الثانية، والتى دار نشاطها على ضفاف النيل، أن نقف هنيهة أمام حدثين هامين:

أولهما: اختيار مدينة الاسكندرية مقرا للجامعة.

وثانيهما: الموافقة على إنشاء الجامعة فى مؤتمر داكار.

قال صديقى:

* كنت أترقب بفارغ صبر، أن أسمع منك قصة اختيار المقر، ولماذا اتفق على إقامة الجامعة فى مصر، على الرغم أنها ليست من الدول الفرانكوفونية أى الناطقة بالفرنسية؟ ولماذا فى الاسكندرية ذاتها، وليس فى القاهرة مثلا؟

-٣-

مامن شك فى أن انضمام مصر وقبولها فى المجموعة الفرانكوفونية، يرجع أولا وأخيرا إلى جهود الدكتور بطرس غالى، فإن نشاطه الدبلوماسى، واتصالاته العديدة، وعلاقاته الوطيدة مع زعماء الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية، قد يسر إلى حد بعيد أن يكون لمصر دورها فى رسم السياسة الافريقية. ناهيك عن أن مصر قد وقفت فى الخمسينات والستينات إلى جانب كل حركات التحرير ضد الاستعمار فى القارة السمراء، بل مواقفها الرائعة إلى جانب الشعوب الافريقية، جلب عليها سخط الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية. وأن العدوان الثلاثى على مصر لخير شاهد على محاولة لضرب مصر جزاء ما قدمته لحركات التحرير، وإتقاء لما قد تجلبه بعد ذلك من ضرر للامبراطوريتين.

ولئن كانت العلاقات المصرية الفرنسية، قد تأثرت كثيرا إثر هذا العدوان، وظل الفتور واضحا فى العلاقات بين البلدين، غير أن موقف الجنرال ديجول من حرب عام ١٩٦٧، ومناصرته لمصر ضد عدوان اسرائيل، قد أفضى إلى تحسن ملحوظ فى العلاقات الثنائية، لاسيما بعد معاهدة كامب ديفيد.

وهكذا أصبح الطريق ممهدا لسياسة الدكتور بطرس غالى فى تحقيق التقارب مع فرنسا من ناحية، والدول الافريقية الناطقة بالفرنسية من ناحية أخرى.

كما أن ثمة اعتبارا يجب ألا نغفله، أو نسقطه من حسابنا، وهو أن فرنسا لا يمكن أن تنسى أبدا دور حملة نابليون على مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) فى الكشف عن تاريخ مصر القديم، ومشاركتها فى نهضة مصر خلال القرن التاسع عشر سواء فى عهد محمد على، أو ببناء قناة السويس، أو الوقوف مع الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى.

وفى هذا كله ما ينم عن أن مصر تعنى الكثير لفرنسا، ودورها الرائد فى الأمة العربية، وثقلها فى الشرق الأوسط، بل فى افريقيا، هى أمور عديدة جعل لمصر مكانة خاصة فى كل المجالات، مما أتاح لها فرصة قبولها عضوا فى المجموعة الفرانكوفونية، على الرغم من أن الشعب المصرى ليس من الشعوب الناطقة بالفرنسية. ومع ذلك فإن اللغة الفرنسية لها مكانتها فى مصر، إذ أن المدارس الفرنسية قد خرجت خلال مائة عام، وما زالت، العديد من الخريجين والخريجات، الذين يتقنون الفرنسية، ويلعبون دورا كبيرا فى الحياة الثقافية والعلمية.

أذكرك بما قلته، فى مستهل جلستنا، عندما تحدثت عن الاجتماعات الأولى بين بطرس غالى وموريس دريون السكرتير الدائم للأكاديمية الفرنسية، بصدد البحث عن مشروع جديد لدعم اللغة الفرنسية.

وما دام الدكتور بطرس غالى من أوائل الذين اقترحوا إنشاء الجامعة، فمن الطبيعى أن يكون المقر فى وطنه مصر.

وقد أيد فكرة اتخاذ مصر مقرا للجامعة، الرئيس السابق للسنغال ليوبولد سنجور، وهو عضو بارز فى الأكاديمية الفرنسية، ومن أكثر المتبحرين فى قواعد اللغة الفرنسية، بل هو شاعر وأديب كبير. فضلا عن أنه تنحى عن رئاسة الجمهورية السنغالية، ليتفرغ للآداب والعلوم، فلا غرو أن استأهل تسمية الجامعة باسمه.

حانت لى أثناء اجتماعات لجنة تأسيس الجامعة، فرصة تناول العشاء على مائدة الرئيس السابق سنجور، وتجاذبنا أطراف الحديث، فسألته سؤالا مباشرا: لم أيدت اختيار مصر مقرا للجامعة؟ ولما اخترت مدينة الاسكندرية بالذات؟ هل ارتباط الاسكندرية بتاريخ الاغريق والبطالسة كان وراء تحمسك لإقامة الجامعة الجديدة فى هذه المدينة؟

أجابنى ليوبولد سنجور، وهو يتحدث بتؤدة، وينظر إلىّ من خلف زجاج نظاراته، بعينين يشع منهما الذكاء، فقال:

إن مصر تحتل مركزا متميزا لامثيل له، ولا تستطيع أية دولة أن تقدم ما قدمته مصر للعالم. فهى من ناحية منبع الحضارات الانسانية، وتاريخها المكتوب يمثل أعظم تراث للانسانية.

ومصر من ناحية أخرى، ملتقى القارات، فهى تربط ما بين قارتين رئيسيتين إلا هما آسيا وافريقيا، كما ترتبط بأوربا عن طريق البحر المتوسط والذى يربطها بشواطئها الجنوبية.

ومصر، حلقة الوصل أيضا بين الشمال والجنوب، بكل ما فى هذه الكلمة من معان متعددة، سواء سياسيا، أو اقتصاديا، أو جغرافيا، أو فنيا.. الخ.

وهكذا ترى يا صديقى من هذا كله، إنه لا مجال البتة، أن نبحث عن وطن آخر ليكون مقرا للجامعة. كما أن مصر تحتل مركز الصدارة فى كل اختيار، ومصر العريقة بتاريخها وحضاراتها، لا تبزها دولة أخرى تستطيع أن تنافسها فى هذا المجال.

وما دمنا نسعى إلى إنشاء جامعة تسهم فى تحقيق التنمية الافريقية، عن طريق تأهيل الموارد البشرية، فإن لمصر مرة أخرى الفضل كل الفضل على القارة الافريقية. أتراك تعرف أن الجنس الافريقى، ينحدر مباشرة من المصريين القدماء؟؟

إن الرجل البدائى الأول، ظهر أول ما ظهر، فى حوض النيل وعند منابعه. إن النوبيين بقامتهم الممشوقة، وملامحهم الجميلة، هم الذين انتشروا، فى المراحل الأولى من تاريخ الانسان، فى كل بقاع القارة الافريقية، سواء شمالا أو جنوبا. بل اتجهوا غربا، حتى توغلوا فى أدغال وأحراش أواسط افريقيا، وامتزجوا بقومها من الأقزام، الذين لم تصل إليهم أشعة الشمس نظرا لكثافة أشجار الغابات، فلا غرو أن ظلت أحجامهم صغيرة، وقاماتهم قصيرة.

بيد أن جماعات أخرى من النوبيين، لم يستقروا طويلا وسط هذه الأدغال، فاتجهوا غربا، واستقر بهم المقام فى غرب أفريقيا، فلا عجب أن نجد شعب السنغال مثلا، يشبه أهل النوبة، من حيث القامة والملامح، وإن كانوا يفوقونهم سمارا.

وهكذا تدين افريقيا كلها لمصر، فهى أرض الأجداد للسلالات الافريقية. لاتنظر إلىّ مليا يا صديقى، فتعجب لأنى على الرغم أنى من

السنغال، فأنا قصير القامة!! من يدرى لعل أجدادى عاشوا فى الأحراش والأدغال فى وسط القارة، ولم يختلطوا كثيرا بالنوبيين!!

قد لمست جانب حكمته فى اختياره للاسكندرية مقرا للجامعة لما تقدمنا فى أعمال اللجنة، وبلغنا مرحلة البدء فى تنفيذ المشروع، ذلك أن بعض الدول الافريقية الفرانكوفونية، بدأت تطالب بأن تقام الجامعة على أرضها.

ولا شك، أن المفاضلة بينها كان سيكون من الأمور الشاقة، طالما أن كل واحدة منها، راحت تقدم مبررات، يصعب على المرء أن ينبذ بعضها، أو أن يرجح بعضها الآخر، فكلها تؤهلها لتكون مقرا للجامعة. أما، وأن مصر ليست من الدول الناطقة بالفرنسية، فضلا عما قدمه الرئيس سنجور من دفوع لإقامة الجامعة بها، فإن ذلك قد عمل على تهدئة النفوس واقتنع الجميع بأن اختيار مدينة الاسكندرية فى مصر، لن يتسبب فى أية حساسية بين الدول الناطقة بالفرنسية.

أضاف صديقى هامسا:

* لا شك أن الحكومة الفرنسية كانت أكثر الحكومات تعضيدا لفكرة إقامة الجامعة، واختيار الاسكندرية مقرا لها؟

قلـــت:

* دعنى أبوح لك بسر، ستعجب لسماعه كل العجب!! إن المسئولين فى وزارة الخارجية الفرنسية ظلوا أمداً غير قصير، يعترضون على إقامة هذه الجامعة، ويحاولون ما وسعتهم الحيلة عرقلة قيامها. وقد عاصرت موقف

السفارة الفرنسية فى القاهرة من الجامعة، خلال الشهور الأولى من اجتماعات اللجنة التأسيسية فى باريس.

وقد أكد لى، أكثر من مرة، مسئول فى السفارة، أن هذه الجامعة لن ترى النور بحال من الأحوال، وأن الأمر لن يتجاوز مرحلة دراسة إنشاء الجامعة، وهى دراسة ستظل حبرا على ورق، ولن تقدر الأكاديمية الفرنسية أن تبعث فيها الحياة.

ولما بدأت مرحلة التنفيذ، وتم الاهتداء إلى المبنى الذى ستشغله الجامعة، دعيت لاجتماع فى مقر المستشار الثقافى الفرنسى فى القاهرة، وأمطرنى، فى حضور مجموعة من معاونيه بعديد من الأسئلة عن هذه الجامعة وأهدافها، وهى أسئلة ولئن وضعت فى صيغة الاستفسار، إلا أن القصد منها وغايتها التشكيك والاحباط!!. بل وجه إلىّ سؤالا مباشرا بشأن المبنى ـ وهو من المبانى سابقة التجهيز ـ حينما استفسر عن مدى قدرة المبنى على مواجهة عواصف ورياح البحر، وأنه يخشى من انهياره بعد حين، ومن ثم فمن المجازفة الشديدة إقامة الجامعة فى هذا المبنى المهدد بالسقوط.

ومهما كانت إجاباتى شافية ومقنعة، فهى ترد على مسامع أناس، وكأن فى آذانهم وقرا، ولا يريدون أن يتبينوا الحقائق، بل اجتمعوا لعلهم يسمعون أنباء تأتى على هواهم، فيحتفلون بدفن وليد لم ير النور بعد.

وزرت «مسئولا كبيراً» فى السفارة بالقاهرة، فراح ينتقد اختيار مدينة الاسكندرية مقرا للجامعة، فقال فى هذا الصدد: كيف تختارون مدينة

متى أسدل الظلام سدوله عليها، تتحول إلى مدينة مهجورة بلا حياة؟؟ وكيف تختارون مدينة لاتقابلون فيها إلا نساء محجبات؟؟

وكيف تتخذون من الاسكندرية مقرا للجامعة، وأرواح الأفارقة تهدر فى الشوارع، وهناك تفرقة عنصرية ضد السود، ومن أجل ذلك لا تجد إلا القليل النادر من أعدادهم؟؟

عجبت كل العجب لانتقادات هذا المسئول «الكبير»، وعاجلته قبل الاجابة على تساؤلاته بسؤال صريح وهو: هل زرت سعادتك الاسكندرية؟ وما مصادر معلوماتك فى كل ما سقته؟؟

يبدو أن سعادتك تستقيها من فئة من الأجانب الناقمين على مصر، أو من مصريين غير وطنيين يجيئون إلى حفلاتكم، ويتسامرون معكم، فيسمعونكم ما تودون سماعه، ويحصلون فى مقابل ذلك على منافع جمة!!

إن الاسكندرية يا سيادة المسئول «الكبير» عروس البحر المتوسط، ينعم فيها أهلها، والوافدون إليها، وضيوفها، بكل ما تقدمه مدينة عصرية، ذات تاريخ مجيد من مباهج الحياة، وصور الرفاهة، وجميل معشر سكانها، وحلو شمائل أهلها، فهى من أكبر موانئ البحر المتوسط، ولا تقل أهمية عن مارسيليا، ولا تقل بهجة عن نيس فى بلدكم.

أما عن النساء المحجبات، فلا أنكر أنك تقابل بعضهن فى الشوارع والأماكن العامة، وهن مثل طيب للتدين والفضيلة، دون أن يعنى ذلك أنك لاتقابل غيرهن سافرات، وهن مثل الطائفة الأولى عفيفات فاضلات.

أما عن التفرقة العنصرية، التى تطعن أهل مصر باتيانها، فهى أكذوبة وواقعة لا أساس لها، ومزاعم خبيثة.

أتراك يا سعادة «المسئول الكبير» نسيت أن غالبية الشعب المصرى من أهل الجنوب، ذوى البشرة السمراء أو القمحية الجميلة!!

إن عدداً كبيراً من أبناء القارة الأفريقية يعيشون بيننا، وينزلون بوطننا، وها هم أولاء طلاب المعاهد الدينية، بالأزهر الشريف والجامعات المصرية، تزخر بأعدادهم، وما سمعنا يوما بأى حادث لواحد منهم، على غير ما هو حادث فى أوربا، حيث تتفشى مظاهر الاضطهاد العنصرى. بل أن حزبا فى فرنسا يكتسب شعبيته من دعوته إلى العنصرية.

ومن المصادفات الطيبة، أن تزورنى ذات يوم، مذيعة مشهورة فى تليفزيون فرنسا ومعها مصور، فى مقر الجامعة بالاسكندرية، ونحن فى الأيام الأولى من إعداده. وتحدثت إليها على العشاء بصدد ما قاله «مسئول كبير»، فاذا بها تظهر امتعاضها الشديد مما قاله، وتؤكد مخالفتها له فى الرأى، فلقد شعرت بجاذبية فريدة تجذبها نحو هذه المدينة الجميلة، وسارت فى شوارعها ليلا، فلمست البهجة ودفء الحياة فى كل ركن، وشعرت بالأمان والطمأنينة، وهو شعور بحت لا تألفه فى أكثر مدن العالم، حتى فى وضح النهار. وصحبتها فى اليوم التالى فى جولة ببعض كليات جامعة الاسكندرية، وقام المصور بتصوير الطلبة والطالبات وهم يدخلون إلى معاهدهم، وفجأة قدم فوج من أكثر من عشرة من الطلبة الأفارقة مع مجموعة من الطلبة المصريين. دهشت كثيرا لهذه المفاجأة التى جاءت

تدحض مزاعم وافتراءات المسئول «الكبير»، حينما قال أنه ليس هناك أفارقة يعيشون فى هذه المدينة، إذ لا يقدرون على التعايش مع أهلها.

ومهما يكن من شئ، فإن موقف السفارة الفرنسية فى مصر من الجامعة، أتخذ هذا الشكل العدوانى فى بادئ الأمر، لأن الأكاديمية الفرنسية، هى التى أخذت المبادرة، وتبنت إقامة الجامعة فكرة وتنفيذا. فى حين أن الحكومة الفرنسية، ممثلة فى وزارة الخارجية فى باريس، كانت تعتبر أن هذا الأمر يدخل فى صميم اختصاصها، دون أن تنازعها فيه أية جهة أخرى، فهى وحدها تمثل المصالح الفرنسية فى الخارج، لا سيما وأن لهذه الجامعة طابعا سياسيا.

ناهيك عن أن الأكاديمية الفرنسية تمثل اليمين فى فرنسا، فى حين أن الحكومة وقتذاك كانت تمثل اليسار، فهى منتمية للحزب الاشتراكى.

فلا غرو، أن عبئوا كل جهودهم للحيلولة دون إنشاء جامعة تقيمها الأكاديمية فى مصر.

عجبت كل العجب، حين قال بعض أعضاء اللجنة، أن وزيرا مصريا، يرفع لواء المعارضة ويقف فى سبيل إقامتها. وأردت أن أعرف الخبر اليقين، فقمت بعد فترة بزيارته فى مكتبه، وتحدثت إليه بالتفصيل عن كل جوانب الجامعة وأهدافها، ثم سألته سؤالا مباشرا صريحا:

«لماذا يقولون عنك أنك تعادى الجامعة، وتعترض سبيل قيامها؟؟»

دهش من هذا الاتهام، وقال لست أنا من يريد ألا تقوم الجامعة، بل

الحكومة الفرنسية هى التى لا ترغب فى إقامتها، كما أبلغنى بذلك بعض كبار المسئولين أثناء زيارة لى فى باريس.

اكتفيت بهذه الإجابة الشافية، ولم أفصح له عن الاتهام الذى وجه له فى اللجنة، وما قيل كمبرر لموقفه من الجامعة. وشعرت حينذاك، أن ثمة أيدى خفية، تريد أن تصور أن الوزير المصرى يعترض على المشروع، فى حين أن المسؤلين الفرنسيين هم الذين أوحوا له بذلك.

سألنى صاحبى:

* هل استمر هذا الموقف العدوانى للحكومة الفرنسية فى مواجهة الجامعة؟؟

قلـت:

* ما أن صرح الرئيس «فرنسوا ميتران»، أنه قرر حضور افتتاح الجامعة شخصيا، حتى تحول الموقف ٣٦٠ درجة، على نحو ما نعرفه فى الهندسة. وإذا فجأة تتحول السفارة الفرنسية فى القاهرة إلى أكبر نصير للجامعة، ويتحول «مسئول كبير» إلى أكثر المتحمسين لإنشائها، وأصبح ومعاونوه مصدر إزعاج مستمر لى، على نحو ما سأوضحه فى حينه، بدعوى حرصه الشديد على تقديم كل المساعدات التى تضمن الانتهاء من أعمال التشييد قبل موعد الافتتاح، وحتى تظهر الجامعة فى مظهر مشرف عندما يزورها الرئيس ميتران.

ـ ٤ ـ

على أية حال، ما كادت اللجنة التأسيسية لجامعة سنجور تفرغ من عملية صياغة القانون الأساسى للجامعة، واللوائح المختلفة المنفذة له، حتى بدأت عمليات الاعداد لمؤتمر القمة للدول الناطقة بالفرنسية، والذى حدد لانعقاده فى مدينة داكار عاصمة السنغال يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٨٩. وهو المؤتمر الذى كنا ننتظر انعقاده بفارغ صبر، إذ أن إنشاء الجامعة ومشروع إقامتها يمثل بندا من البنود الواردة فى جدول الأعمال، فضلا عن أن من شأن موافقة المؤتمر على إنشاء الجامعة، أسباغ الصفة الشرعية على الجامعة، وسيكون بحق تتويجا لأعمال اللجنة التأسيسية، التى عملت لأكثر من عام لوضع المشروع فى شكله النهائى.

ومادمنا فى انتظار انعقاد هذا المؤتمر، قد يكون من المناسب، أن أقدم فى عجالة، صورة للمباحثات والاتصالات التى أجريتها مع المسئولين فى بعض الدول الافريقية، والتى باشرتها بصفة غير رسمية، ما دامت اللجنة التأسيسية فى باريس، لم تؤيد الاقتراح الذى عرضته عليها بشأن إجراء بعض الاتصالات أبان رحلة سأقوم بها إلى افريقيا، ويكون من المفيد، أن انتهزها فرصة للدعوة إلى الجامعة، والحصول على تأييد سلطات هذه الدول لإقامتها.

أوفدنى «الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية» فى مهمة إلى أربع دول ـ خلال زيارتين ـ لإلقاء بعض المحاضرات، وذلك فى اطار تعاون مصر مع الدول الافريقية، والذى سهر الصندوق على إيفاد الخبراء المصريين لهذه الدول، للعمل فى مشروعات الخدمة والتنمية بها.

ولا أنسى فى هذه المناسبة أن أذكر بالتقدير الكبير جهود رئيس الصندوق وقتذاك، السفير أحمد طه، فى كل ما أنجزه، وجميع ما حققه، لإثبات الوجود الفنى المصرى فى القارة الأفريقية، وتأكيد مكانة مصر بإيفاد خبرائها للإسهام فى مشروعات التنمية.

ألقيت إذن بعصا ترحالى، موفدا من الصندوق، فى أربع دول، ألا وهى السنغال، وساحل العاج، ورواندا، وبروندى.

اخترت موضوعات ثلاثة لأحاضر فيها، واطرح على المستمعين بعض الآراء، فى قضايا لاشك أنها من قضايا الساعة، لا سيما فى دول تساير ركب التقدم الفنى، وقد يكون من المفيد أن نقدم لها بعض ما أنجزته مصر فى بعض المجالات، أو إبداء رأى فى قضية تشغل بال الشعوب، مثل قضية الديون الخارجية، وكيفية الوفاء بمستحقاتها.

اشتغلت فى مصر على مدى سنوات عدة فى مجالات عديدة، اخترت منها مجال الصحافة لأحدث جمهور المستمعين فى الدول التى قمت بزيارتها، عن تجربة مصر الرائدة فى الصحافة العربية، وذلك بما حققه «الأهرام» فى الستينات والسبعينات من نجاح كبير فى نطاق التقدم الفنى، وإنجازات الإدارة فى خلق مشروعات متكاملة مع العمل الصحفى، على النحو الذى جعل الرئيس السادات، وهو يتحدث عن الأهرام أن يصفه بأنه

«امبراطورية»، وهو فى ذلك لم يقصد العمل الصحفى وحده، بل كل الكواكب المتخصصة ذات المستوى الرفيع، والإنجاز الرائع، التى تدور فى فلك «الأهرام».

أردت أيضا فى محاضرة أخرى، أن أثير قضية هامة، ألا وهى أن الاستثمارات المالية، ودخول رؤوس الأموال إلى المشروعات الحديثة، لايكفى وحده لتحقيق التنمية، وإنما يتعين الاهتمام بصورة فعالة بتنمية الموارد البشرية، وذلك بتنظيم عملية التدريب فى كل المستويات، وقدمت مثالا عمليا على ذلك، وهو التدريب فى المصارف المصرية.

أما عن موضوع «ديون العالم الثالث»، فهو الموضوع الذى ألح على الدكتور بطرس أن أعالجه باعتباره موضوع الساعة، فضلا عن أنى إذا تحدثت فيه، سأتناوله تناول الخبير، نظرا لكونى أستاذا سابقا للمالية العامة.

ولا يخفى، أنى لم أكن متحمسا فى بادئ الأمر للتحدث فى موضوع «ديون العالم الثالث»، باعتبار أنه موضوع قتل بحثا، وأدلى كل خبير أو سياسى أو مجتهد بدلوه فى هذا الشأن. وأمام إصرار الدكتور بطرس، وحتى لا أرفض له طلبا بحق صداقة وزمالة أربعين عاما، رضخت، فطفت هذه الدول متحدثا عن هذه الديون.

بيد أنى عالجت الموضوع بعيدا كل البعد عن الأرقام والبيانات، وإنما خضت فيه، واندفعت فى تفصيل القضية بحماس، وقدمت فى جرأة بعض الاقتراحات، التى لا شك أن الدول الدائنة لو طرحت عليها لرفضتها، وصبت عليها اللعنة، واتهمتنى بالفكر الثورى، والانحراف عن القيم!!

قاطعنى صاحبى حين قال:

* بربك ألا تسترها ولو مرة؟؟؟ هل تأذن لى أن اشبهك فى بعض الأحايين«بدون كيشوت»، لما راح يصارع طواحين الهواء، وهو يحمل رمحه، ويرفع راية الفروسية والشهامة!!!

أجبته فقلت:

* لعلك تظن أنى مستاء من تشبيهك لى «بدون كيشوت»؟ إن كل من عالج هذه القضية، وولج بابها، وأراد أن يقدم لها حلولا، فهو لايعدو أن يكون «دون كيشوت» يصارع سرابا، ويلاطم هواء!!!.

لما كنت أدرك هذه الحقيقة منذ الوهلة الأولى، لذلك عكفت على علاج القضية بواقعية صارخة. إن ديون الدول الافريقية، هى فى واقع الأمر، دين كل واحدة منها إزاء الدولة التى استعمرتها ردحا من الزمان، قبل أن تنجح فى نيل استقلالها منها.

إن الدولة المستعمرة، لاشك أنها لم تعدم حيلة فى أن تستنفد كل موارد المستعمرة، ومن ثم حصلت على كل خيراتها حتى وأن أشترت مواردها الأولية أو الطبيعية، فهى تدفع فيها ثمنا بخسا ضئيلا. أما وإن صدرت إلى مستعمراتها إنتاجها من المواد الصناعية ـ والعديد منها يستخدم ما حصلت عليه من مواد أولية ـ فإنما تطالب بثمن باهظ، لما تبيعه لها من سلع، وتحقق من وراء عملية التصدير هذه مكاسب، وأرباحا طائلة.

أما وقد استقلت هذه المستعمرات، وأصبحت دولا لها كيانها،

وسيادتها، فقد لجأت إلى الدولة التى استعمرتها فى الماضى، لتساعدها فى إقامة بنيتها الأساسية، وإقامة مؤسسات الدولة العصرية.

فلا عجب أن قدمت لها قروضا، بدلا من أن تساعدها بمنح ومساعدات، وما لبثت فوائد القروض والديون أن تضاعفت، وبرزت مشكلة الدين وفوائده فى صورته الصارخة، وعواقبه الوخيمة، وأضراره الجسيمة. وراحت الدولة الدائنة، تهدد بوقف القروض الجديدة وتطالب بالوفاء فورا بالديون القديمة مع جميع فوائدها. كيف لهذه الدولة المدينة أن تسدد، وتفى بالديون القديمة وفوائدها؟؟ ومن أين لها أن تسد، إن رغبت فى السداد؟

والقرض الذى قد تقترضه لسد قيمة قرض قديم، لن تلبث أن تقترض عليه للوفاء بالقرض الجديد، وهى لن تكفى بحال من الأحوال لإجراء عمليات السداد، ومن ثم لابد أن تستخدم جانبا كبيرا من نتاجها الوطنى، وذلك على حساب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا تصبح الدول الفقيرة أشد فقراً، والدول الدائنة والغنية أكثر ثراء.

إنى اقترح، أن تعلن الدول المدينة نهارا جهارا، أنها لن تسدد الديون القديمة، فهى تمثل فى حقيقة الأمر، تعويضا عما لحق هذه الدولة من غبن، من جراء استغلال الدولة الدائنة ـ وهى المستعمرة سابقا ـ لمواردها ونهب ثرواتها، وعدم الوفاء بالثمن العادل عما كانت تشتريه من مواد أولية، وما حققته من كسب غير مشروع، ومن أرباح بدون وجه حق، عن طريق البيع بأثمان باهظة للدولة المدينة.

يضاف إلى ذلك، أنه من المعروف بعد الحرب العالمية الثانية، وفى

أعقابها، أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت مشروعا ضخما للدول الأوربية، أفادت منه خاصة ألمانيا وإيطاليا، وهما الدولتان المنهزمتان، وهو مشروع «مارشال»، لكى تأخذ بيدها، وتسمح لها بتعمير ما خربته الحرب، ومن أجل أن تنهض هذه الدول اقتصاديا، فتجد فيها أمريكا بعد حين عميلا يبادلها السلع والخدمات، فتنتعش اقتصاديا، وينشط التبادل الدولى.

ما جدوى أن توقف الدول الدائنة مد الدول الافريقية المدينة بالقروض؟

هل تنسى أن هذه الدول شكل فى الحقيقه سوقا هاما لمنتجاتها، ويسهم التصدير إليها فى زيادة حجم الصادرات، وتحسن الميزان التجارى، بل وميزان المدفوعات؟

لما لا نعتبر أن كل ما دفعته الدول الدائنة من قروض للدول الفقيرة، كان بمثابة مساهمة منها فى إقامة كيانها وبنيانها، ولولا ذلك لما وجدت عملاء لها فى ميدان التجارة الخارجية؟ ومن ثم، لماذا لانعتبر أن ما دفعته إليها بمثابة «مشروع مارشال» فهى مساعدات ومعونات لا ترد!!! ويصبح لزاما عليها فى هذه الحالة أن تسقط الديون، وتبدأ صفحة جديدة مع هذه الدول. ورب معترض يقول، وهكذا ستحصل الدول الافريقية بعد ذلك على قروض، إلا أنها لن تسد الفوائد ولا أصل الدين، أسوة بما اتبع فى الماضى.

إن ثمة علاجا لهذا الأمر، وهناك حلا لهذه المشكلة.

لماذا لا تنشئ فى كل مجموعة من الدول المتجاورة، صندوقا للدين، تقوم كل دولة من الدول الأعضاء فى الصندوق، بالوفاء باصل الدين الجديد وفوائده تباعا، عن طريق تخصيص مورد من موارد الدولة لديها لأغراض السداد، كأن تخصص حصيلة الضريبة الجمركية أو ٥٠٪ من قيمتها لهذا الغرض، ويمكن بالقياس أن يتم التخصيص من حصيلة ضريبة المبيعات أو ضريبة على الدخان.....؟

قال صاحبى:

* ومن يدرى، فإن هذه الحصيلة التى قد تجنيها الدولة بدعوى دفعها إلى الدول الدائنة، قد تجد طريقها بعد حين فى خضم ما تنفقه الدولة داخليا على احتياجاتها الدورية؟ ما ضمان الدائن فى هذه الحالة؟

قلت:

* قد يكون من المفيد، والصندوق يضم ثلاثا من الدول المدينة مثلا، أن يشكل لها مجلس إدارة، ويمثل الدولة أو الدول الدائنة أعضاء، وذلك على نحو ما عرفت مصر فى صندوق الدين الذى كانت تشرف عليه انجلترا وفرنسا، وذلك بعد أن أسرف الخديو اسماعيل الإسراف كله فى محاولته لجعل مصر قطعة من أوربا، وما تكبده من نفقات فى احتفالات افتتاح قناة السويس.

إنه لمن مصلحة الدول الدائنة أن تنتهج الدول المدينة هذا المنهج، فتضمن من ناحية أن تحصل على مستحقاتها من أصل وفوائد القروض القديمة، كما أنها من ناحية أخرى تساعد هذه الدول فى أن تستخدم

كل مواردها فى تنمية إنتاجها، مما يتيح لعجلة التجارة الخارجية أن تستمر فى الدوران، ويسير مجرى وتيار المبادلات فى يسر، دون أن توقفه صخرة الدين التى تجثم على صدره، وتشل حركة التنمية، ولا يتبقى للدولة الدائنة إلا أن تشهر إفلاس الدولة المدينة لتوقفها عن الدفع، أو تستخدم القوة فى استداء ديونها، وهذا ما ينكره «دراجو» فى القانون الدولى العام، ويشجبه العرف الدولى.

إنى لأعتبر مخلصا هذا الحل الذى قدمته لمشكلة الدين العام، هو الحل الواقعى الذى من شأن الأخذ به، وضع الأمور فى نصابها، واغلاق ملف هذه القضية، ثم السير قدما نحو مستقبل، يمكن العمل فيه على تحقيق تنمية فعالة للدول الافريقية.

أما التصدى للقضية بمسكنات، وحلول مؤقته، دون الرضوخ للأمر الواقع، فهو ضرب من ضروب الخيال، وما أشبه الذين يدعون إليه «بدون كيشوت» فى صراعه مع طواحين الهواء، وهو يحسبها فرسان الأعداء.

قال صاحبى:

* ما من شك أن اقتراحك هذا، لم يلق إلا سخرية من المسئولين فى الدول الدائنة؟ ولعله صادف أيضا، عدم اكتراث من الدول المدينة، باعتبار أنها لاتعدو أن تكون من الحلول غير الواقعية، التى من المصلحة عدم طرحها على بساط البحث، حتى لاتستفز الدول الدائنة فتثور ثائرتها، وتحجم عن أية مفاوضات، سواء فى نادى باريس أو نادى لندن.

قلـــت:

* يشهد الله أنى بلغت، ويشهد سبحانه تعالى إنى ما جئت بهذا

الاقتراح من فراغ. لماذا تغدق الولايات المتحدة الأمريكية الأموال على أوربا، بل على ألمانيا غداة الحرب العالمية الثانية، وعلى أرضها مات الآلاف من أبنائها، فى حين لا تتنازل الدول التى استعمرت هذه الدول الحديثة طوال سنين عديدة، عن القروض، وتعتبرها منحة أو هدية، تعبر بذلك عن تقديرها واعترافها بالجميل لما قدمه الجنود الأفارقة من تضحيات من أجل الدفاع عن حريات الدول المستعمرة فى ساحات القتال، وتعويضا عن الموارد الطبيعية والمواد الأولية التى استنزفت بدون مقابل، أو بثمن زهيد؟؟

إن مشروع «مارشال» هو الذى ساعد أوربا على النهوض من كبوتها، وأتاح لها نهضة جديدة، أعادت الحياة فى شرايين التجارة والمبادلات الدولية.

ترى لماذا صفق العالم كله لمشروع «مارشال»، ولماذا تراه اليوم يستنكر بشدة فكرة تنازل الدول الدائنة عن ديونها فى مواجهة الدول المدينة الافريقية؟؟

هل هذه هى العدالة التى تنشر أجنحتها على أرجاء المعمورة؟؟

تباً لهذه العدالة، وبئس مصير العالم فى ظلها!!

صاح بى صديقى، وقال:

* ماذا دهاك ياصديقى؟ مهلا، فلا تغضب، وترفق بحال هذا العالم، فلست من الذين يستطيعون تصحيح الأوضاع، ولا ترتيب الأمور، فالعدالة فى هذا الكون بعيدة المنال لن تعرفها الشعوب أبدا، فليست هناك إلا عدالة واحدة، هى العدالة الإلهية!!

أتراك فى رحلاتك الافريقية، انشغلت بمشكلة «ديون العالم الثالث»، وأسقطت جانبا مهمة التحدث مع المسئولين عن جامعة سنجور؟؟

قلـــت :

* كلا، لقد أجريت عديداً من الاتصالات فى كل دولة نزلت بها، فقابلت فى كل منها وزراء التعليم، والبحث العلمى، والمالية.

وقد كان لسفراء مصر فى هذه الدول، الفضل الكبير فى ترتيب هذه اللقاءات، بل صحبونى فيها، كما أن نشر مقتطفات من محاضراتى فى الصحف الصباحية، أو إذاعة حوار معى بشأنها، مهد الطريق لكى تكون اللقاءات كلها ودية، بل أضيف عملا بما يجرى عليه المسئولون فى تصريحاتهم للصحافة حينما يقولون: «كانت المحادثات إيجابية ومثمرة، وهى تؤكد روح التفاهم والأخاء الذى يربط....»

شرحت فى كل مقابلة من هذه المقابلات، الهدف من إنشاء الجامعة، وبرامج الدراسة، وطريقة اختيار الدارسين، مع التركيز أساسا على أنها جامعة تعمل على تأهيل المدربين والكوادر العليا، للعمل فى حقل التنمية الافريقية.

ووجدت عند عديد من هؤلاء المسئولين، معرفة عامة بموضوع الجامعة، فكان من الطبيعى أن أخوض بعد ذلك فى الحديث عن تفاصيلها. وثمة موضوعان كنت فى بادئ الأمر أخشى أن أخوض فيهما لحساسيتهما، الأول هو اسم الجامعة، وثانيهما عن اتخاذ مصر مقراً للجامعة.

أما عن اسم الجامعة، فإنى أذكركم من الوقت استغرقته اللجنة التأسيسية فى اختيار الاسم، فجاء فى بادئ الأمر اسما طويلا سعينا ما استطعنا أن يجرى على كلماته بعض التخفيض، حتى يصبح اسما خلابا، سهلا،

ولكننا أخفقنا ـ أو بالأحرى أخفق من كان فى اللجنة ينحو هذا النحو ـ وانتهى الأمر بأن أصبح «الجامعة الدولية الناطقة بالفرنسية للتنمية الأفريقية». وكان من التوفيق الكبير، أن أجمعت اللجنة على أن تضيف إلى التسمية الأولى عبارة «جامعة سنجور» تأكيداً على المكانة الممتازة التى يحتلها الرئيس السنغالى «ليوبولد سنجور» فى القاره الافريقية، ودوره البارز داخل الأكاديمية الفرنسية.

وبقدر ارتياحى وأنا اكتفى بذكر «جامعة سنجور» عندما أتحدث عن الجامعة، بقدر قلقى وأنا أذكر هذا الاسم فى بعض الدول الافريقية والتى ولا شك تقوم بينها، وبين السنغال منافسة كبيرة، وقد لاترى ما يدعو إلى إطلاق اسم رئيس سابق لجمهورية، وهو ما زال حى يرزق، دون غيره من الرؤساء.

وقد شعرت بروح من المنافسة خاصة فى ساحل العاج، أو الكوت ديفوار كما يسمونها، ولكنى ما كدت أهمس باسمه أمام وزير التعليم فى هذه الدولة الأخيرة، حتى رأيته يؤيد تأييدا تاما هذا الاقتراح. بل أضاف أن التوفيق حالف اللجنة أيضا عندما اختارت مصر مقرا للجامعة، وعلى الرغم من أنها ليست من الدول الناطقة بالفرنسية، إذ ليس هناك من دولة فى افريقيا تستطيع أن تغفل تاريخ الحضارة المصرية على مدى العصور، ولا أن تنكر فضل مصر على القارة فى تاريخها المعاصر، ومن ثم تتشرف كل الدول الافريقية أن تقام الجامعة على أرض مصر. يضاف إلى ذلك أن سنجور هو فخر لافريقيا، فلم تعرف إفريقيا بعد حركاتها الاستقلالية، رئيسا حرر بلده، وهو فى الوقت ذاته الفيلسوف والأديب والشاعر، بل

الرئيس الوحيد الذى ابتعد عن ساحة السياسة، وآثر أن يتفرغ للعمل بالآداب، والفكر السامى.

ومن الغريب أنه فى كل دولة نزلت بها، وفى كل زيارة قمت بها، ترددت هذه الكلمات على مسامعى، مما أكد أن هناك إجماعا على اختيار مصر مقرا للجامعة، واستحسان اطلاق اسم سنجور على الجامعة.

ولئن كنت قصدت من زيارة المسئولين فى هذه الدول تعريفهم بالجامعة، فقد عنيت أيضا بتسليط الضوء على دور الجامعة فى تأهيل كوادر عليا يتولون مستقبلا زمام الأمور فى مجالات التنمية المختلفة، وأنه لذلك من طبائع الأشياء أن تسهم كل دولة افريقية فى تغطية نفقات الجامعة، وأن تستعين بخريجيها فى المشروعات الانمائية.

وكان من دواعى سرورى أن تلقى دعوتى هذه قبولا وترحيبا، واستعدادا لتمويل مصروفات الجامعة فور إنشائها. وكم كانت سعادتى غامرة بهذه الروح الطيبة التى رفرفت على مقابلاتى، مما جعلنى أشعر بمزيد من التفاؤل للمستقبل، وإحساسا بالاطمئنان والارتياح للغد.

ولم أكن فى هذه اللحظة أدرى حقيقة نوايا الأكاديمية الفرنسية، وأن موقف الدول من الجامعة على هذا النحو، بدلا من أن ترى فيه تشجيعا وتعضيدا، كان على العكس من ذلك مصدر خوف وقلق، لأسباب كشفت عنها الأحداث فيما بعد، ورفعت سترها الأيام، وفضحت أسرارها الوقائع.

قال صاحبى:

* هل اقتصرت مقابلاتك على المسئولين فى حكومات الدول التى قمت بزيارتها؟؟

قلـــت:

* حرصت عند زيارتى «لساحل العاج» أن أقوم بزيارة لرئيس مجلس إدارة البنك الافريقى للتنمية. وقد يسر لى أمر هذه الزيارة، كما كان له الفضل كل الفضل فى تحقيق النتائج الطيبة التى حصلت عليها من البنك، الصديق العزيز الأستاذ سمير كريم مندوب مصر وچيبوتى فى البنك، وأحد الأعضاء البارزين فى مجلس الإدارة، فضلا عن أنى سعدت به طالبا فى الدراسات العليا.

كما أيد دعوتى، وشد أزرى، المستشار القانونى لرئيس البنك وقتذاك وهو الدكتور برهام عطا الله ـ وهو حاليا رئيس شركة الشرق للتأمين ـ وقد قابلته لأول مرة فى ابيدجان، عاصمة ساحل العاج، ونمت بيننا صداقة حميمة، وتجاوب فكرى عميق، اعتز بهما وأسعد.

قابلت إذن رئيس البنك، السيد «باباكار نديای»، وبحضور الزميل العزيز الأستاذ سمير كريم، فتحدثت إليه مباشرة عن أهداف الجامعة، مؤكداً أهمية الدور الذى ستلعبه بالقياس إلى البنك حينما قلت له: إنى أعرف، وفى ضوء ما أطلعت عليه من تقارير البنك وأوجه نشاطه، فى عديد من المشروعات الممتدة فى القارة الافريقية، إنكم تقيمون المشروعات المقدمة إليكم، وعندما تتضح جدواها تقدمون المساعدات المالية اللازمة لإقامتها فضلا عن رأس مالها العامل الذى يتيح لها الانطلاق.

وفى هذا كله ما ينبئ عن ضخامة الاستثمارات التى تدفعون بها، وتوظفونها فى المشروعات الجديدة منها أو القائمة. رب سؤال يعن لى مع ذلك فى هذا المقام، ألا وهو: ما مصير كل هذه الاستثمارات، إذا لم يعهد إلى إدارة ذات كفاءة عالية بمهمة التخطيط للمشروع، وتوليها أمور التنفيذ؟؟

إذا لم يتيسر الاهتداء إلى الكوادر الوظيفية المناسبة، أو فى حالة ما يعهد بإدارة المشروع إلى إدارة عديمة الكفاءة، أو ذات كفاءة هزيلة، فإن مصير هذه الاستثمارات سيكون الضياع، ولن تلبث تلك المشروعات التى عقدت عليها الآمال العريضة لتحقيق التنمية، أن تتعثر فى مسيرتها، وينتهى بها الأمر إلى الانهيار.

هذه ولا مراء حقيقة علمية، وإن كان لها أن تؤكد شيئا فهى تؤكد أن الاستثمارات المالية وحدها لاجدوى من ورائها، ما دام لايصاحبها بل ويلازمها فى الوقت ذاته، استثمارات فى تنمية الموارد البشرية، وذلك بخلق كوادر على جميع المستويات لتكون جيدة الأداء، فضلا عن كوادر عليا على أعلى درجة من الكفاءة الإدارية، كى يتحقق للمشروع النجاح، ويحقق أهدافه.

وإن كان موضوع تنمية الموارد البشرية لم يحظ بما هو جدير به من عناية واهتمام حتى الآن، فإن جامعة سنجور ستتولى هذه المهمة. يضاف إلى ذلك، أن الجامعة ستدرب طائفة من المدربين يلتحقون بعدها بمختلف المشروعات، فيخلقون داخلها بيئة صالحة، ويمارسون تدريبا راقيا على جميع المستويات، وبصفة دورية منظمة، وذلك كله من أجل إتاحة

الفرصة للقيادات فى المشروع أن تجد من قاعدة العاملين تفهما وتجاوبا مع أساليبهم الحديثة فى الادارة.

ولعلى جئت يا سيادة الرئيس، أعرض عليكم ما تفتقدونه، وما تسعون إليه، فلا عجب أن أطلب منكم ومن مصرفكم الموقر أن يؤيد رسالة جامعة سنجور كل التأييد، ويقدم لها العون المالى والأدبى.

أحسست منذ الوهلة الأولى أن رسالتى لقيت قبولا لديه، ودعوتى حظيت بتأييده. وصدق حدسى عندما أكد لى سمير كريم أنى نجحت فى إثارة اهتمامه، وأن الأمر سيحتاج منه لمتابعة وتذكير، مما سيفضى فى النهاية إلى حصول الجامعة على معونة مالية.

وأتيحت لى الفرصة أن أزور «أبيدجان» مرة أخرى، وأعاود الاتصال به وكان اتصالنا قد اتخذ شكلا جديدا، إذ توطدت عرى الصداقة بيننا، وازداد تقديرى واحترامى لشخص رئيس البنك «باباكار نديای». كما تقابلنا أثناء مروره بالقاهرة مرة ثالثة.

وانتهى الأمر بأن منح البنك الأفريقى للتنمية معونة قدرها نصف مليون دولار، وذلك فى الأيام القليلة السابقة على افتتاح الجامعة. كم كانت سعادتى عارمة لنجاحى فى مهمة حصول الجامعة على هذه المعونة، التى كادت تبلغ فى قدرها منحة الرئيس فرنسوا ميتران للجامعة، وقدرها ثلاثة ملايين من الفرنكات. ومرة أخرى ما كنت أعرف أن هذا النجاح سيثير النفوس الضعيفة فى الأكاديمية، وسيصيبنى من أحقادها ضرراً كبيراً.

وأن أنسى فلن أنسى ذلك اليوم الذى تلقيت فيه خطابا من رئيس البنك، ينهى إلىّ أن البنك سينظر بعين الرعاية لطلب المعونة، فلما عرضت

الخطاب على الأصدقاء بالأكاديمية، أكدوا أنه يحمل فى طياته معنى اعتذار البنك، وأنه لا ينبغى البتة أن نعول على أية معونة من هذا المصدر!!

أزف موعد عقد اجتماع مؤتمر القمة للدول الناطقة بالفرنسية، وبدأ اهتمام الدول الأعضاء واضحا بالموضوعات الواردة فى جدول الأعمال. وعلى غرار الاجتماع الذى سبقه وعقد فى مدينة كيوبيك بكندا، تصدرت الموضوعات السياسية قائمة البنود التى سيناقشها المؤتمر، ومنها التنسيق بين الدول الفرانكوفونية لاتخاذ موقف موحد فى مواجهة السياستين الأمريكية والسوفيتية، والصراعات الاقليمية التى تخبو آنا وتنشط آنا آخراً فى بعض بقاع متفرقة من العالم.

فضلا عن أهمية تأكيد الديمقراطية، وممارستها ممارسة داخل مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية. وأخيرا وليس آخرا، علاقة الشمال بالجنوب، أو علاقة الدول الغنية بالدول الفقيرة، بما فى ذلك بطبيعة الحال مشكلة ديون العالم الثالث.

وحرص كل مؤتمر من المؤتمرين السابقيين على إنشاء بعض المؤسسات لتقوم بعمليات التنسيق بين الدول الأعضاء فى رابطة الدول الفرانكوفونية، كإنشاء جهاز لهذا الغرض فى اطار الاتصالات السلكية واللاسلكية، وآخر للمعلومات، وثالث للمكتبات، وآخر هذه الأجهزة هيئة للتنسيق بين الجامعات فى الدول الناطقة بالفرنسية.

ولعلنى ألمعت فى مستهل حديثى إلى أن مهمة التنسيق بين الدول الفرانكوفونية كان موكول إلى منظمة لتنسيق التعاون بين الدول الناطقة بالفرنسية.

ولما تبين أن هذه المنظمة تضخم عدد موظفيها، وتفشت فيها البيروقراطية، وظهرت فيها بعض الانحرافات المالية، اتجهت الدول إلى عقد مؤتمرات قمة بدعوى أنها من ناحية تعطى للموضوعات المطروحة على بساط البحث أهمية أكبر فى نظر الرأى العام العالمى، كما أنها من ناحية أخرى تؤكد جدية القرارات وتسهر على تنفيذها، ما دام أنه فى كل مؤتمر جديد، يعرض عليه تقريرا متضمنا نتيجة أعمال المتابعة لقرارات المؤتمر السابق.

ومع ذلك، فإن مؤتمر كيوبيك أوصى المنظمة أن تعمل على تطهير نفسها، والتحرر من الروتين الذى يعطل أعمالها.

هذا، وظلت هذه المنظمة تتولى تحصيل الأنصبة والموارد التى تدفعها الدول، ثم توجهها إلى الهيئات المتخصصة للانفاق على أنشطتها.

أما جامعة سنجور، فقد رفضت اللجنة التأسيسية منذ بادئ الأمر أن يكون لها أية علاقة بهذه المنظمة، بدعوى أن الإيرادات التى سترد إليها، إنما ستعود عليها عادة من هيئات خاصة، ولن تحصل إلا فى النادر على أموال من دول أو هيئات عامة.

ومن أجل ذلك، سعت إلى إنشاء صندوق لتحصيل كل ما يرد للجامعة من هبات وتبرعات، وأنشأته بعيداً عن أية صورة من صور الرقابة أو الأعلام، ومن ثم خضع لقانون الجمعيات الخيرية فى هولندا، على نحو ما ألمعنا إليه من قبل.

وهكذا عرض مشروع إقامة «الجامعة الدولية الناطقة بالفرنسية للتنمية الافريقية (جامعة سنجور)» على مؤتمر داكار لإقراره من ممثلى الدول

الأعضاء فى مؤتمر القمة، وهو يختلف عن الهيئات الأخرى التى تمخضت عنها مؤتمرات القمة السابقة.

فالجامعة أطلق عليها كلمة «دولية» على الرغم من أن الدول الناطقة بالفرنسية ليس لها ممثلين فى مجلس إدارتها، وليست مطالبة بسداد أية أنصبة سنوية، وإن قدمت تبرعا فهو لا يذهب إلى المنظمة وإنما يدخل فى صندوق الجامعة بهولندا.

ولعل كلمة «دولية» عنى بها أنها تستقبل طلابها من العديد من الدول، فهى لا تقبل رعايا الدول الناطقة بالفرنسية فحسب، بل يحق أيضا لأى مواطن من أية دولة من دول العالم، ما دام يتقن الفرنسية، وتتوافر فيه شروط القبول للالتحاق أن ينضم إلى الجامعة.

وفى هذا ما ينم عن أن الجامعة، وأن وقع ممثلو الدول الفرانكوفونية وثيقة ميلادها فى مؤتمر داكار سنة ١٩٨٩، فإنها ذات طبيعة خاصة Sui generis. كاد يسبب هذا التكييف القانونى مشكلة هامة فى أعقاب المؤتمر عند توقيع اتفاقية المقر مع حكومة جمهورية مصر العربية.

بيد أن رغبة مصر فى أن تقام على أرضها هذه الجامعة لاعتبارات عديدة، جعل الدكتور بطرس غالى يذلل كل المشاكل التى اعترضت التوقيع على الاتفاقية، فتم توقيعها ما بين الرئيس السنغالى عبده ضيوف باعتباره رئيسا للمؤتمر، والدكتور بطرس غالى بصفته مندوبا لمصر.

وهكذا ولدت الجامعة تنفيذا لقرار مؤتمر داكار ـ الذى عقد فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ مايو سنة ١٩٨٩ ـ ونص فى قانونها النظامى أنها تتمتع بالشخصية القانونية كمنظمة خاصة مستقلة ذات منفعة عامة دولية.

صدر قرار السيد رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن الموافقة على بروتوكول إنشاء الجامعة، وبعد موافقة مجلس الشعب فى ٥ يوليو سنة ١٩٨٩ وتصديق السيد رئيس الجمهورية فى ٨ يوليو سنة ١٩٨٩ نشر البروتوكول والنظام الأساسى للجامعة فى الجريدة الرسمية بالعدد ٤٢ فى ١٩ أكتوبر ١٩٨٩. وتم تشكيل المجلس الأعلى للجامعة بحيث يرأسه الرئيس السابق ليوبولد سنجور، وله نائبان أحدهما الدكتور بطرس غالى، والثانى مسيو موريس دريون السكرتير العام الدائم للأكاديمية الفرنسية.

ويرأس مجلس إدارة الجامعة البروفسور جان ديبوى رئيس اللجنة التأسيسة والأستاذ بالكوليج دى فرانس. وتم اختيار البروفسور جان تاباتونى رئيسا للجامعة ـ وهو رئيس جامعة باريس ورئيس أكاديمية باريس السابق ـ وقد لعب دورا رئيسيا فى الإعداد للجامعة.

ولما كان القانون النظامى ينص على أن يكون للجامعة فضلا عن الرئيس مديرا ماليا وسكرتيرا عاما، فقد وقع الاختيار على شخصى لأكون مديراً مالياً. وعلى خلاف ما نصت عليه اللائحة من كون المدير المالى للجامعة هو المدير المالى للصندوق اختير مدير مكتب سكرتير عام الأكاديمية الفرنسية ليشغل هذا المنصب.

ولما عرض علىّ أن أتقلد منصب المدير المالى، شكرت للأعضاء ثقتهم، ثم ما لبثت أن وجهت إليهم السؤال الآتى: ما طبيعة العمل الذى تطلبون منى القيام به فى مصر؟؟ إن كان الأمر سيقتصر على الإشراف على الإدارة المالية بالجامعة، فإنى اعتذر عن قبوله، فلقد عملت خلال العشرين

سنة السابقة رئيسا لمجلس إدارة أو عضواً منتدباً لسبع مؤسسات وشركات، فلا مجال البتة أن أختم حياتى العملية بقبول منصب مدير مالى لجامعة تحت الانشاء!!

أما إن كنتم تطلبون منى أن أتولى إنشاء الجامعة وإقامة صرحها ثم تولى إدارتها بخلاف الجوانب الأكاديمية المتروكة لرئيس الجامعة، فإنى أستطيع أن أقوم بهذه المهمة، كما قمت بغيرها من قبل، على أن أشغل حينئذ منصب العضو المنتدب للجامعة.

وقد وافق الجميع على تعيينى عضوا منتدبا للجامعة، وتسلمت على أثر ذلك خطابا من رئيس الجامعة بهذا المعنى، ومع تحديد اختصاصات هذه الوظيفة، وهى تمنحنى سلطات واسعة لمباشرة مهام منصبى.

وإلى هنا انتهت مهمتى فى باريس، وتركت ضفاف السين لأعود إلى أحضان النيل حيث تنتظرنى مهام صعبة عسيرة. بل دعنى أقول أنى وجدت فيها تحديات ماكنت أتوقعها أو يدور بخلدى إن سأواجه مثلها. ولك أن تحكم يا صديقى على صدق قولى عندما أسرد على مسامعك أحداث الفصل الثانى من رحلتى مع جامعة سنجور، والتى عشتها فى وطنى على ضفاف النيل.

-٥-

انتهت المرحلة التحضيرية لإقامة الجامعة بانعقاد مؤتمر القمة فى داكار، وهو الذى أعلن على الملأ مولدها. وغدا لزاما بعده السير قدما فى اتخاذ الخطوات التنفيذية التى تجعل منها حقيقة واقعة.

وكان تعيينى عضوا منتدبا للجامعة قرارا استهدف تحميلى كافة المسئوليات، وتحديا وامتحانا لقدراتى وإمكانياتى، بل هو اختبار لمصر للوقوف على مدى جديتها فى إقامة هذه الجامعة على أراضيها، وما إذا كانت قادرة فى الوقت ذاته على إقامة المشروع.

يقولون أن رحلة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى.

وتمثلت خطوتى الأولى فى اختيار من سيتولى مساعدتى فى القيام بتنفيذ هذا المشروع، ويستطيع أن يشد أزرى فى مواجهة كل التحديات المتوقعة وغير المتوقعة. ولم تشكل عملية اختيار الشخص الذى يشترط أن تتوافر فيه مجموعة من الخصال والصفات العديدة لتولى هذه المهمة أية

صعوبة، إذ وقع اختيارى على السيدة ألفت عزت، وهى سيدة فاضلة شاركتنى فى كل عمل قمت به ابتداء من الأهرام وانتهاء بمعهد التدريب المصرفى، وكانت فى كل موقع شغلته مثالا للكفاءة النادرة والنشاط والحيوية الغامرة، فضلا عن روح طيبة تدفعها دائما إلى تقديم كل المساعدات، وتذليل كل الصعاب.

ولعل من أهم مزاياها التحلى بالصبر على ما كنت أثيره دائما من عواصف فى كل مرة لا يأتى فيه القرار الذى اتخذه بالكمال المنشود، والسرعة الخاطفة، التى تأبى التسويف أو التأجيل، وهما ظاهرتان تتسم بهما الادارة المصرية فى كل المجالات.

ولئن كان من المقرر أن تقام الجامعة بمدينة الاسكندرية، إلا أن مرحلة الاعداد تستلزم إنجازها فى العاصمة، ومن ثم تعين أن نتخذ مقرا مؤقتا للجامعة فى القاهرة. وتم بالفعل استئجار مكتبا من غرفتين فى مبنى إدارى بالزمالك، يطل على نهر النيل الخالد.

قاطعنى صاحبى حين قال:

* هل كان من الضرورى اتخاذ هذا المكتب فى القاهرة؟ ولما لم يؤجل إلى حين اختيار المقر بالاسكندرية؟؟

قلـــت:

* تذكرنى بسؤالك هذا، بواقعة طريفة صادفتها فى يوم كنت احضر فى باريس اجتماعا من الاجتماعات الأخيرة للجنة التأسيسية، وتصادف أن كان الدكتور بطرس فى زيارة للعاصمة الفرنسية، وتحدثنا تليفونيا عن آخر تطورات الجامعة، ثم فاجأنى بالسؤال التالى:

هل حقيقة أنك اتخذت مقرا للجامعة فى القاهرة، واستأجرت مكتبا فخما من عدة حجرات، تدفع قيمته بالدولار وبتكلفة باهظة؟؟

لما لاتباشر الأعمال ـ وإلى حين إقامة الجامعة بالاسكندرية ـ من منزلك؟؟

فأجبته قائلا:

* «أجل لقد استأجرت مكتبا من غرفتين أحداها كمكتب لى، والثانية لأعمال السكرتارية، والتى ستتولى كل الاتصالات مع الحكومة المصرية فى كل الأمور التى تتعلق بإنشاء الجامعة، واختيار وإعداد مبنى الجامعة بالاسكندرية. فضلا عن إعداد حملة التعريف بالجامعة، وتلقى طلبات الالتحاق، وإعداد المسابقة، وذلك بالمراسلات فى ٤٤ دولة .... الخ.

ولا أظن أن منزلى العامر مهيىء لهذا العمل الضخم.

أما عن أداء قيمة الايجار بالدولار، فإن ذلك هو المتبع حاليا بالقياس إلى الهيئات الأجنبية بمناسبة استئجار مكاتب لها. والمبلغ الذى نؤديه نظير الايجار، هو فى واقع الأمر زهيد القيمة، ولن يستقطع إلا نسبة ضئيلة للغاية من منحة المليون دولار التى حصلت عليها الأكاديمية بدعوى تخصيصها لإعداد دراسات إقامة هذه الجامعة».

وعند هذا الحد انتهى حديثى مع معالى الوزير. بيد أنى شعرت لأول وهلة أن هناك دسائس تحاك فى الظلام، وهناك أناس يسعون إلى إعاقة قيام الجامعة فى مصر. وعجبت لحال الدساس الذى وسوس للوزير، واقترح عليه أن تدار عمليات إنشاء الجامعة من منزلى العامر!!

أتراهم اعتقدوا أن الأمر لن يخرج عن إنشاء معهد صغير، أما موضوع إنشاء جامعة دولية تقيمها ٤٠ دولة، وما يقتضيه الحال من توفير المناخ المناسب والمكانة الملائمة، فهو ولا شك أمر لم يخطر لهم على بال. بل وأن خطر فهو لا يساير هواهم، ولا يرتاحون إليه البتة. قد علمتنى التجارب التى خضتها على مدى سنين طويلة من حياتى العملية، إن ثمة أحداثا متى وقعت فى بداية مرحلة التنفيذ، حتى ولو كانت تافهة عديمة القيمة، فإنى أوجس منها خيفة، وأدرك بحاسة مرهفة، أن الأمور لن تسير سيرا طبيعيا، بل ستعترضها العوائق، وستعصف بها الرياح.

ومهما يكن من شأن هذه الأمور الشكلية، والتى ستكشف الأيام صحة حدسى بالقياس لها، فإن القضية التى ما لبثت أن طرحت نفسها، واحتلت مقام الصدارة من الأهمية، هى التوصل إلى مكان مناسب فى مدينة الاسكندرية يصلح أن تتخذه الجامعة مقرا لها.

نقل إلى الدكتور بطرس غالى حديثا تجاذب أطرافه مؤخرا مع الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء الاسبق، ورئيس مجلس إدارة المصرف العربى الدولى، ودار حول إنشاء جامعة سنجور والبحث عن مقر للجامعة، وما كان من الدكتور مصطفى خليل إلا أن اقترح البحث فيما إذا كان «مبنى قصر القطن» بالاسكندرية يصلح مقرا.

وسألنى الدكتور بطرس عما إذا كنت أعرف موقع هذا المبنى، فأجبته أنى أعرف مدينة الاسكندرية، حيث باشرت منها إدارة مشروع صناعى وأنى سأقوم على عجل بالتحرى، وجمع البيانات اللازمة والخاصة «بقصر القطن».

ومرة أخرى ما كنت لأعرف إنى اعتبارا من ذلك اليوم كنت سأعيش مع «قصر القطن» قصة مغامرات مثيرة، وسأتوغل من خلال أحداثها داخل شبكات من المصالح المتعارضة، وخلفيات سياسية، وأواجه خضما من التحديات، وأدخل فى مواجهات ومصادمات على أعلى المستويات.

obeikandl.com

obeikandl.com

-٦-

سارعت إثر الحديث التليفونى، بالسفر إلى الاسكندرية، واصطحبت معى عميد شرطة سابق فى جولة لزيارة «قصر القطن». يقع المبنى فى مكان متميز للغاية، فهو يقف شامخا لا يفصله عن الكورنيش إلا مبنى القنصلية الفرنسية، وهو يعلو بقامته العالية قبر الجندى المجهول للبحرية، والمقام حاليا مقام تمثال اسماعيل باشا. ويقع المبنى من ناحية أخرى على ميدان واسع يتصل عرضا بميدان المنشية، والذى تتفرع منه تلك الشوارع الضيقة فى كل الاتجاهات تزخر بآلاف الدكاكين والحوانيت العامرة بثروات من البضائع بكل أصنافها وأشكالها. فإلى جانب عشرات من محلات الصاغة والمسبوكات الذهبية، نشاهد سوق الخيط، وشارع «زنقة الستات»، وتمتد فى الجهة البحرية نحو البحر حيث تقابل العديد من مطاعم السمك واللحم، ناهيك عن الباعة المتجولين الذين يصطفون صفا ثانيا أمام تلك الحوانيت الصغيرة، ومعهم يتعايشون فى سلام، فالأرزاق على الله، ولكل مجتهد نصيب.

وقف «قصر القطن» شامخا فى وسط بيئة المتناقضات، فهو يجاور «أرض فرنسا» وغطى بظلاله قبر الجندى المجهول، ويمتد منه البصر إلى أهم الأحياء الشعبية التجارية بالاسكندرية، وإلى مآذن سيدى المرسى أبو العباس وسيدى البوصيرى، كما تشهد من أدواره العليا سوارى السفن الراسية فى ميناء الاسكندرية.

وقف «مبنى قصر القطن» كتلة صماء عالية سوداء، من المبانى المعدنية سابقة التجهيز ذات ثلاث وعشرين دورا، وسط المبانى القديمة المتجانسة ذات الأدوار الستة، والتى تصطف على حافة طريق الكورنيش، وتم تشييدها فى أوائل هذا القرن، ويغلب عليها الطابع الأوربى وخاصة الايطالى، والذى تشاهد له مثيلا فى مدينة البندقية. وامتدت أشجار «النخيل الافرنجى» على طول الطريق، فتخالك تسير على كورنيش مدينة نيس الفرنسية على الشاطئ الآخر من البحر الأبيض المتوسط.

يقف «مبنى قصر القطن» كنغم نشاز، ولحن حزين، يرتدى حلته السوداء، ينعى من بناه، فلا عجب أن ظل سنوات عديدة مهجورا، لاتسمع فيه إلا صوت أمواج البحر تتلاطم على صخور الشاطئ، وضجيج السيارات التى تعبر الطريق، وأصوات المارين والتى تموج بهم الحياة فى كل ساعات النهار وأطراف الليل، يغدون ويروحون فلا يعيرون هذا العملاق الأسود أدنى التفاتة، تاركين الرياح تعصف بأقداره.

ما أشبه «مبنى قصر القطن» وكتلته السوداء الشامخة، ببرج «منبرناس» بهامته السمراء، فكلاهما جاء بمعمار غير مألوف، وارتفع إلى عنان السماء، ضاربا صفحا عما توارثته الأجيال من فن معمارى، وتنسيق هندسى رائع.

وجدت «مبنى قصر القطن» وقد أقيم حوله سياج من الأسلاك الشائكة، فاتجهت مع مرافقى إلى نقطة الحراسة، وطلبت الاذن لزيارة المبنى، بدعوى إنى إذا وجدته مناسبا، فإنه قد يصلح لاتخاذه مقراً لمشروع هام.

وبعد اتصالات تليفونية مع القاهرة، تم التصريح لنا بالدخول، واصطحبنا أحد المشرفين فى جولة فى كل أرجائه، وكان مرشدا قديرا، فوقفنا من شرحه على معرفة كل جوانب المبنى ومرافقه. خرجت من هذه

الزيارة مبهورا بجمال المبنى، والذى استطاعت الشركة الايطالية التى قامت بتشييده، إخراجه فى ثوب جميل، ولم تدخر وسعا فى أن تزوده بأفضل الأدوات والمهمات الكهربائية والصحية.. الخ. فجاء مكتملا ويز كل ما أقيم فى القاهرة من مبان إدارية من حيث اللمسات الجمالية التى أدخلت عليه. والمبنى شأنه شأن المبانى الأخرى المثيلة، عبارة عن صالات طويلة بطول المبنى، ليست بها أية حواجز أو حوائط، ووسط كل دور صالة كبيرة تضم عشرة مصاعد، فضلا عن دورات مياه حوائطها من القيشانى الجميل، وأوفيسات لخدمة العاملين فى المكاتب الإدارية التى يشملها العقار.

أقيم المبنى على شكل علبة كبريت من ٢٣ طابقا، يعلو قاعدة عريضة من ٤ طوابق تضم جراجات، وصالات عديدة تصلح لاستخدامها كحوانيت أو سوقا تجارية. وزود المبنى بخلاف المصاعد العشرة، بمصعد كبير للبضاعة، ومحطة ضخمة لتوليد الكهرباء، ومحطة تبريد هائلة لتكييف المبنى كله تكييفا مركزيا.. الخ.

عدت إلى القاهرة مبهوراً مما شاهدته فى «قصر القطن»، وسارعت فى الاتصال بالدكتور بطرس غالى لأزف إليه الأنباء السارة، وأصف له ماشاهدته وصفا دقيقا، وانتهيت إلى أن فى استخدام بعض أدواره كمقر لجامعة سنجور، سيكون أمرا بلا مراء مفخرة لمصر، وحدثا سيتحدث عنه العالم عند افتتاح الجامعة. سعد الوزير بهذه الأنباء، إلا أنه ما لبث أن تحفظ حين قال أن الدكتور مصطفى خليل لما عرض عليه فكرة استخدام المبنى كمقر للجامعة لفت نظره إلى أن المبنى لم يستخدم بعد، على الرغم من انقضاء عدد من السنين من بعد الانتهاء من تشييده، وذلك لما يحوط به من مشكلات قانونية ومالية يبدو أنها عسيرة الحل.

رأيت أن استجلى الموقف، واكشف الغموض الذى يحوط «بقصر القطن»، وذلك عندما قمت بزيارة الدكتور مصطفى خليل رئيس المصرف العربى الدولى بمكتبه، بشارع عبد الخالق ثروت. وهو المبنى الذى كان يشغله «البنك العقارى المصرى»، والذى صادف أن عملت به بقلم قضاياه لشهور قليلة، قبل أن انضم إلى البعثة التعليمية فى باريس. لم تكن تلك هى المرة الأولى التى أقابل فيها الدكتور مصطفى خليل، بل سبق أن ألتقيت به من قبل، وقت أن كان يتردد على «الأهرام» كمستشار لمركز الدراسات الاستراتيجية، وإشرافه على إعداد البحث القيم عن «البترول فى العالم العربى». تحدثنا فى هذا اللقاء عن بعض الذكريات عن «الأهرام» وعن «اراك» والتى أشرف فيها الدكتور مصطفى خليل على الدراسة التى أعدت بشأن تحديد رسوم المرور فى قناة السويس غداة تطهير القناة، وافتتاحها للملاحة الدولية فى أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣.

وعرجنا بالحديث إلى موضوع «قصر القطن» فاستأذنته فى أن يروى لى قصة «قصر القطن» وموقف المصرف العربى الدولى منه. وتولى بالفعل رواية أهم جوانب قضية المبنى، ثم أشار علىّ باستكمال القصة من الشركة الشرقية للأقطان، وهى التى شيد المبنى لحسابها.

وكان أكثر من لقاء مع المرحوم الأستاذ محمد عادل المهدى رئيس مجلس إدارة الشركة وقتذاك، فأفاض فى شرح التطورات التى مر بها هذا المبنى، والأسباب التى كانت وراء تعطيل تشغيله طوال هذه السنوات، وما كان من تفاقم المشكلات المالية والقانونية بشأنها، حتى أصبح يمثل قضية لن تجد لها حلا، ومشكلة كل من يسعى إلى محاولة الخروج منها، سيجد نفسه فى طريق مسدود، حتى قيل أنها مستعصية، وما من أمل فى تذليل عقباتها.

تحدث الأستاذ عادل المهدى عن ظروف وملابسات القضية، وعن كل جوانبها فى صدق وأمانة، ولعل ما لمسته منه من عزم ورغبة أكيدة فى محاولة إيجاد حل لها، كان وراء إصرارى على اقتحام هذا الحصن المنيع، ونجاحى فى إدخال جامعة سنجور إلى قلب هذه القلعة، حيث اتخذنا من خمسة طوابق منها مقرا للجامعة.

بيد أن الفرصة لم تتح لى لكى أحل مشكلة مبنى «قصر القطن» برمته، إذ انتهت مهمتى بالجامعة بعد الافتتاح الرسمى بأسبوع واحد، ولعلنى لو كنت ظللت فى موقعى، لكنت بتوفيق من الله، نجحت فى إيجاد حلول للمشكلة التى وصفوها «بالمستعصية».

أما وقد استمعت إلى رواة عديدين، وعلى مدى شهور طويلة، يسردون كل الوقائع والأحداث التى عاصرت القضية، فلا غرو أن أجد أن الأمر أصبح ميسراً أن أروى بدورى أطراف الرواية. ولعلنى أستطيع أن أكشف الغموض وأزيح النقاب عن قضية تضافرت القوى المتعارضة على خلقها وتكاتف أرباب الروتين والعناصر السلبية على الحيلولة دون إيجاد أية حلول، دون أن تتضح المصلحة من هذا الصراع، والمستفيد من هذا الموقف اللامعقول.

دخلت مصر بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ مرحلة جديدة من حياتها الاقتصادية، حينما قررت الأخذ بسياسة الاقتصاد الحر بدلا من الاشتراكية والاقتصاد الموجه. وكما جاء الأخذ بالاشتراكية مفاجأة قلبت الأوضاع فى البلاد رأسا على عقب دون أى إعداد مسبق، سواء من حيث التدرج فى تطبيق الاشتراكية، أو تهيئة الرأى العام، وتدريب الكوادر... الخ. فهكذا تم أيضا التحول الكبير إلى الاقتصاد الحر ما بين ليلة وضحاها، دون أية ترتيبات مسبقة، ولا خطة زمنية يتم فى خلالها التحول، ويحدث أثنائها التعايش بين القطاع العام والخاص، وتدريب للقيادات والكوادر للأخذ

بهذا النظام الجديد. وإذا بكل العاملين فى ظل الاشتراكية، والذين كانوا يباشرون كل صور الرقابة والتحكم فى الاقتصاد الوطنى، تصدر إليهم الأوامر والتعليمات بأن يباشروا بأنفسهم نقيض ما كانوا يتبعونه بالأمس القريب، فلا عجب أن عرفنا الأزمات، وعاصرنا الكوارث، وضاعت هويتنا.

وفى ظل ما سمى «بسياسة الانفتاح الاقتصادى»، أصبح لزاما على جميع من أجبروا فى عهد الاشتراكية على إغلاق النوافذ، وحبس انطلاق المياه إلا بحساب، أن يقوموا هم أنفسهم فى ظل الانفتاح بفتح النوافذ، وإطلاق المياه متدفقة فى حرية، تحكمها قوانين العرض والطلب وحدها.

وارتأى المسئولون أن فى إطلاق شعار الانفتاح، ما سيتيح الفرصة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، واتساع نطاق الاستثمارات، ويحقق الرخاء والازدهار لاقتصادنا القومى. وهم فى ذلك أشبه ما يكونون بمن يغير الورقة اللاصقة على الزجاجة، ويبدلونها بورقة أخرى وعليها مسمى جديد، فى حين يظل ما بداخلها لاتمتد إليه يد التغيير.

واعتقد هؤلاء القوم أن ما يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى بلادنا، هو أن يتاح لهم مكانا للاقامة، ثم مقرا للشركات التى سيأسسونها. وبدأت حركة إقامة بعض الفنادق الكبيرة ذوات الخمسة نجوم.

وجاء دور إقامة مبان ضخمة للاسكان الإدارى، فأقيم عدد ضئيل منها فى القاهرة، على شكل ناطحات سحاب، ومجهزة بأحدث المصاعد وأجهزة التكييف المركزية والاضاءة والاتصالات الداخلية.

وكعهدنا دائما فى مصر، يصير الاهتمام بالشكل والمظهر أكثر من العناية بالجوهر والموضوع، فتناسينا اعتبارا جوهريا، وأسقطناه من حسابنا ـ ولعله لضعف الامكانيات وقلتها ـ ألا وهو البدء أولا فى توفير البنية الأساسية بكل صورها. وما أشبه ذلك بما حدث عند إقامة السد العالى، فلقد كان من الضرورى أن يقترن به ويعاصره إقامة شبكة صرف تغطى

كل الأراضى الزراعية، ولكن الأمر اقتصر على إقامة السد العالى وحده، ورحنا ننشد الأناشيد «نحن بنينا السد..». فلما ظهرت الآثار السيئة لبناء السد، وأهمها ضعف خصوبة الأرض نتيجة لتراكم المياه فيها، رحنا نصب جام ثورتنا على مشروع السد العالى نفسه، ونتهمه بارتكاب كل الآثام والجرائر ولم ننصفه البته، ونذكر أن ما حدث ليس له يد فيه، وإنما يجب أن ينصب الاتهام ويوجه إلى من أهمل فى إقامة الشبكة، وكانت تكاليفها تبلغ تكاليف إقامة السد. ولكننا فرحنا بإقامة نصف المشروع، وهو الذى يراه العالم شامخا فوق النيل العظيم، أما شبكة الصرف فهى دفينة فى باطن الأرض، وبطبيعة الحال لن تتحدث عنها شبكات الاعلام العالمية.

وجاء إلى مصر، بمجرد الإعلان عن الانفتاح، مجموعة ضئيلة من المستثمرين الأجانب، وكان بعضهم فى تصورى من المغامرين الذين يتلمسون الكسب السريع، فيعودون باستثماراتهم بعد انتهاء السنوات الخمس من الإعفاء الضريبى. ما كان للشركات الأجنبية الكبيرة، أو لكبار أصحاب رؤوس الأموال أن يقدموا للعمل فى مصر، فهم يعرفون حق المعرفة أنهم لن يجدوا فى بلادنا ما يتيح لهم فرصة النجاح وتحقيق الربح وهو الحافز على العمل. ففضلا عن عدم وجود وسائل الاتصالات الدولية، وهى عصب الحركة، فإن غالبية قوانين الاشتراكية ظلت سائدة فى مجتمع الاقتصاد المفتوح، لاسيما قوانين النقد والاستيراد والتصدير والجمارك.. الخ. بل هناك ما هو أخطر من ذلك كله ـ ومازال فى اعتقادى حتى يومنا هذا يمثل العقبة الكؤود فى تقدم البلاد على الطريق المنشود ـ أن العاملين فى كل الأجهزة، وهى جد عديدة، والتى تتصل بالمستثمرين، إنهم ممن شبوا وترعرعوا فى ظل الاشتراكية، فلم يعرفوا بديلا عنها، ولم يهيأوا نفسيا أو فنيا لإدراك كنه الثورة الفنية الجديدة، ووقفوا من الانفتاح فريقين:

أولهما: حاقد وحاسد للمستثمرين الأغنياء، ومن ثم يجد متعة فى تعطيل أعمالهم، ووضع العقبات أمام مسيرتهم.

وثانيهما: غير مقتنع بالتغيير شأنه شأن الفريق الأول، وإنما نجد عند أعضاء هذا الفريق استعدادا لأن يفيد ويستفيد من الانفتاح، فلا يغلق الباب غلقا محكما فى وجه المستثمرين، وإنما يجعله مواربا، ويتحكم بالتالى فى اتساع فتحته.

وعلى أية حال، فإن المستثمرين الذين وفدوا إلى مصر غداة الإعلان عن الانفتاح والسنوات التالية عليها مباشرة كانوا من صغار المستثمرين، ومن ثم ما كانوا يقدمون على التوسع فى الإنفاق، فلا غرو أن أحجموا تماما عن شراء مكاتب فى هذه المبانى الفخمة من الإسكان الإدارى، وآثروا بدلا من ذلك تأجير بعض الشقق، والمعروفة بالشقق المفروشة، وبعد إعدادها الإعداد المناسب يتخذونها مقرا لإدارة أعمالهم.

ولئن كان عدد هذه المبانى الذى شيد فى القاهرة فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات لم يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، إلا أن أحدها ظل شاغرا تماما وعلى مدى عشر سنوات، فى حين ظل الجانب الأكبر من المبانى الأخرى شاغرة بدورها.

هذا عن مدينة القاهرة، عاصمة البلاد، فماذا عن الاسكندرية عروس البحر المتوسط؟ أتراها تتخلف عن الموكب، فلا تقيم بدورها أبراجا للإسكان الإدارى؟

إن ثمة ظاهرة نشاهدها فى مصر، ألا وهى روح التقليد، وبلا حساب لمغبته. دعنا نراقب شوارع أى حى من الأحياء السكنية، ونتابع ما يحدث بعد أن يقيم أحد المواطنين متجرا لبيع الأحذية مثلا، أو مطعما صغيراً يبيع فيه الفول والطعمية أو البيتزا.

لن تلبث بعد شهور قليلة متى مررت بهذا الشارع، أن تفاجئ بأن

عديداً من المتاجر فى ذات التخصص النوعى من التجارة قد انتشر. بل أن بعضها قد أقيم كتفا لكتف المتجر الأصلى الأول.

وإذا تساءلت كيف ستحقق هذه المتاجر كسبا، وتدر ربحا فى ظل منافسة قاتلة بينها، أجابك الناس بمنتهى الهدوء والسكينة، إن الله سبحانه وتعالى يرزق من يشاء ولا ينسى عباده!! وبربك لا تسأل عن الذنب الذى جناه صاحب المتجر الأول، حينما جاء إلى هذا الحى رائدا، وعلى أمل أن ينجح مشروعه طالما أنه الوحيد الذى يقدم لأهله هذا النوع من السلع، وما كان يدور فى خلده أن الشارع سيزدحم بأمثاله ممن يبيعون السلع نفسها، وتذهب آماله فى الكسب أدراج الرياح!!

قاطعنى صاحبى فقال:

* سيقول لك الناس إذا سألتهم عن هذا السلوك، إن فى قيام كل هذه المتاجر ظاهرة صحية، إذ ستحول دون وقوف التاجر الأول موقف المحتكر!!

كما أن هذا الرائد الأول فى تجارة الأحذية فى هذا الشارع، له فى ظل الديمقراطية التى ننعم بها حقوق المواطنين الآخرين ذاتها، فبأى حق له أن يقيم وحده متجرا، ولا يكون لغيره الحقوق فى إقامة متاجر تبيع الصنف نفسه. أما أن ساد الكساد تجارتهم، وانصرف الناس عن الشراء من هؤلاء البائعين الذين لن يلبثوا أن يقيموا سوقا فى ظل المنافسة المقيدة، وبأسعار لاريب أنها ستكون مرتفعة بعض الشئ عن ما هو سائد فى شوارع الحى الأخرى، فإذا ساد الكساد، عاد القوم فرددوا قولهم: «هذه مشيئة الخالق، وأن لله فى خلقه شئون».

إما أن يحجم القوم عن التقليد الأعمى، ومنافسة الناجح فى رزقه، أو أن

يمتنعوا عن تكثيف حملات الحقد والحسد والغيرة ضد المتفوقين فى عملهم بفضل إخلاصهم ومثابرتهم، فهو أمر لم نألفه عادة فى مجتمعنا المعاصر.

أما وقد أكملت لك الصورة، وأضفت لها بعض اللمسات الواقعية حتى تخرج مكتملة المعالم صادقة التعبير، أتراك تتلو علينا قصة أبراج الإدارة فى عاصمة الثغر، ومن رائدها؟

قلت:

* رائد أبراج الاسكان الإدارى فى الاسكندرية هو رئيس سابق للشركة الشرقية للأقطان وهى شركة لعبت فى الماضى دوراً هاماً فى تجارة القطن المصرى، ودعم تواجده فى الأسواق العالمية.

ولما كانت الاسكندرية متميزة بانتشار شركات تصدير القطن بها، نظرا لأنها أكبر موانىء مصر، فلا عجب أن تبنى الرئيس السابق للشركة الشرقية، فكرة إقامة مبنى إدارى ضخم، يضم مكاتب كل شركات الأقطان فى مجمع واحد، كما تتاح الفرصة للشركات الأجنبية التى ستغزو مصر فى مهد الانفتاح الاقتصادى، أن تجد لها مكانا مناسبا، تقيم فيها مكاتبها.

وقد سنحت الفرصة لرئيس الشركة الشرقية للأقطان، أن يجعل من حلمه حقيقة واقعة لما تولى الرئيس أنور السادات مهام الأمور فى البلاد، ذلك أن رئيس الشركة كانت تربطه بالرئيس السادات رابطة جوار.

عرض رئيس الشركة على الرئيس السادات فكرة إقامة مجمع لشركات القطن داخل برج من الإسكان الإدارى، ستشغله أيضا بعض الشركات

الأجنبية، ويطل على البحر المتوسط، فيمثل منارة للانفتاح، ويشع بنوره على الميناء الشرقية، ويقف عملاقا خلف قبر الجندى المجهول، فيؤكد أنه الصرح الجديد للاقتصاد المصرى.

وجد المشروع قبولا عند الرئيس السادات، وتم اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع.

سألنى محدثى:

* من هو مالك المبنى؟ وما أساليب تمويل نفقات تشييده؟ وإلى من عهد إليه أمر إقامة المبنى؟

قلـــت:

* صدق أو لا تصدق، فكل شئ فى هذا المشروع، له طبيعة خاصة، وهو أمر لا أظنك تقابله كثيرا فى مشروعات مثيلة. دعنا نتحدث أولا عن صاحب المبنى، أى مالكه، ولعله تبادر إلى ذهنك أن الشركة الشرقية للأقطان هى المالكة، أو صاحبة الأغلبية على الأقل فى رأس المال مع عدد من شركات الأقطان الأخرى، ما دام هذا المبنى، كما ذكرت، الأصل فيه أن يكون مجمعا للإسكان الإدارى لشركات الأقطان فى الثغر، فلا غرو أن سمى بمبنى «قصر القطن».

واقع الأمر خلاف ذلك تماما، فالجمعية التعاونية للعاملين بالشركة الشرقية للأقطان، هى وحدها المالكة، وعلى الرغم من أنها ساهمت بمبلغ ضئيل لا يتعدى ربع مليون من الجنيهات، وتجاوزت تكاليف المبنى مائة مليون جنيه.

فى عام ١٩٧٠ وافقت محافظة الاسكندرية على تخصيص مساحة قدرها ٤٣٥٠م٢ بميدان عرابى بالمنشية، واتفق على قيام الجمعية التعاونية لإسكان العاملين بالشركة بشراء هذه المساحة. وتم تدبير التمويل اللازم لتنفيذ المشروع ـ ارضا ومبانى ـ على النحو الآتى:

١٠٠٠٠٠٠ جنيه ـ قرض من البنك الأهلى لشراء الأرض.

١٦٠٠٠٠٠٠ جنيه ـ قرض من الشركة الشرقية للأقطان.

٣٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى ـ تسهيلات من بنك الدلتا الدولى.

٥٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى ـ قرض من كيميكال بنك ومجموعة من البنوك الايطالية.

١٢٠٠٠٠٠٠ ـ من البنك الأهلى ومجموعته.

وجميع القروض المحلية بضمان الشركة الشرقية للأقطان، أما القرض الأجنبى فهو مضمون من الشركة الشرقية للأقطان، وهيئة تنمية الصادرات الإيطالية (ساشا).

وفى هذا كله ما ينم، عن أنه ولئن كانت الجمعية التعاونية هى المالكة للأرض، فإن الشركة الشرقية للأقطان هى الضامنة لكل القروض المحلية، فضلا عن تقديمها قرضا بمبلغ ١٦,٠٠٠٠٠٠ جنيه. ومن ثم فالجمعية التعاونية هى المالك القانونى، والشركة الشرقية هى المالك الفعلى.

يضاف إلى ذلك أن رئيس مجلس إدارة الشركة هو فى الوقت ذاته رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية، والذى يضم عدداً من مرؤوسيه من العاملين بالشركة. ولك أن تتصور ما نجم عن ذلك من مشكلات. تصور

أنك إذا حاولت أن ترجع على الشركة الشرقية بأمر، ولا تريد هذه أن تلبيه، سرعان ما حولتك على الجمعية التعاونية باعتبارها المالك الأصلى.

وإذا ما لجأت إلى الجمعية التعاونية باعتبارها المالك الأصلى، سرعان ما كشف المسئولون فيها أنه لا قوة لهم فيها ولا حول، فالجمعية لاتمتلك فيها إلا حصة ضئيلة فى رأس المال، فى حين أن مركز القوة هو فى الشركة، فهى الضامنة وهى المقرضة، ورئيسها هو المهيمن الفعلى على المشروع.

هذا عن ملكية المشروع وتمويله، أما عن تنفيذه، فقد تم الاتفاق مع شركة ايطالية كمقاول لتنفيذ المشروع بمقتضى العقد فى ١٩٧٩/١١/٢٩. وهى شركة ايطالية إلا أن صاحب النصيب الأكبر فى الشركة مقاول مصرى.

وبالتالى فإن شركة المقاولات شركة ايطالية اسما وتأسيسا، ولكنها مصرية فى رأسمالها وإدارتها. والشركة الايطالية لم تقم بتنفيذ المشروع فحسب، بل التزمت أيضا بتدبير التمويل اللازم بالنقد الأجنبى وقيمته وفقا للعقد مبلغ ٦٧٨٠٤٥٠٠ دولار أمريكى.

قال صاحبى:

* أجل لقد صدقت يا صديقى، فهو مشروع من نوع خاص يخرج عن المألوف.

مالك لمشروع ضخم ليس له فيه إلا حصة ضئيلة، ولا يقدر على صنع القرار، إذ صاحب القرار هو المقرض والضامن. والغريب أن من لا يقدر

على اتخاذ القرار، والقادر على الأمر به وتنفيذه شخص طبيعى واحد يرأس الجهتين معا وفى آن واحد!!!

والشركة المكلفة بالمقاولات شركة أجنبية شكلا مصرية موضوعا، وهى وإن كان الأصل فيها أنها شركة مقاولات، فهى قد خرجت عن أصل مهمتها، عندما تحولت إلى شركة مالية تدبر النقد الأجنبى فى حدود مبالغ كبيرة تتجاوز أكبر القروض المقدمة.

على أية حال، بقى أن استفسر عن أمر له أهميته ـ وإن كان فى مصر يعد من الأمور الثانوية ـ ألا وهو كم استغرق تنفيذه من الوقت؟ وهل اعترضته صعابا وعقبات؟؟

أجبته قائلا:

* لعلك تلاحظ أن تخصيص الأرض لإقامة المبنى قد تم فى عام ١٩٧٠، فى حين أن الاتفاق مع شركة المقاولات تم فى أواخر عام ١٩٧٩، بل بدأ تنفيذ المشروع فى عام ١٩٨٢، وعلى أن يكون ارتفاع المبنى ١٢٧ مترا.

وهكذا استغرق المشروع كمرحلة أولى اثنى عشر عاما ما بين شراء الأرض وإعداد الرسومات، ووضع المواصفات، وتدبير التمويل حتى بدأ التنفيذ عام ١٩٨٢.

بيد أنه ما لبث أن صدر فى ١٩٨٤/٣/١٥ أمر من السيد مدير الإسكان بمحافظة الاسكندرية لوقف العمل بمناسبة صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتحديد أقصى ارتفاع للمبانى بحيث لايتجاوز ٨٥ مترا.

حقيقة الأمر، أن ثمة قانونا كان معمولا به وهو يقضى بالايتجاوز الارتفاع ٨٩ مترا، ولكن رئيس الشركة أقنع المجلس المحلى للاسكندرية بالموافقة على إصدار قرار بأن يكون المبنى ٣٦ طابقا وبارتفاع ١٢٧ مترا، واقتناعا من المجلس بأن هذا المشروع من المشروعات التى يعضدها الرئيس السادات، وأن المبنى يعد صرحا هاما للاقتصاد الحر.

بيد أنه بعد اغتيال الرئيس السادات، وأثناء تنفيذ المشروع، صدر قرار بوقف العمل على نحو ما ذكرنا حالا، وأعتبر أن قرار المجلس المحلى باطلا، واعتمد رئيس مجلس الوزراء فى ١٩٨٥/٥/٢٦ القرار الخاص بتحديد ارتفاع المبنى بـ ٨٥ مترا (حوالى ٢٢ طابقا). وترتب على تحديد الارتفاع الجديد للمبنى أن تخلفت مواد مستوردة ـ وهى تمثل ١٢ طابقا ـ ما دام المبنى أصلا من المبانى المعدنية سابقة التجهيز، وبلغت قيمتها ١٤٥٢٥٥٢٨ دولارا أمريكيا.

وأخطر المقاول الجمعية باستعداده لتسليم المبنى، والمواد المتبقية دون استخدام، وذلك فى ١٩٨٦/٦/٣٠. غير أن الجمعية رفضت تسلّم المبنى، بدعوى عدم صلاحيته للاستخدام بسبب عيوب فى التنفيذ، فضلا عن أن بعض البنود الهامة كالمصاعد وغيرها لم يتم تنفيذها بالكامل.

وطالب المقاول بسداد مستخلص قيمته مليون ونصف مليون دولارا أمريكيا تقريبا، إلا أن الجمعية تبين لها تسلّمه لكامل مستحقاته، فامتنعت عن التوقيع على هذا المستخلص، ولم يتمكن المقاول من صرف قيمته من القرض الأجنبى، ورفض بالتالى تسليم المبنى والمواد المتبقية بسبب تخفيض الارتفاع.

وأقام المقاول عدة دعاوى أمام القضاء، كما أقامت الجمعية دعاوى مقابلة، واستمرت الدعاوى متداولة بالجلسات فى الوقت الذى بدأنا التفكير فى استخدام المبنى مقرا للجامعة.

ليت الأمر اقتصر على الخلافات والمنازعات القانونية بين الجمعية التعاونية والشركة الشرقية للأقطان من ناحية، والمقاول من ناحية أخرى، بل ظهرت مخالفات، وطفت على السطح منازعات فى مجالات عدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما رددته الشركة الشرقية للأقطان ـ وبعد أن تولى رئاسة الشركة رئيس جديد غير الرئيس الذى صاحب المشروع فكرة وتنفيذا ـ من بطلان ضمانات الشركة تأسيسا على أنها أبرمت ممن لا يملك الحق فى ذلك، لخروجها عن حدود الغرض الأساسى الوارد فى قانون نظام الشركة. فضلا عن أن هيئة تنمية الصادرات الايطالية (ساشا)، وهى إحدى الهيئات التابعة للحكومة الايطالية، وقد قامت بسداد الأقساط التى حل ميعاد الوفاء بها، رأت أن ترجع على الحكومة المصرية بدعوى أن الشركة الشرقية للأقطان شركة من شركات القطاع العام المملوكة بالكامل للدولة. كما اتجهت البنوك المصرية إلى المطالبة بالوفاء بالديون والفوائد المستحقة عليها.

ولما كان المقاول لم يسلم المبنى، إذ رفضت الجمعية تسلّمه، ظل واضعا يده على «قصر القطن» لا يسمح لأحد أن يدخله، إلا بعد سداد ما زعم أنه مال مستحق له. وطالما أن المبنى ظل شاغرا، غير مسموح باستغلال طوابقه، فكيف للمقاول أن يحصل على دينه، وتسترد البنوك والهيئات مستحقاتها من «قصر القطن» الذى لا تباع طوابقه ولا تستأجر؟؟

سألنى صاحبى، وهو ثائر:

* هل كنت تعرف كل هذه الحقائق، وتدرى نوع العقبات التى ستواجهها وأنت مقبل على طلب تخصيص خمسة أدوار من هذا المبنى لاستغلاله مقرا للجامعة؟؟

عرفتك يا صديقى عنيدا، ولكنى لم أعرفك تهوى التحديات، وتعشق ركوب المستحيل!!

أجبته باسما:

* لا أخفى عليك، أن حكايتى مع «قصر القطن» كانت قصة غرام من أول لحظة، بل من أول نظرة. إن موقع المبنى على الميناء الشرقية، هو موقع فريد بلا شك، والمناظر التى نشاهدها من نوافذ هذا البرج تجعلك تنجذب إليه، وترجو ألا تغادره أبدا، على نحو ما حدث لمقدمة برامج التليفزيون الفرنسى خلال زيارتها للمبنى. إن الصالات والردهات الممتدة على طول المبنى من الناحيتين، والتشطيب الفاخر للأعمال المعمارية والصحية والكهربائية ـ وهو تنفيذ يفوق كل ما تم فى الإسكان الإدارى فى مصر ـ عوامل جذب أخرى تدفعك إلى اتخاذ القرار، وتحسم أية مقارنة يمكن أن تعرض على بساط البحث، وأنت بصدد عملية اختيار المبنى المناسب. إنه الغرام من أول نظرة.....

قاطعنى صديقى فقال:

* أراك تتحدث فى شئون الغرام حديث الخبير المجرب!!

أتراك فى حياتك الخاصة وقعت من قبل فى هذا النوع من الغرام؟ وأعنى هذه المرة، غراما بامرأة، لا غرام بمبنى!!!

أجبته مغتاظا:

* لا أظنك، وأنت صديق العمر، ورفيق الشباب، تسعى، وأنت تعرف الكثير، أن تحرك «المواجع»، وتذكرنى بما طواه النسيان، وأسدل عليه الزمان ستار الذكريات. إياك، وأن تنتهز فرصة حماسى الزائد فى سرد وقائع اختيارنا «لقصر القطن»، حتى تجعلنى من حيث لا أشعر، انحرف بالحديث، فأترك حلبة الصراع والكفاح من أجل الحصول على مقر للجامعة فى هذا المبنى، وانصرف منها إلى جو المشاعر الدافئة، والعواطف الهائمة، فأغمض عينى، وأترك للروح أن تسبح فى عالم الذكريات، وللفؤاد أن يطلق سيل من التنهدات، وأحكى لك كيف قابلت فتاتى الأولى، وكيف كان.....

تباً لك!!! لن أمكنك من بغيتك، ولن تنال ما تنشد. ومع ذلك سوف أضيف إليك معلومة قد تشبع فضولك، حينما اعترف أنه كان ثمة وجه للمقارنة بين غرامى لفتاتى، وغرامى للمبنى، فقد أعقب غرامى فى الحالتين قرار سريع تواكب مع إصرار وتحدٍ لكى أحقق غايتى وأبلغ مرادى، على الرغم مما صادفته فى الحالتين من عقبات، وما قاسيت من أجل تحقيق ما ابتغيه.

لئن كان كل مسئول كبير فى الدولة، فى معرض حديثى عن رغبتى فى أن تتاح لنا فرصة اتخاذ مقرا للجامعة فى «قصر القطن»، يؤكد لى بصراحة صارخة، إنى على نحو ما يقوله الشاعر: «إن طريقى مسدود،

وأمشى وراء سراب، وأصارع هواء»، غير أن ذلك لم يكن ألا يزيدنى إصرارا، وتصميما، وتحديا، على الاستمرار فى حملتى لاقتحام القلعة، وغرز راية الجامعة على قمتها، إعلانا عن الانتصار الكبير.

إنى، وإن لم أكن مثل نابليون بونابرت حتى أقول: «أن ليس هناك من مستحيل»، فإنما كنت أحكم النطق، وأركن إلى شعورى الوطنى، حينما أهتف فى أعماق المسئولين جميعا، بأنه لا يتصور بأى حال من الأحوال، أن يقف هذا الصرح الضخم، وقد أنفق عليه الملايين، دون استخدام، ويكفيه أن ينعى من بناه، ويتحول بعد حين إلى اطلال، فى الوقت الذى تنشد فيه مصر كل إضافة إلى ثروتها القومية، ودخلها القومى، وأن تحول دون حدوث مواقف تتسبب عنها خسائر، أو يفوتنا من جراء استمرارها كسب.

وغدا من اللازم وضع استراتيجية تكفل التغلب على كل الصعاب مهما استفحل أمرها، فلا مراء أننا بعد ذلك سوف نبلغ غايتنا بإذن الله.

وكانت الخطوة الأولى فى هذه الخطة، هى فى إقناع أولى الأمر، وأصحاب الشأن، بحسن اختيارنا للموقع، وليس هناك من اختيار أفضل.

أقدمت، بعد أن أبديت للدكتور بطرس غالى، إعجابى بالموقع، ولمست تأييده لهذا الاختيار، على عرض الأمر على اللجنة التأسيسية للجامعة خلال إحدى اجتماعاتها الأولى، موضحا أن «قصر القطن» يقدم العديد من المزايا، والتى قد لاتتوافر فى أى مبنى آخر، وعرضت عليهم كتالوجا يضم لوحات هندسية للمبنى، فضلا عن بعض صور له.

ولما تأكدت أن اللجنة راق لها هذا الاختيار، اقترحت أن تقوم لجنة مصغرة بزيارة مصر، لتقوم بتفقد الموقع المقترح بمدينة الاسكندرية.

وأعددنا العدة لكى تقوم اللجنة عند زيارتها لمصر بمقابلة السيد رئيس الوزراء والسيد وزير التعليم، وأوضحنا لهما أن اللجنة قادمة لتفقد قصر القطن، كما سيزورون أيضا مبنى آخراً فى العامرية، وهو معهد الصحراء، إذ أشار أحد الوزراء باستعداده لتسليم هذا الموقع للجامعة، باعتبار أنه موقع قد لا تصادفنا بشأن استلامه ما يتوقع أن نقابله من منازعات وعقبات بالقياس إلى مبنى قصر القطن.

وقدمت اللجنة إلى مصر، وضمت بين أعضائها، السكرتير العام الدائم للأكاديمية ورئيس اللجنة، والبروفسور تاباتونى وهو الذى تقلد بعد ذلك منصب مدير جامعة سنجور.

وفى الطريق الصحراوى، وخلال الرحلة التى قادتنا من القاهرة إلى الاسكندرية، عرجنا على العامرية، لزيارة معهد الصحراء. بيد أننا أصبنا بخيبة أمل كبيرة من زيارتنا هذه، فالمعهد لا يعدو أن يكون مبنى صغير، أشبه ما يكون بمبانى المدارس الابتدائية فى بعض المدن الصغرى، وشاهدنا داخل المعهد جملا وحمارا، وقيل أنهما يخضعان لبعض التجارب والدراسات للوقوف على أثر تلوث البيئة عليهما.

وكانت مشاهدتنا هذه مادة لسخرية وتهكم الأعضاء فى نهاية الرحلة، وحتى وصولنا الاسكندرية، إذ أكدوا أنهم يريدون تخريج كفاءات إدارية على أعلى مستوى لخدمة التنمية الافريقية، ومما لا يتفق وطبائع الأشياء أن يتم تأهيلهم فى المكان الذى يتعامل فيه مع الجمال والحمير.

وانتقلنا بعد ذلك إلى زيارة «مبنى قصر القطن»، فأعجبوا به كل الإعجاب، واجمعوا على أنه المكان المناسب لإقامة مقر الجامعة، وراحوا يصيغون حيثيات الحكم الذى اتخذوه بالإجماع. ولعل زيارة معهد الصحراء فى العامرية، والتى سبقت زيارة قصر القطن، قضت على كل فرصة للمفاضلة، فالبون شاسع بين المبنيين.

واحتفلت محافظة الاسكندرية بزيارتهم، فأقامت وليمة غذاء على شرفهم، ومن بعدها عاد الضيوف فى المساء إلى القاهرة، وهم يشيدون بحسن الاختيار، على نحو أن بعضهم قال أن ما شاهده يفوق كل ما كان يتصور، ذلك أن المبنى لا يقل روعة وفخامة عن أمثاله فى عواصم الدول الكبرى.

واستقبل رئيس الوزراء الوفد فى اليوم التالى، وبحضور الدكتور بطرس غالى، فأعرب أعضاؤه عن ارتياحهم الشديد، وسرورهم البالغ، وشكرهم الجزيل للحكومة المصرية، لتخصيص بعض أدوار مبنى القطن لاتخاذها مقرا للجامعة.

وأكد رئيس الوزراء للوفد، أن الحكومة المصرية معنية بتدبير مقرا مناسبا للجامعة سواء فى مبنى قصر القطن أو ما يماثله، وستعمل على تحقيق ذلك فى أجل قريب، لتتاح للجامعة فرصة البدء فى المرحلة التنفيذية.

وفى هذا ما ينم عن أن الاستراتيجية التى رسمت خطتها بقدوم الوفد إلى مصر لمعاينة مبنى «قصر القطن» قد حققت أهدافها، وبلغت مرادها.

فها هى ذى الحكومة المصرية قد التزمت بتوفير المقر المناسب للجامعة، فى هذا المبنى، أو غيره. ولما كانت الاسكندرية ليس بها مبنى آخر يضارع

قصر القطن، ويصلح لإقامة الجامعة، أصبح من المؤكد إذن، أن المرحلة القادمة ستشهد تركيزا واهتماما بالغين لايجاد حل، وفتح ثغرة فى هذا المعقل، يضمن للحكومة أن تلتزم بوعدها قبل الجامعة.

وبقدر ما جاءت هذه الزيارة بنتائج طيبة، واطمئنان اللجنة للمستقبل، بقدر ما توجست الجهات المعنية بالمبنى خيفة من تدخل الدولة، واستشعر كل من الطرفين المتصارعين فى النزاع حول المبنى، بأن دخول الجامعة قد يحسم الموقف على نحو لن يرضى أى من الطرفين.

فلا غرو، أن وقف المقاول موقفا عدائيا من الجامعة، فحال دون زيارتى للمبنى بعد ذلك، وأقيمت الأسوار الشائكة حوله.

وتشبث كل طرف بموقفه، فالمقاول لن يسلم المبنى، أو يسمح لاحد بدخوله، ما لم تصرف له مستحقاته، والتعويض المناسب عما تكبده من خسائر، ولتغطية النفقات التى ينفقها كل شهر لصيانة المبنى وحراسته.

والطرف الآخر يتشدد فى موقفه، فلا يعترف للمقاول بمستحقات أو تعويض، ويحسب أن تدخل الحكومة سيتيح له الفرصة لتسلّم المبنى من دون مقابل. أما عن الدائنين، فراحوا يطالبون بديونهم، ولكى يتيسر استغلال المبنى، اقترح مسئول بأحد البنوك الكبيرة الدائنة، أن يصرف للمقاول بضعة ملايين من الجنيهات كتعويض، ومحاولة اقناعه بتسليم المبنى.

وعكفت الجهات القانونية برئاسة مجلس الوزراء على دراسة الموقف القانونى والسعى إلى إيجاد حل يوائم الموقف. ورب اقتراح عرض على بساط البحث فحواه الاستيلاء على المبنى بدعوى أن ثمة قانونا معمولا به يتيح الاستيلاء على المبانى لاتخاذها دورا للتعليم. وراح رأى آخر يؤيد فكرة

تخصيص بعض أدوار المبنى لاتخاذها مقرا للجامعة، باعتبار أن المبنى ممول من أموال عامة، فهو بالتبعية من الممتلكات والأموال العامة، وعلى أن تقوم الجامعة بشراء هذه الأدوار، فى حالة ما لم تقدم الحكومة هذا المقر منحة منها للجامعة.

وكعهدنا فى معالجة الأمور لاسيما الصعبة منها، احتدم الجدل، وطال الوقت وامتد، وخيم على المشكلة جوا من التشاؤم. وفى كل مرة كنت أقابل فيها مسئولا كبيرا فى محافظة الاسكندرية، كان يحدثنى عن الحسرة البالغة والحزن الشديد الذى يشعر بهما فى كل مرة يمر فيها على هذا الصرح الكبير، ويجده خاويا، ويأسف أن تضيع أموال الدولة هكذا هباء، ويظل هذا المبنى العظيم دون أدنى استغلال.

كلمات مؤثرة من المسئول الكبير، وهى إن كانت تعبر عن الواقع، إلا أنها فى رأيى تمثل موقفا سلبيا من المشكلة، فلماذا لم تحسم حسما سريعا منذ البداية؟؟

لماذا لانقوى ـ بل لا نريد ـ أن نقتحم الصعاب، ونعجل بتقديم الحلول المناسبة قبل أن تتفاقم بمرور الوقت؟؟

إن لكل مشكلة مهما استعصت حلا مناسبا، إلا أن الحل لن يسقط من السماء، فهو فى حاجة إلى قيادة جريئة واعية لاستصدار القرار الموضوعى بشأنها.

وفى الوقت الذى كان الجميع ينتظر الحل الحاسم للمشكلة، كان كل مسئول كبير يتصادف أن أتحدث إليه بشأن المبنى، لا يسعه إلا أن يؤكد أننا غامرنا باختيار هذا القصر ليكون مقرا للجامعة، فهو مبنى مغلف

بنسيج من المشكلات التى لا حل لها. ويخيل للمسئول وأنا أصافحه مودعا إنى أصبت بإحباط وخيبة أمل، غير أنى فى الحقيقة كنت أشد إصرارا وأكبر أملا فى الاهتداء إلى الحل الصحيح والمناسب.

إنى، وإن كنت لم أصب ولله الحمد فى أى وقت بإحباط، إلا أن اللجنة التأسيسية فى باريس بدأت تلمس تعثر خطوات الحل، حتى أنها فى الاجتماعات الأخيرة السابقة على أعياد الميلاد عام ١٩٨٩، أعربت عن قلقها البالغ، وبدأ بعض أعضاء اللجنة يعلنون جهارا أن الآوان قد آن لاستبعاد مصر كمقر للجامعة، وقدمت بعض الاقتراحات بشأن إقامتها فى المغرب أو تونس أو السنغال.. الخ.

وهكذا تلبد الجو بالغيوم، ومما زاد الطين بلة المرض الذى أصاب الدكتور بطرس غالى، وظل طريح الفراش فى باريس فترة غير قصيرة. وفى اتصال تليفونى به فى باريس حدثنى عن زيارة قام بها بعض أعضاء اللجنة له فى المستشفى، أعربوا له خلالها عن قلقهم البالغ لمستقبل الجامعة ومقرها فى مصر، وأنهم يفكرون جديا فى نقل المقر من مصر، وطلب منى أن أبحث عن أى مبنى آخر فى الاسكندرية، وعلى أن يتم ذلك فى أسرع وقت.

سألنى صاحبى:

* ألا يوجد مبنى آخر فى الاسكندرية؟ علمت أن للشركة الشرقية للأقطان مبنى آخر ـ توقف فيه العمل ـ يقع على ميدان الساعة بطريق الحرية؟

أما كان يصلح لهذا الأمر؟؟

أجبته:

* أقيم هذا المبنى الذى تلمع إليه للاسكان العادى وليس للاسكان الإدارى، فلا غرو أن عدلنا عن التفكير فيه.

بيد أنى فى وسط هذه الأزمة المستحكمة، اتجه اهتمامى إلى مبنى آخر شيدته الحكومة البريطانية على ربوة عالية تطل على البحر قريبا من محطة الرمل، واتخذته مقرا للقنصلية البريطانية. غير أن الأحداث السياسية التى عرفتها البلاد، وموقف بريطانيا من مصر فى الخمسينات والستينات، أفضت إلى قيام مظاهرات عدائية ضد بريطانيا وأشعل المتظاهرون النار فى بعض جوانب القنصلية، فهجرت وظلت حتى الآن من الاطلال خاوية على عروشها.

ونما إلى علمى أن هذا المبنى انتقلت ملكيته إلى كلية الطب بجامعة الاسكندرية. فقمت بزيارة خاطفة للمبنى، غير أنه لم تتح لى فرصة مشاهدته إلا من خارج الحديقة، ولم أستطع الدخول لأن الباب كان مغلقا، ويرتع فى أرجاء الحديقة قطيع من الكلاب الضالة.

وذهبت لمقابلة عميد الكلية لاستأذنه فى زيارة المبنى، حتى إذا وجدته صالحا ومناسبا، أقترح عليه أن تقوم الجامعة بإصلاحه على حسابها، وتتخذه مقرا مؤقتا إلى حين إنهاء مشكلة قصر القطن. وبعد الانتقال إلى المقر الدائم، يمكن أن تقيم جامعة سنجور مع جامعة الاسكندرية مشروعا مشتركا فى مجالى الصحة والبيئة.

استقبلنى عميد الكلية واقفا، ولم يعرض على الجلوس، على الرغم إنى أقدم منه فى سلك التدريس بالجامعات. كما أنه رفض رفضا باتا أن

يسمح لى بزيارة مبنى القنصلية البريطانية بدعوى أن هذا المبنى مخصص مستشفى طوارئ ستقيمه مستقبلا كلية الطب.

ولما ألمعت إلى أن هذا المبنى انقضى على حالته هذه أكثر من عشر سنوات، وقد يظل هكذا طويلا ما لم تدبر له الاعتمادات المالية اللازمة لإقامة المستشفى، وأن فى اقتراحى ما قد يعالج الأمر، راح يرفض أى اقتراح، وظل يردد أن هذا المبنى ملكية خالصة لكلية الطب وسيظل هكذا. خرجت من زيارتى هذه ممتعضا، إذ شاهدت مثلا آخر صارخا على استفحال الروتين الحكومى، وعلى المواقف السلبية حيال مشاكلنا، وعدم حساب الوقت كعامل هام مؤثر فى الحلول المناسبة لقضايانا.

واتجهت إلى «مسئول كبير» فى محافظة الاسكندرية، لعله يؤيد اقتراحى، ويقنع عميد كلية الطب بوجاهة الحل العملى الذى قدمته، ولكن هيهات ثم هيهات أن يسعى معى «المسئول الكبير» إلى إيجاد حل يخرجنا مما نحن فيه من مأزق. وبدلا من أن يبحث معى عن بديل للحل الذى رفضه العميد، راح ينفعل، ويطلب منى إلا أقحمه فى أى موضوع له صلة بجامعة الاسكندرية، فلها سيادتها، ولا يريد بحال أن يمس هذه السيادة!!

وعرفت من هذا اللقاء أن الحكم المحلى بشكله هذا، هو حكم هش يدور فى فلك الحكومة المركزية، ولا ينبغى أن نعقد عليه الآمال فى تخليص الإدارة المحلية من آفات الروتين الحكومى.

ماذا دهانا فى هذا البلد الأمين، حتى أصبحنا لا نفرق ما بين الآثار والاطلال؟؟؟

إن آثارنا الخالدة يتحتم أن نحافظ عليها فهى رصيد قومى لكل الأجيال، فى حين أن إبقاء الاطلال على حالها دون أن نقيم بدلا منها صروحا تدب فيها الحياة، فهى خصوم تستنزل من ثرواتنا القومية. لماذا يظل دار القنصلية البريطانية سابقا، وقد آلت إلى الجامعة، دون استخدام طيلة ١٥ عاما، بدعوى أنه سيجىء اليوم الذى سيقام فيه مستشفى للطوارىء؟؟

ألم نهتد طوال هذه السنوات إلى منحة، أو نتوصل إلى وفر فى أى بند من بنود الميزانية العامة للدولة، حتى نعجل بتنفيذ مشروع إقامة هذا المستشفى، أو فلندع الأمر لمن يقدر على استخدامها الاستخدام الأمثل؟؟

لم أجد فى نفسى الشجاعة الأدبية التى تجعلنى اتصل بالدكتور بطرس غالى تليفونيا فى باريس، واعترف له بفشلى فى التوصل إلى بديل لمبنى قصر القطن، وهو ما زال طريح الفراش. ولم أجد أمام هذا الشعور بالامبالاة فى كل الأوساط، مفرا من أن ألجأ إلى السهم الأخير الذى أملكه فى جعبتى، ألا وهو التصعيد.

ولجأت إلى أحد المحافظين الذى أكن له كل تقدير وإعزاز، وسعدت به طالبا نجيبا وزميلا فاضلا ومعاونا صادقا، فشرحت له كل تفاصيل القضية وذكرت له وعد الحكومة المصرية من وضع المقر تحت تصرف الجامعة، وما ترتب على هذا الوعد من الاعداد لحفل الافتتاح الذى سيحضره أربعة من رؤساء الجمهوريات وعلية القوم من الدول الناطقة بالفرنسية، وهو حدث بالغ الأهمية فى مجال الدعاية لمصر فى الأوساط العالمية. ورجوت أن يساعدنى فى أن تعايش أعلى المستويات ظروف هذه المشكلة، وأن تدبر الحل العاجل، لاسيما أن وزير الدولة للشئون الخارجية، وهو الذى يرعى هذه القضية، فى رحلة علاج فى الخارج.

ووعدنى المحافظ خيرا بعد أن تفهم وجهة نظرى، وأتم عددا من الاتصالات. وإذا بى أتلقى مساء يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٨٩ ـ ويصادف هذا اليوم تاريخ ميلادى ـ مكالمة تليفونية من رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية للأقطان يزف إلىّ نبأ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بتخصيص خمسة أدوار من مبنى قصر القطن ـ من السادس حتى العاشر ـ لاستخدامها مقرا للجامعة الدولية الناطقة بالفرنسية للتنمية الافريقية (جامعة سنجور) وطلب منى الإسراع فى القدوم إلى الاسكندرية، للاشتراك فى تسلم هذه الأدوار والتوقيع على محضر الاستلام.

هتف صديقى صائحا:

* برافو!! وهكذا تكون المثابرة والجلد والتحدى!!! وهكذا أسدل الستار على الفصل الأخير من المسرحية، وما لبثت الجامعة أن احتفلت بعد شهور بافتتاحها بحضور رؤساء الجمهوريات.

قاطعته قائلا:

* كلا ياصاحبى. إن الستار قد أسدل بعد هذا الحديث، إلا أنه لم يسدل على الفصل الأخير، بل يظل للمسرحية فصولا أخرى. أتراك تريد أن أروى وقائعها على مسامعك، أم نكتفى بهذا القدر، وتنصرف إلى دارك، وتظل المسرحية ناقصة، مثلها فى ذلك مثل سيمفونية شوبرت الثامنة والتى عرفت بالسيمفونية الناقصة؟؟

قال صاحبى:

* ويحك!! حسبت أن قصة النضال قد انتهت. أما وقد تبينت أن ثمة

أحداثا أخرى يبدو وقوعها وشيكا فى الأفق، فأهلا بالمعارك، ولا سيما إن كانت على المستوى ذاته من الإثارة الذى أحاط بوقائع الأحداث السابقة. هيا فلتلتقط أنفاسك، وتنطلق فى سرد أحداث روايتك.

قلـت:

* فاتنى ان اذكر إنى كنت قد تحدثت إلى رئيس الجامعة لأهنئه بعيد الميلاد، وتقبل تهنئتى بفتور. وهو وإن كان لم يفصح عن مكنون نفسه، غير أنه يبدو أنه كان يحملنى مسئولية الفشل فى عملية تدبير مقر للجامعة.

ويبدو أن هذه هى الطبيعة البشرية، مهما اختلفت الأوطان، فهى تحمل الشخص الجاد القريب كل جرائر بنى اسرائيل، حتى ولو كان هذا الشخص لم يأت بأى إثم أو تقصير، بل كان على العكس من ذلك المثل الأعلى فى التفانى وإنكار الذات وأداء الواجب. أما فى حالة نجاح هذا الشخص فى بلوغ أبعد الأهداف، فإنه سيجد من يقلل من شأن جهده، بل سينتزع منه مجده، ويغتصب منه نجاحه، ثم لن يلبث بعد حين أن يدعيه لنفسه، ويتوج رأسه بأكاليل الغار، وينكر ما قدمه غيره، ولا يجد غضاضة فى سلبه حقوقه.

عادة ما يتصف كل شعب من شعوب الأرض بصفة أو سمة تميزه عن غيره. إن الفرنسى مولع بالسخرية والاستهزاء من الغير، ويحسب أن الله وحده قد ميزه بالفطنة والذكاء، فضلا عن أنه دائم التشكيك، وعادة ما يمط شفتيه تعبيرا عن عدم المبالاة والاكتراث. وهى سمات عرفتها عن

الفرنسيين، وهى لا تعجبنى، وإنما مع ذلك تفيدنى، فهى أشبه باللحن المميز الذى أتعرف به على الفرنسى من بعيد، فى حال تحدثه بغير لغته.

فى صباح اليوم التالى على معرفتى بالنبأ السار، سارعت فى الاتصال برئيس الجامعة فى باريس، ودار بيننا الحديث التالى:

ـ إنى أتحدث إليك، لكى أقدم لك ولأسرتك أطيب التمنيات بعيد الميلاد السعيد و....

ـ شكرا، لقد اتصلت بى تليفونيا منذ يومين، وتلقيت منك هذه التمنيات.. هل من جديد؟

انطلق اللحن المميز للفرنسيين بهذه الكلمات التى تحمل فى طياتها بعض التهكم، بيد أنى استأنفت الحديث وكأنى لم ألحظه قائلا:

ـ راق لى أن أكرر لك التهنئة بالعيد مرة ثانية، وهذا ما حرصت عليه من محادثتى هذه، ولا أظن أن هناك سببا آخرا يدعونى للاتصال بك.. ومع ذلك يبدو لى أن ثمة موضوعا آخرا كنت أريد أن أحدثك بشأنه.... لكنى لا أتذكر..

ـ أى موضوع آخر تراك تريد التحدث فيه.. هل نسيته؟؟

ـ يبدو فعلا أنى نسيته.. هو على أية حال نبأ صغير كنت أريد أن أحيطك به علما..

ـ ما دام الأمر ليس بهذا القدر من الأهمية على نحو ما يبدو.. فإذا تذكرته بعد أيام أنبئنى به فى الوقت الذى يروق لك.

ـ الآن تذكرت.. هو موضوع ثانوى، ومع ذلك قد يفيدك سماعه... صدر قرار رئيس الوزراء بالأمس، والذى يقضى بتخصيص خمسة

طوابق للجامعة، وسوف أسافر باكر إلى الاسكندرية لتسلم المقر... هذا كل ما فى الأمر.

ـ ماذا تقول؟؟ أرجوك ان تعيد على مسامعى ما ذكرته حالا.. إنى لم أفهم جيداً.. بربك تمهل وأنت تعيد كلامك...

ـ ها أنا ذا أعيد قولى فأقول أنه صدر (أعدت وكررت ماقلته من قبل)

ـ هل هذا هو الموضوع الثانوى؟؟

أتراك تمزح؟؟

لا أكاد أصدق ما سمعت!!

متى؟

وكيف؟ كيف بربك استطعت أن تحقق هذه المعجزة؟؟

أعدك بأننا سنحتفل بهذا الانتصار احتفالا كبيرا. أسرع بتسلّم المقر، مع رجاء موافاتى بكل التطورات أولا بأول. دعنا أيضا نبدأ فورا فى إعداد التصميمات.

إنى أحلم بعد أن فقدت الأمل...

وانتهت المحادثة التليفونية، وسارعت بعدها بالاتصال بالمسيو جان ديبوى رئيس اللجنة لأزف إليه النبأ، وقد استقبله بترحاب وسرور بالغين.

obeikandl.com

-٧-

هكذا تحقق الحلم، وبتوفيق من الله سبحانه وتعالى، كان يوما مشهودا، ذلك اليوم الأول من يناير سنة ١٩٩٠ حين توجهت لتسلّم الأدوار الخمسة المخصصة لجامعة سنجور.

وتم التوقيع على محضر الاستلام بحضور الأطراف المعنية الثلاثة إلا وهى المالك أى الجمعية التعاونية لموظفى الشركة الشرقية للأقطان، والمقاول ثم الجامعة. وقمت بزيارة مرافق المبنى جميعها، وهى مزودة بأحدث المعدات. بيد أنى فجعت بحقيقة أليمة ألا وهى أن القرار كما تمسك به المقاول يتضمن تسليم الأدوار الخمسة، إلا أنه لا يسرى على استخدام المرافق، بل على نحو ما قيل حينذاك، أنها غير معدة للاستخدام، وأهمها المصاعد العشرة ومصعد البضائع، والتكييف المركزى للمبنى، فضلا عن محطة توليد الكهرباء. أدركت منذ الوهلة الأولى وأنا أغادر المبنى حاملا حقيبة بها مئات من مفاتيح الأبواب، إن المعركة لم تنته، وأن الأمر لا يعدو أن يكون فتحا لثغرة في الجبهة، واحتلالا لمواقع استراتيجية فيها. وبات من الضرورى تثبيت أقدامنا، وتنظيم الخطوط، وتزويد المواقع باحتياجاتها من الامدادات والتموين، غير مبالين بالعقبات والصعاب العديدة التى سنواجهها. غدا لزاما أن نعمل دون مصاعد، على أن نستخدم عوضا عنها سلم الطوارئ الداخلى، حيث أنه ليس للمبنى درجات سلم عمومى.

ومن ثم يتعين علينا طوال فترة التشييد والاعداد أن نصعد يوميا عشرة طوابق. وكانت ثمة مشقة أخرى واجهناها فى صبر وتحمل، ألا وهى أن العمليات الانشائية تمت أساسا خلال شهور الصيف، فى جو حار خانق رطب، حيث لا تعمل أجهزة التكييف، والنوافذ محكمة الغلق، إذ أن المبنى معد لتكون التهوية والتبريد والتدفئة صناعية، تزودها محطة التكييف الضخمة فى أسفل المبنى، واستعمالها محرم علينا تبعا لهوى المقاول وتعنته.

كان بمقدورى، وقت الاستلام، وعند وقوفى على العوائق التى أقامها المقاول فى طريقنا، إن امتنع عن الاستلام، وأجهر بالشكوى، واسجل اعتراضى. ولكنى آثرت أن أعمل بالحكمة المأثورة التى تقول: «عصفور باليد خير من عشرة على الشجرة»، وأن الاحتجاج سيذهب أدراج الرياح، وعدم الاستلام سيكون حجة ضدنا، إذ لن يلبث المسئولون أن يقولوا أنهم بذلوا كل جهد لوضع المقر تحت تصرف الجامعة، إلا أن الأخيرة تعالت وتمسكت بشكليات. ولن يعرف أحدا حقيقة ما يوصف بالشكليات، فهى فى الواقع الجوهر ولب الموضوع، فكيف لشخص طبيعى أو معنوى أن يقيم فى مبنى محظور عليه استخدام مرافقه الرئيسية؟؟

وحدث ما كنت أتوقعه، إذ بعد الاستلام، تحدثت إلى المسئولين بمحافظة الاسكندرية وغيرها من الهيئات المعنية، عن المعاناة التى نلاقيها فى عمليات التجهيز بدون مرافق، وكانت إجابتهم جميعا: «أحمد الله أنك دخلت المبنى. أما فى استخدام المرافق فهو أمر متروك للمقاول، لا نستطيع أن نلزمه بتمكينكم من استعمالها. إن الأمر يستدعى صدور قرار آخر من أعلى الجهات بالتصريح لكم باستخدام مرافق المبنى. وإلى أن يصدر هذا القرار لا نملك شيئا لمساعدتكم».

على أية حال، دقت ساعة العمل، وغدا لزاما أن نشرع دون إبطاء فى إعداد المبنى وتزويده بكل المعدات والأجهزة التى تناسب جامعة إقليمية حديثة، لتستقبل شبابا من مختلف الجنسيات. إن مثل هذه الجامعة تحتاج

إلى تدبير صالات متسعة للمحاضرات، وقاعات للبحث مزودة بحاسبات آلية، ومكتبة كبيرة تذخر بأحدث المؤلفات والمراجع والبحوث الحديثة، فضلا عن وسائل التدريب السمعية البصرية، ومعامل اللغات. يضاف إلى ذلك بطبيعة الحال حجرات للأساتذة، واستراحات للطلبة، ومكاتب للقيادات والجهاز المالى والإدارى.

ولا ينبغى أن ننسى المطابخ والمطعم لخدمة الطلبة، إذ سوف يقضون الساعات الطويلة بالجامعة، إلى جانب نادى لهم يجهز بالأجهزة الترفيهية، كالتليفزيون، والموسيقى والألعاب الداخلية.. الخ.

وقع الاختيار على المهندس محمود فايز واصف لاعداد التصميمات والرسومات، والإشراف على تنفيذ الأعمال وتزويد الجامعة بالأثاث والمعدات اللازمة. إن المهندس فايز واصف من المهندسين البارعين الذين تفخر بهم مصر، فهو إلى جانب ما يحفل به سجل أعماله من إنجازات ضخمة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مبنى الأهرام، عددا من مقار السفارات الأجنبية والعمارات الحديثة، والمصانع، مبان وفروع البنك الأهلى المصرى، فهو يتميز فى عمله بالذوق الرفيع، والدقة المتناهية، والقدرة على إيجاد الحلول المناسبة لكل ما يمكن أن يعترض التنفيذ من عقبات. ويحرص الحرص كله على وضع لمساته الفنية الجميلة على كل ما يتم تشييده من أعمال.

إن مبنى «قصر القطن» شأنه شأن مبانى الاسكان الادارى أقيمت طوابقها على نحو أنها تضم قاعات طويلة على جانبى المبنى والمرافق اللازمة كدورات المياه والمصاعد وغرف الأوفيس وخلافها. وأن هذا التصميم ييسر إلى حد بعيد مهمة المهندس والمصمم، فإقامة الحوائط العازلة والتوصيلات الكهربائية وخلافها، كلها أمور تمليها احتياجات ووجوه استخدام المبنى. كما أن التصميم يتيح فرصة نادرة فى أعمال الزخرفة والتجميل، فلا

يخضع المبنى كله لنمط واحد من الزخرفة، ولا لطراز معين وموحد للأثاث والمفروشات. وقد تم إعداد كل تصميمات الجامعة وفقا لهذه الاعتبارات.

وعرضت فى أكثر من اجتماع فى باريس وتم اعتمادها، واتفق على أن تشغل الجامعة فى الوقت الحاضر اربعة طوابق من الخمسة المعدة لها، ويظل الطابق الثامن بدون إشغال. إن الطابقين الخامس والسادس يضمان قاعات المحاضرات والبحوث ومكاتب الأساتذة. أما الطابق التاسع فتشغله مكاتب الادارة العليا للجامعة، فضلا عن مكاتب الشئون المالية والادارية إلى جانب صالة كبيرة للاحتفالات. بقى الطابق العاشر وهو يشمل المطبخ والمطعم والنادى والمكتبة. هذا، وقد رافقنى المهندس محمود فايز واصف فى رحلة إلى فرنسا، حيث قمنا فى جولة خاطفة بزيارة بعض الجامعات ومعاهد التدريب أو مراكزها فى باريس، وحيث درس مع الموردين الذين تم الاتفاق معهم بشأن أجهزة الكمبيوتر والمطبخ، الطريقة المثلى لتوفير وإعداد المكان المناسب فى المبنى، والاستعداد معماريا وفنيا لاستقبالها.

سألنى صاحبى فقال:

* لا ريب أنه بقدر المتاعب التى صادفتكم لاقتحام المعقل، والعمل فى تنفيذ العملية الانشائية والمعمارية، بقدر ما كان العمل ميسرا سلسا مع الطرف الفرنسى بشأن عمليات التوريد للأجهزة التى تم الاتفاق عليها فى فرنسا. مالى أراك فجأة متجهم الوجه، وقد زالت الابتسامة عن محياك، وقطبت جبينك، ونظرت إلىّ شذراً!! يا إلهى!!! لعلنى وأنا أورد هذه الملاحظة حركت فى نفسك ذكريات أليمة!!! دعنا يا صديقى من هذا الموضوع إذا كنت لاتريد التحدث فيه.

قاطعته قائلا:

* بل على العكس، دعنى أفرج عن نفسى، فأحدثك بقصة «المطبخ»

فى كل تفاصيلها. دعنا نبدأ بتحديد الأشخاص الذين عهد إليهم أمر التعاقد والارتباط المالى باسم الجامعة. جرى العرف واستقر فى جميع الشركات على أن هذا الأمر لا يباشره إلا العضو المنتدب.

بيد أنه بات من الواضح أن المسئولين فى الأكاديمية الفرنسية ـ الراعية للمشروع ـ تريد أن تعطى هذا الاختصاص لرئيس الجامعة وهو البروفسور بيير تباتونى، وعلى أن يساعده العضو المنتدب.

إنى لم أجد تفسيرا لهذا الموقف، اللهم إلا إذ كان عامل الثقة وراء هذا الإجراء، باعتبار أن مدير الجامعة فرنسى الجنسية، كما كان رئيسا لجامعة باريس، ويعرفه أعضاء اللجنة التأسيسية جميعا، فى حين أن العضو المنتدب فهو مصرى الجنسية، ولا يعرفه أحد سواء فى الأكاديمية أو فى اللجنة بغض النظر عن إنجازاته العديدة السابقة فى مصر. يضاف إلى ذلك، أن المدير المالى وهو الذى ورد اختصاصه فى لائحة الجامعة هو الذى يقوم بهذا العمل، أما العضو المنتدب فهو من ناحية لم يرد باختصاصاته أى نص فى اللائحة، حتى ولو كان أعلى منصبا من المدير المالى، واتفق على أن يقوم بأعمال المدير المالى.

وعلى الرغم من أن هذا الموقف، لا يتفق وطبائع الأشياء، فإنه لم يمثل لى فى أية لحظة ضيقا، ولم تترتب عليه نتائج ضارة، ذلك أن التعاون مع مدير الجامعة كان تعاونا صادقا، قام على احترام متبادل بين الجانبين، وتجاوب فكرى بل وأكاديمى، فنحن الاثنان كنا فى وقت من الأوقات أساتذة للمالية العامة بل ورسالة كل منا كانت فى الضرائب. ولو كان الأمر اقتصر على اختصاصنا معا فى هذه الشئون، لما صادفتنا أية مشكلة، أو اعترضتنا أية صعاب، ولكانت السفينة قد سارت إلى مرفأ الأمان. بيد أن الرياح تأتى بما لا تشتهى السفن.

لعلك تتذكر يا صديقى، إنى قد ألمعت إليك ونحن فى مستهل الحديث عن الجامعة ومصادر تمويلها، وأجهزتها، وهيكلها التنظيمى، إذ ذكرت لك أنه تم تشكيل هيئة أطلق عليها «صندوق جامعة سنجور» لتلقى الهبات والتبرعات باسم الجامعة. وكان الأصل فى أن يكون المدير المالى للجامعة هو فى الوقت نفسه المدير المالى للصندوق، إلا أن يد التعديل مالبثت أن امتدت إلى هذا الوضع، وأصبح للصندوق مديره المالى، وأعربت عن قلقى لهذا التطور. إن المدير المالى لهذا الصندوق، وهو الذى عين لشغل هذا المنصب، هو موظف فى الأكاديمية الفرنسية، بل يشغل بجانب هذا المنصب الجديد، وظيفة مدير مكتب السكرتير الدائم للأكاديمية، وهو الشخص الذى كان وراء فكرة إقامة «جامعة سنجور».

إن «صندوق جامعة سنجور» وهو الذى أسس وفقا للقانون الهولندى، باعتباره أكثر قوانين الجمعيات الأوربية مرونة فى العمل، وبعداً عن أية رقابة قد يخضع لها، كان القصد منه، وكما هو واضح من قانونه النظامى، إنه يتلقى الهبات والتبرعات ويسلمها للجامعة، لتباشر بما يصلها من أموال مهمة الصرف على وجوه نشاطها، وحتى يتجنب المتأمل فى ميزانية الجامعة حب استطلاع للوقوف على مصادر التمويل، إذ لن يجد إلا بندا واحدا، ألا وهو أن هذه الأموال مصدرها «صندوق الجامعة». وقد يحلو للصندوق أن يعلن عن بعض هذه المصادر، على سبيل الدعاية والاعلان، كما قد يروق له أن يحجب عن النظر ما يحصل عليه من تبرعات وغيرها إن شاء فهو سيد قراره لا رقيب عليه.

وما كنا لنفطن أن للمدير المالى لهذا «الصندوق» دورا آخرا، غير مهمة الإشراف على تحويل الأموال من الصندوق إلى ميزانية الجامعة، وإجراء القيود اللازمة لذلك. وما كنا لنحسب أن لهذا الموظف دورا آخرا فى «الصندوق»، بل إنه سيجىء اليوم الذى سيلعب فيه دورا هاما فى حياة الجامعة، لا جهرا وعلنا حيث لا يملك الاختصاص الذى يجعله يجهر

بما يأتيه من عمل، وإنما فى الخفاء ومن وراء الكواليس، وهو فى عصرنا أفضل الوسائل وأقصر الطرق لتحقيق المآرب، وبعيدا عن المؤاخذة والمساءلة.

قدم إلى القاهرة وفد يضم مدير الجامعة، والمدير المالى للصندوق، وشخص ثالث قيل عنه أنه أحد مفتشى «هيئة دور التعليم الفرنسية» ومتخصص فى دراسة العطاءات. جاءت اللجنة لبحث اقتراحاتى بشأن شراء الأثاث اللازم للجامعة، فضلا عن الأدوات الأخرى الخاصة بتشغيلها. وقد عرضت أن تتم عمليات الشراء جميعها من مصر، باعتبار أن مصانعنا تنتج حاليا إنتاجا راقيا من الأثاث المكتبى يضارع ما نقابله فى الخارج، ويقل عنه ثمنا.

وما يصدق على الأثاث المكتبى، فهو يصدق أيضا على تأثيث المكتبة، والنادى والمطعم بكل أجهزته ومعداته. ولقيت من المدير المالى للصندوق ومن المفتش اعتراضا على تزويد الجامعة بمعدات مصرية الصنع، بدعوى أنها لا تتناسب والمستوى المنشود لتجهيزات جامعة دولية، وإنه من الأفضل أن نحدد الاحتياجات ثم نسعى مباشرة إلى استيرادها من فرنسا، لنضمن جودة الانتاج، حتى لو كانت الأسعار تربو كثيرا عن الأسعار المصرية.

وعلى الرغم من اعتراضاتهم دعوتهم إلى زيارة دار مصرية شهيرة للأثاث. حاول «المفتش» خلال الزيارة أن يسلك سلوكا متعجرفا، ويبدى ملاحظات غير مألوفة، إن لم أقل تافهة، كمن يستعرض عضلاته، ويحاول أن يثبت وجوده.

وإزاء ما شاهدوه، ومقارنة بالأسعار الفرنسية المماثلة، لم يجدوا مندوحة من قبول العرض المصرى، والموافقة على تزويد الجامعة بكل ما يلزمها من الانتاج الوطنى، فيما عدا المطبخ. وقد حاولت أن اثنى العضوين عن رأيهما، بأن عرضت عروضا عدة لأجهزة مطابخ، وجانبا منها مستورد من

بعض الدول الأوربية وأمريكا، ولكن عروضى جميعها اصطدمت برفض قاطع، مؤكدين أن المطبخ بكل معداته سيعملون على استيراده من شركة فرنسية معروفة.

إن الترتيبات التى خططت لها الجامعة كانت تهدف إلى استقبال عدد من الطلبة لايزيد عن ١٢٠ طالبا خلال العامين الدراسيين، وكلما أثير موضوع استقبال دفعة أخرى فى السنة الثانية كان الرفض قاطعا بدعوى أن الجامعة تسعى إلى إعداد كوادر. وفى هذا كله ما ينبئ بأن المطبخ المطلوب تقديم عرض عنه، لايعدو أن يكون مطبخا لإعداد وجبة ساخنة للغذاء لعدد ١٥٠ شخصا من الطلبة وبعض العاملين بالجامعة.

وجاءنا أخيرا العرض المرتقب، وإذا به يتضمن معدات وأجهزة عديدة، ويحتاج إلى إعداد المكان بإجراء تشييدات واسعة، ومدخنة وتهوية بل تكييف فى بعض جوانب المطبخ.

وقد هالنى قيمة معدات المطبخ إذ تجاوزت مليونين من الفرنكات. ولما أظهرت امتعاضى،، ودهشتى البالغة لضخامة القيمة بالقياس إلى مطبخ لن يخدم إلا ١٥٠ شخصا، ما لبثوا أن أجابوا، أن هذه المعدات ستخدم مايزيد على ٣٠٠ شخصا.

ثم كانت المفاجأة، عندما قررت الأكاديمية، وبموافقة مدير الجامعة، على أن تقبل دفعة جديدة فى السنة الثانية، بحيث يصبح عدد المقبولين خلال العامين ٢٠٠ طالبا بدلا من ١٢٠ طالبا. وهكذا أصبح الحال غير ما كان عليه الحال فى الأمس القريب، حيث كنا لانقبل حتى مجرد التفكير فى زيادة عدد المقبولين خلال العامين عن ١٥٠ شخصا.

لم أستطع فى لحظة أن أتصور أن عدد الطلبة يتم تحديده فى ضوء إمكانيات المطبخ ومعداته!!!

إن هذا التصور لا شك أنه من باب الدعابة، وإنه لمن السخرية أن نصدقه. ولكنى اليوم، وأنا استعرض الوقائع وأدير شريط ذكرياتى، وفى اطار ما كانت تفاجئنى به الأحداث فى كل يوم، أصبحت أتصور ما لا يتصوره الناس، وأرضخ لقبول ما يتعارض وطبائع الأشياء.

إن قيمة معدات المطبخ فى حد ذاتها تستنزف ثلثى مبلغ الملايين الثلاثة من الفرنكات التى منحها الرئيس ميتران للجامعة من أجل إقامتها. كما أن هذه المعدات، والتجهيزات التى أملتها الضرورة لتركيب المعدات، تبلغ قيمتها مثلى ما أنفق على إعداد الجامعة فى كل بنوده من عمليات إنشائية، وأثاث، وتركيبات كهربائية... الخ.

ذهبت احتجاجاتى أدراج الرياح، وتحدثت بشأن بهظ تكلفتها إلى كبار المسئولين بالجامعة، فقال لى حكيم مصرى منهم «هذه أموالهم، فما شأنك؟ وفيما تدخلك؟؟».

فزعت من هذا التعليق، إذ تصورت أن من صميم مهمتى كعضو منتدب أن أسهر على صرف أموال الجامعة إنفاقا رشيداً، وأن أنفق كل جانب منها فى الوجوه المناسبة دون إسراف أو تبذير، وأن تستوفى الأوليات فى المقدمة ثم نعرج بعد ذلك على ما يتلوها فى الأهمية فنعطيها من المال قدر ما يكفيها. كنت أحسب أنى العضو المنتدب الأمين على إنفاق أموال الجامعة، والحارس لها.

بيد أننى فى خضم معركة التحديات، والعمل الصادق الأمين كنت أعيش فى وهم، لما اعتقدت أن أصحاب الشأن فى الأكاديمية، قد أعطوا العضو المنتدب الصلاحيات الكاملة لإقامة الجامعة، وأنهم يعضدون كل خطواته، ويقدرون إنجازاته. غاب عنى تماما، أن أصحاب الشأن هؤلاء، قد رسموا خطتهم منذ الوهلة الأولى على أن يمسكوا، ويمسكون وحدهم، بكل الخيوط من باريس، فهم يريدون أن تكون الجامعة معهدا يتبع الأكاديمية، وإقامته فى مصر جاء حدثا عارضا، وقصد منه على أية حال أن يكون مظاهرة للفرانكوفونية، ودعاية ضخمة تحصد ثمارها كلها الأكاديمية الفرنسية.

وفى ضوء هذه الاعتبارات جميعها، ضمنوا التحكم فى إدارة الجامعة عن طريق التحكم فى مصادر تمويلها، فالاكاديمية من خلال الصندوق تعطى إذا أرادت، وتقتر إذا شاءت، وتمنع إذا رغبت، وهو أمر لمسته منذ الأيام الأولى التى بدأت فيها عملية إنشاء الجامعة. وراحت تتضخم، وتتضح جسامة المشكلة كلما قربنا من موعد الافتتاح. ومع ذلك كنت لاأريد أن أصدق هواجسى، حتى لا أصاب بالإحباط، وتأتى الساعة التى أهجر فيها مهمتى وانسحب قبل أن أتم رسالتى، وما أقدمت من قبل على هذا الفعل فى مشروعات أخرى عهد إلىّ أمر القيام بها وإدارتها، على الرغم من رحلة المعاناة التى كنت أصادفها، وهى معاناة يصطدم بها فى اعتقادى كل من يختار الطريق القويم والسلوك السوى.

سألنى صديقى فقال:

* ذكرت فى سياق حديثك أن المطبخ احتاج إلى مداخن وهوايات، إلى

غير ذلك من التجهيزات التى أتصور أن مثل هذا المطبخ الكبير فى حاجة إليها. ولكنك ياصديقى، ذكرت أن الجامعة تقطن فى خمسة طوابق ـ من السادس إلى العاشر ـ فى حين أن طوابق المبنى تزيد على عشرين طابقا. كيف أوصلت المدخنة من الدور العاشر إلى أعلى المبنى؟؟

أتراك ذللت أيضا موضوع الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المطبخ؟؟

وما وسيلة صعود أجهزة المطبخ إلى الدور العاشر، فى حين أن المصاعد على نحو ما ألمعت لم تكن صالحة للاستخدام؟؟

لا أخفى عليك أنى استمتع كل الاستمتاع، وأنا استمع إلى تفاصيل أحداث كل فصل من فصول روايتك، إذ أراك تصبغ عليها ألوانا من الإثارة، وتحوط جوانبها بجو من الغموض، بل أن أسلوب المبالغة الذى تركن إليه فى وصف...

لم أتمالك نفسى، فصحت فيه قائلا:

ـ هل تظننى أبالغ فى الوصف، وأنسج قصصا من الخيال. تباً لك!!! وتباً لما صوره لك ظنك!!! قد يكون لك بعض العذر فيما ذهبت إليه من الظن، إذ أن بعض الوقائع التى سردتها على مسامعك يمكن عند كتابتها أن ترد تحت عنوان «صدق أو لا تصدق»، ولكنى أقسم لك بكل عزيز، أن كل ما تلوته عليك هو الصدق كل الصدق، لا تشوبه شائبة من المبالغة.

لعلك أحسنت حينما أظهرت لى بعض الشك فى صدقية بعض الوقائع، وكشفت لى عن شعورك هذا ونحن فى مستهل الحديث عن الجوانب التنفيذية التى عاصرت قيام المشروع. استعد يا صاحبى فهناك من

الوقائع الأخرى التى سترد فى سياق حديثنا، قد تبدو لك عند سماعها أنها أغرب من الخيال، ولكن مرة أخرى لك أن تصدق ما ستسمعه، فهو للأسف من صميم الواقع، ومن أعماق الحقيقة.

إن معدات المطبخ، وفقا للمواصفات الواردة فى العقد، تتطلب توفير طاقة كهربائية كبيرة لتشغيلها، وبغرض توفير التهوية اللازمة ما دمنا لانستطيع أن نوفر التهوية المطلوبة من خلال مدخنة خارجية.

ولما كان المقاول، رفض أن يدبر لنا هذه القوى الكهربائية من محطات المبنى، تعين أن نتجه إلى الاستعانة بهيئة كهرباء الاسكندرية، لتقيم أسفل المبنى محطة محولات توصل ما بين كابلات التغذية الرئيسية للمدينة، وكابل جديد يصعد إلى أدوار الجامعة.

وقمت باستئذان السيد وزير الكهرباء فى أن يوافق للهيئة على إتمام هذه العملية. وكعهدنا به أبدى أتم استعداد للمساعدة، إلا أنه أوضح أن الأمر يقتضى فضلا عن موافقته، موافقة محافظة الاسكندرية، ما دمنا نعمل فى ظل الحكم المحلى. ولما كنت قد حصلت على موافقة الوزير، اعتبرت أن الحصول على موافقة المحافظة أمر مفروغ منه، لاسيما أن هيئة كهرباء الاسكندرية أكدت إمكان إتمام العملية، ما دام العميل ـ وهو الجامعة فى هذا الصدد ـ سيتحمل التكاليف، ولم تكن تمثل مبلغا ضئيلا.

واتصلت «بمسئول كبير» فى المحافظة، ليصدق ويعتمد التنفيذ، لاسيما وقد واكب منذ بادئ الأمر، ما واجهته «جامعة سنجور» من عراقيل

وصعاب. بيد أنى ما لبثت أن اصطدمت بمعارضة «المسئول الكبير»، والذى أوضح لى أنه لا يستطيع الموافقة، لأن الكهرباء يقتضى الحصول على احتياجاتنا منها من داخل المبنى والمزود بمحطات توليد كهرباء إضافية، وأنه فى ترك الأمر لكل منتفع بعقار ليباشر بنفسه تدبير الكهرباء بمعرفته وعن طريق شركات خاصة، أمرا لا شك يهدد الأمن، وقد يتسبب فى إشعال حرائق هائلة. ولم يستمع لى عندما حاولت الرد على ما أثاره من اعتراض، فالحجة الأولى لا ترقى إلى الجدية ما دام يعلم أن المقاول ممتنع عن توفير خدمات المرافق للجامعة، والثانية تخالف الواقع تماما، إذ لسنا بصدد التعاقد مع أية شركة خاصة لتركيب محولات، فليست هناك من جهة لها هذه الصلاحية سوى هيئة كهرباء الاسكندرية ومن ثم إذا شب أى حريق لا سمح الله ستكون مسئولية الهيئة التى تقوم بتزويد كل عقارات المحافظة بالكهرباء.

وبعد معاودة الكرة مرارا، وتأكيد سلامة موقفنا، تم تنفيذ العملية. وما زال حتى يومنا هذا، يحيرنى هذا الموقف الذى وقفه «مسئول كبير» فى هذا المقام، ففيما الاعتراض على أمر لا محل البتة للاعتراض عليه، وعلام وضع العراقيل فى طريق مشروع تؤازره الدولة، وسيحضر حفل افتتاحه أربعة من رؤساء الجمهوريات؟؟

هل كان الاعتراض حبا فى الاعتراض، ومظهرا من مظاهر مباشرة السلطة، والوجه السئ للروتين الحكومى!!!

وسألنى صديقى:

* هل انتهت قصة المطبخ بتوصيل الكهرباء إلى معداته؟ كيف صعدت

المعدات إلى الطابق العاشر، وكدت أفهم أن المصاعد كانت متعطلة عن العمل؟

أجبته قائلا:

* إن معدات المطبخ لم تصل إلى ميناء الاسكندرية إلا قبل حفل الافتتاح بأسبوع واحد ذلك أنها ظلت حبيسة جمرك الاسكندرية فترة غير قصيرة من جراء النوايا السيئة للمتعاقد عليها إذا ابى أن ترسل الفواتير ومستندات الشحن باسم الجامعة، بل أرسلها باسم شركة نقل وتخليص. ولما كانت الجامعة قد أبرمت مع الحكومة المصرية «اتفاقية مقر» متضمنة العديد من الاعفاءات والمزايا الضريبية، فلم نستطع إخراج البضاعة من الجمرك إلا بعد تعديل كل مستندات الشحن، وحينئذ فقط أمكن الإفادة من الإعفاء الجمركى والتخليص على المعدات.

-٨-

سألنى صاحبى:

* ماذا تعنى «باتفاقية المقر»؟؟ حدثنى بربك عنها، فها أنا ذا فى كل لحظة اكتشف جوانب للرواية ما كنت أعرفها!!

اجبت :

* من منطلق أن «جامعة سنجور» جامعة «دولية» إقليمية لا تهدف كهيئة إلى الكسب بل ترمى إلى إعداد كوادر قيادية للدول الافريقية، واتخذت من مصر مقرا لها، فقد وافقت الحكومة المصرية على سبيل التشجيع، وتعضيدا لرسالتها، أن تقرر لها مجموعة من المزايا والحصانات، من شأنها أن تساعدها على تحقيق أهداف رسالتها.

إن المتأمل فى اتفاقية المقر التى أبرمت بين الحكومة المصرية من ناحية، وجامعة سنجور من ناحية أخرى، لا يسعه إلا أن يلحظ أنها تتضمن أساسا تقرير تمتع الجامعة بشخصية قانونية كاملة، ويكون لها بصفة خاصة الحق فى التعاقد، فضلا عن حق التقاضى والقيام بالاجراءات القانونية فيما يتعلق بأموالها الثابتة والمنقولة. وتقرر الاتفاقية أن حكومة دولة المقر (مصر)

تمنح أملاك وأموال الجامعة الحصانات والمزايا التى تضمن حسن سير العمل، كحرمة مقر الجامعة ومبانيها والتى لاتخضع لاجراءات التفتيش أو الاقتحام أو الاستيلاء أو المصادرة أو نزع الملكية. يضاف إلى ذلك أن أموال الجامعة وأصولها حيثما كانت، وأيا كان حائزها، مصونة ولا تخضع لأى شكل من أشكال الحجز أو الاستيلاء أو المصادرة. وتكون حرمة محفوظات وكافة وثائق الجامعة مصونة لا يجوز انتهاكها.

أما عن الإعفاءات من الضرائب، فتعفى الجامعة وإيراداتها وموجوداتها وأملاكها من جميع الضرائب المباشرة والرسوم، والضرائب التى تفرض على المرتبات والمكافآت التى تدفع لغير المصريين، وذلك تجنبا للازدواج الضريبى الدولى. وتعفى الجامعة من ناحية أخرى من الرسوم الجمركية، وضريبة الاستهلاك وغيرها من الرسوم المفروضة بالنسبة للاستيراد. وكذا من القيود التى تكون مفروضة على الاستيراد. وتعفى الجامعة من الرسوم الجمركية المقررة على عدد محدد من السيارات اللازمة لأنشطة الجامعة، كما تعفى الكتب والمطبوعات التى تصدرها الجامعة والخاصة بنشاطها التعليمى والأكاديمى من كافة الضرائب والرسوم.

وتفصل الاتفاقية المزايا والحصانات المقررة لأعضاء مجلس الإدارة وهيئة التدريس والخبراء الزائرين، وتحدد فى بعض بنودها طريقة استخدام المزايا والحصانات والتنازل عنها.

وترد فى الاتفاقية أحكام تنص على ضرورة احترام قوانين دولة المقر، وتنص صراحة على ضرورة التزام الجامعة والعاملين والدارسين بها بالاحترام الكامل لكافة القوانين واللوائح والنظم السارية فى دولة المقر. وتنص على سريان كافة القوانين واللوائح والنظم المصرية على الجامعة والعاملين بها بالنسبة لكل ما لا تنظمه هذه الاتفاقية.

هذا، وقد تم التوقيع على اتفاقية مقر الجامعة هذه فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٨٩، أثر مفاوضات شاقة قمت بها مع الإدارة القانونية بوزارة الخارجية، وسعيت فيها إلى الحصول على أهم المزايا والحصانات للجامعة باعتبارها جامعة «دولية» أقامتها الدول الافريقية، ومن ثم لا تقل فى أهميتها عن منظمات مماثلة دولية أو إقليمية أقيمت فى مصر. ولئن كنت قد لقيت من المسئولين بوزارة الخارجية تفهما لما كنت أعرضه من وجهات نظر قانونية ومالية، إلا أنى لم ألمس فى واقع الأمر ترحيبا بالجامعة واقتناعا بطبيعتها الدولية.

ابتسم صاحبى ابتسامة ذات مغزى، واطرق قليلا، ثم ما لبث أن قال:

* أما وقد تابعت أحداث روايتك، وكدت أعيش كل واقعة من وقائعها، بفضل ما سردته من تفاصيل كل حدث وواقعة، استأذن فى أن أدلى بوجهة نظرى فيما أثرته حالا من شعورك بعدم اقتناع بعض المسئولين فى الخارجية بالصفة الدولية للجامعة. إنى أكاد أشاركهم الرأى فيما ذهبوا إليه، إذ أن «الطابع الدولى» لأية هيئة من الهيئات ، تكون لشخص من أشخاص القانون الدولى العام، وهو أمر يتأتى من قيام عدد من الدول بإنشاء هذه الهيئة والاتفاق على وجوه نشاطها لبلوغ أهداف محددة بالذات، والاشتراك فى تحمل أعبائها عن طريق سداد أنصبة سنوية فى ميزانيتها، ثم تولى أمر إدارتها بواسطة مجلس إدارة، يضم ممثلين للدول الأعضاء فى الهيئة.

إنى يا صديقى، أرى أن العناصر التى قدمتها لا تتوافر جميعها فى جامعتكم. إن إيرادات الجامعة تصب جميعها فى «صندوق جامعة سنجور» وهو شخص من أشخاص القانون الخاص، إذ لا يعدو أن يكون جمعية لاتهدف إلى الكسب، وأموالها التى تصب فى «الصندوق» مصدرها

تبرعات وهبات من هيئات خاصة، وإذا حدث على سبيل الاستثناء أن تبرعت دولة أو هيئة لها صفة دولية أو إقليمية، فما تدفعه من مال لا يعدو أن يكون تبرعا أو هبة ولا يعتبر بحال نصيبا من الأنصبة المقررة لكل دولة تؤديها سنويا للجامعة. ولما كانت أموال الجامعة ليست أموالا دولية ـ إن جاز لنا هذا التعبير ـ فلا غرو أن تأكد هذا المفهوم فى إدارة الجامعة، فليست للدول الموقعة على بروتوكول إقامة الجامعة فى داكار أى ممثل فى مجلس الإدارة. بل أن الهيئة التى جرى العمل على أن تسند إليها الدول الفرانكوفونية أمر إقامة المشروعات التى تقيمها فى اطار مؤتمرات القمة، وتولى شئونها المالية، رفضت الأكاديمية الفرنسية أن تعترف بها، بل تولى المسئولون فى الأكاديمية مهمة تشكيل مجلس أعلى، ومجلس إدارة للجامعة، ومجلس إدارة «للصندوق» من مجموعة من أصدقاء الأكاديمية، دون أن يكون لهم أدنى صفة رسمية، ولا شبه رسمية تربط عضويتهم بالجامعة مع دولهم.

أترانى بهذا التكييف القانونى للموقف أصبت كبد الحقيقة، أم أترانى على العكس جنحت إلى هاوية الخطأ، وجئت بتحليل جانبه الصواب، لاعتبارات أخرى أجهلها. على أية حال، لقد أجتهدت، ولكل مجتهد نصيب ـ والله أعلم!!!

تابعت تحليله بشغف، واستمتعت كل الاستمتاع بما ساقه فى عبارات قصيرة وافية فإذا انتهى من حديثه قلت:

* كنت أشهد لك دائما برأى ثاقب، وعقل راجح، ومنطق سليم. وها هو ذا تحليلك فى هذه الساعة جاء يؤكد ما حسبته، بل أضاف صفة

جديدة لم أكن أعرفها عنك، إنك لضليع فى القانون على الرغم من أنك محاسب من خريجى كلية التجارة.

بارك الله فيك يا صديقى، لقد جئت بكل صحيح فى تحليلك، وأصبت بسهام نقدك فى مقتل «صفة الدولية» فى الجامعة. ولعلك تتساءل، كيف، وصفة «الدولية» لا تنطبق على الجامعة، رحت أفاوض الادارة القانونية فى وزارة الخارجية، وذهبت إلى رئيس مجلس الشعب وقتذاك ـ وكان المرحوم الدكتور رفعت المحجوب زميل الدراسة، فنحن أبناء دفعة واحدة، كما تزاملنا وقتا فى هيئة التدريس بجامعة القاهرة، وقام كلانا بتدريس مادة المالية العامة ـ لكى أحصل على تعضيده لمشروع الجامعة، واتفاقية المقر، وأطلب الإسراع فى إقرار مجلس الشعب لها، وكان أن جاء اعتماد المجلس لها فى زمن وجيز بل وقياسى، وجاء ردا على دعاوى التشكيك فى باريس من أن مصر لاتريد إقامة الجامعة على أرضها، وأنها حتى وإن أرادت فإن الروتين والاجراءات العقيمة ستحول دون تمتع الجامعة بمزايا وحصانات الهيئات الدولية المقررة فى العديد من الدول.

رب سؤال قد يعن لك فى هذا الصدد، فتسألنى: كيف خدعوك، وبالتالى خدعوا الحكومة المصرية فى كل هذه الأمور؟؟

لاتنسى ياصديقى، أنى كلفت أساسا بإقامة الجامعة، وتدبير الامكانيات التى تتيح لها الانطلاق فى أقرب وقت، وتوفير المناخ الذى ييسر ميلادها. اعتبرت أن مرحلة إقامة الجامعة، هى الأساس الذى يشيد عليه البناء، ولم أكن أتصور أن المراحل التالية عليها لن تسير فى ذات الاتجاه، وأن النهج

الذى سيراد لها أن تسير فى إطاره جد مختلف عن الأساس والأصول التى اتفق عليها فى باريس، وجعلته ديدنى الذى أصبو إليه.

ومما يؤكد نزعتى أن تعمل الجامعة كهيئة دولية، أو فى القليل كهيئة إقليمية، أنى بغض النظر عما كان يدور فى الخفاء فى «صندوق الجامعة»، وما كان يدخله من تبرعات واردة من هيئات خاصة، ولم أحط بها علما، فإنى من ناحية أخرى نجحت ونحن فى مرحلة الانشاء أن أحصل على مساهمة من كل من بلجيكا وسويسرا، وذلك بمجرد الاتصال بسفيرى الدولتين، ورغم اعتراض الأكاديمية الفرنسية على ما كنت أقوم به من اتصالات.

ناهيك عن مبلغ النصف مليون دولار الذى حصلت عليه من بنك التنمية الافريقى، وهو المبلغ الذى شكك مدير الصندوق فى إمكان الحصول عليه بداءة، ولما تحقق حاول بكل الطرق أن أضيفه لحساب الصندوق، وكان إصرارى أن يدخل مباشرة فى خزانة الجامعة.

ولو كانت الفرصة قد سنحت ببقائى بعض الوقت فى منصبى لكنت قد نجحت فى أن أحصل من غالبية الدول الموقعة على اتفاقية إنشاء الجامعة على أنصبة سنوية تدخل فى إيرادات الجامعة، ولكنت قد حققت صفة «الدولية» وفوت الفرصة للقيمين على الأكاديمية والصندوق رغبتهم فى إقامة معهدا يتبع الأكاديمية.

وأن ننسى فلا ننسى، الأدوار الخمسة التى شغلتها الجامعة فى مبنى «قصر القطن». لقد نص قرار رئيس الوزراء رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٨٩ فى مادته الأولى: يستولى بطريق الايجار لمدة ثلاث سنوات على الطوابق من

السادس حتى العاشر من مبنى برج القطن الكائن بميدان أحمد عرابى بالمنشية بمدينة الاسكندرية لاتخاذها مقرا للجامعة الدولية التى تستخدم اللغة الفرنسية لخدمة التنمية الافريقية.

ولئن كان القرار قد نص على أن يؤجر العقار لمدة ثلاثة سنوات، إلا أنى بدأت ادعو فى كل المستويات الرسمية إلى ضرورة قيام الحكومة المصرية بتقديم هذا المقر كمنحة منها. وإن كانت قيمته تبلغ عشرة ملايين من الجنيهات، فإن المبلغ عند توزيعه على عشرين عاما لن يعدو أن يكون مساهمة من مصر بمبلغ نصف مليون جنيه فى نفقات الجامعة. وهو على حد ما كنت أردده دائما على مسامع الدكتور بطرس غالى، إنه أفضل من أى مصروف دعاية أو إعلام لمصر فى القارة الافريقية، ذلك أن مصر ستعد فى واقع الأمر، وعلى مدى عشرين عاما، أهم القيادات الاقتصادية والادارية للدول الافريقية الناطقة بالفرنسية. إنى كنت على ثقة من أن إدارة الجامعة ـ وكنت أنوى ان أقوم فيها بدور فعال كعضو منتدب ـ ستهيئ للشباب الافريقى الدارس بالجامعة، مناخا مصريا مناسبا ورشيدا، على نحو أنه عند عودة كل خريج إلى بلاده، وعلى مدى سنين عمره، سيشعر بوفاء لمصر التى احتضنته، وتولت رعايته على أرضها، وبين أشقائه من أبناء وطننا العريق. كنت أريد لهذه الجامعة أن تكون منارة لمصر، حتى ولو كانت الأكاديمية الفرنسية هى التى أقامتها. أردت، وعقدت النية على أن يكون هذا هو الهدف الذى لا أحيد عنه. ولكنهم، أرادوا غير ما أردت، وخططوا بغير ما رسمت، وزعموا أنها دولية للإفادة من مزايا وحصانات، وهم فى الواقع يريدونها هيئة خاصة بل فرعا للأكاديمية الفرنسية، يتحكمون فى مصائر الجامعة ويوجهون دفتها لأغراض ومآرب، إن كنا ندرك كنهها، إلا أننا نؤثر ألا نخوض فيها.

على أية حال، وقفت مصر من «جامعة سنجور» موقفا مشرفاً، لقد أوفت بكل ما تعهدت به، وأعطت فى سخاء، وبذلت بكبرياء. شكك المتشككون، فى أن مصر لن تدبر المقر، ولن تبرم اتفاقية المقر، الذى يحيط الجامعة بسياج من الضمانات والامتيازات باعتبارها هيئة دولية.

وها هى ذى مصر، على العكس من ذلك، تدبر المقر المناسب فى فترة وجيزة للغاية، وفى أجمل موقع بمدينة الاسكندرية، ثم تبرم الاتفاقية من ناحية أخرى، وهى تهدف من ورائها أن تؤكد أن مصر تريد أن تقف من القارة الافريقية كعهدها دائما موقف المؤازر لجهودها الانمائية والمعضد لقضية تنمية الموارد البشرية.

قال صديقى:

* لقد حبست أنفاسى، وأنت تسرد تفاصيل «اتفاقية المقر»، خاصة لما أحسست فى لحظة من اللحظات بنبرات صوتك تهتز تأثرا، ونظرات الحسرة تطل من عينيك، على ما كنت تأمل فى أن تجعل منه إنجازا كبيرا، وعملا وطنيا عزيزا، فحال أصحاب النفوس الضعيفة دون أن تقدر على تحقيق حلمك، وأن تبلغ غايتك. لاتحزن ولا تجزع ياصديقى، فيكفيك أمام الله أنك بذلت أقصى ما استطعت!!

-٩-

استكمل صديقى حديثه فقال:

* استأذنك فى العودة إلى «قصر القطن»، لنتابع مراحل العملية الانشائية، وتأثيث المقر، استعدادا لافتتاحه فى اليوم الذى حدد له ألا وهو ٢ نوفمبر سنة ١٩٩٠، فى حين أنكم بدأتم العمل فى منتصف يونيو. كنت أعلم أنك أقمت فترة غير قصيرة فى الاسكندرية لدفع عجلة العمل. لا ريب أنك كنت تشعر بضيق شديد ومعاناة كبيرة فى كل مرة كنت تضطر فيها إلى صعود عشرة طوابق، وأن تراقب العمل دون وحدات تكييف للهواء، بل ذكرت إن كل النوافذ كانت موصدة، باعتبار أن المبنى جميعه مجهز للإفادة من تكييف مركزى. ألم تحاول فى هذه الأثناء أن تسعى فتجد حلا توقف به المقاول عن تعنته، أو أن تجد وسيلة تحل بها مشكلة المبنى كله؟؟

أجبت فقلت:

* حاولت فى أكثر من مناسبة، أن أثنى المقاول عن موقفه، وأناشده بذل يد المساعدة لمشروع وطنى، بل سيكون مصدر فخر لمصر، بل وله،

حينما تفد الوفود يوم الافتتاح فتشاهد الصرح الضخم الذى أقامه. بيد أن محاولاتى جميعها باءت بالفشل، إذ تمسك بقوله أنه اتفق مع الجهات المسئولة إنه لن يسلم المبنى كله إلا إذا حصل على التعويض المناسب، وأنه من ناحية أخرى هناك ثمة مشاكل فنية، وقطع غيار يلزم استيرادها حتى يتاح للمصاعد وأجهزة التكييف إن تعمل. وأسفرت هذه المناقشات ـ والتى كانت فى كل مرة تصل إلى طريق مسدود ـ عن معلومة، ألا وهى، إن المصاعد العشرة تعمل فى ظل نظام الكترونى معقد، ولا أمل فى تشغيلها فى أجل قريب، فى حين أن هناك مصعدا كبيرا يتسع لاثنين وعشرين شخصا، وهو فى الوقت ذاته يستخدم كمصعد للأثاث والبضاعة، تشغيله يخرج عن اطار حركة المصاعد الأخرى.. وأنه وإن كان يحتاج إلى قطع غيار عديدة لكى يعمل على نحو مناسب، إلا أنه مع ذلك يمكن أن يكون فى تسلمنا له المخرج الوحيد من الأزمة التى نواجهها، لا فى حركتنا إلى أدوار المبنى فحسب، بل استعدادا أيضا للصعود يوم افتتاح رؤوساء الدول للجامعة، ولولاه لن يتيسر بحال إقامة الافتتاح، إذ أن رؤوساء الدول ـ وبعضهم لايستطيع بحال أن يصعد عشرة طوابق على الأقدام لكبر سنهم، وحالتهم الصحية ـ لن يتمكنوا من الصعود إلى مقر الجامعة.

ومرة أخرى اصطدمنا بموضوع «الشرعية»، إذ أن الجهات المسئولة أوضحت أن قرار التخصيص الصادر لمصلحة الجامعة، لم يشر إلى الترخيص باستخدام مرافق المبنى. وعلى الرغم من محاولاتى المستميته، وما سخرت من ضروب الفصاحة فى محاولات الإقناع، مؤكدا أن تخصيص الطوابق الخمسة للاستعمال فى أغراض الجامعة، لن يتحقق ما لم تتمكن من تشغيله، وتشغيله يقتضى بلا منازع التمكن من الصعود إلى الأدوار،

وتوفير العناصر الأساسية المتاحة حديثا فى العقارات المبنية كالكهرباء، والمياه وتكييف الهواء، والمصاعد... الخ، ومن ثم فإنه من باب تحصيل الحاصل، بل استخدام المرافق يدور وجودا وعدما مع استخدام الطوابق.

على الرغم من محاولات الاقناع، وتأكيد هذه البديهيات، إلا أن الجهات الرسمية أكدت أن الحل السليم لهذه المشكلة يتحقق باستصدار قرار آخر من رئيس مجلس الوزراء بالترخيص صراحة باستخدام المرافق.

ولا يخفى أن الأمر احتاج إلى جهود مضنية، ومتابعة دائمة، للاسراع بصدور القرار. وظننت، وما أكثر ماظننت، وخاب ما توقعت، أن الأوامر ستصدر فورا بتنفيذ القرار، وسيتسنى فى الحال استخدام كل المرافق، ولاسيما على أقل تقدير، استعمال المصعد الكبير المعروف «بمصعد البضاعة». وأشر «مسئول كبير» على قرار رئيس الوزراء بالتنفيذ، ولما تقدمت بالقرار المقرون بالتأشيرة إلى سلطات الأمن لتمكيننا من استخدام المصعد، تعذر على رجال الأمن تنفيذ ذلك، إذ أوضحوا أن قرار رئيس الوزراء يستدعى أن يتبعه قرارا من السلطة المحلية ـ أى من محافظة الاسكندرية ـ متضمنا فحوى قرار رئيس الوزراء، والأمر بتمكين الجامعة من استخدام مرافق المبنى. وفى غيبة هذا القرار لن تحرك جهات الأمن ساكنا، للمساعدة فى تنفيذه. غير أن المحافظة تمسكت بوجهة نظرها التى تذهب إلى اعتبار التأشيرة على قرار رئيس الوزراء كافية، ولا محل لاستصدار قرار خاص موجه إلى جهات الأمن.

وهكذا أصبحنا نواجه السؤال الذى ما يزال يحير البشرية، ألا وهو هل جاءت البيضة قبل الدجاجة، أم جاءت الدجاجة قبل البيضة!!

الأمن لا ينفذ قرارا لم يصدر إليه من الجهة التى يتبعها مباشرة، والمحافظة تعتبر أن التأشيرة تكفى لتحرك الأمن، ما دام القرار قد صدر من جهة أعلى من المحافظة.

وحاولنا أن ندخل المصعد، لنشخص حالته، رغبة فى تشغيله، بيد أن المقاول كان يحرر لنا المحضر تلو الآخر فى قسم الشرطة، وما يستتبع ذلك من الاستدعاء للتحقيق، وضرورة التوقيع على المحضر بعدم التعرض، على الرغم من أننا أصحاب حقوق مقررة من أعلى السلطة التنفيذية، ولكن هذا حال الاجراءات القانونية ومتاهاتها!!

ولم أجد مندوحة فى نهاية الأمر من التوجه إلى «مسئول كبير» فى وزارة الداخلية، وبعد أن قصصت عليه فصول المسرحية، وسردت على مسامعه المضحكات المبكيات، وطلبت منه أن يتدخل ويحسم، فاجأنى بأنه لا يملك سلطة التدخل فى هذا الأمر.

ولعلنى حركت فى نفسه مشاعر الشفقة، وأدرك أهمية المشروع الذى أنا بصدد الدفاع عنه، واقتنع بأهميته، ولمس حرص الجهات المسئولة على إخراجه إلى حيز التنفيذ فى أقرب وقت، فما لبث أن فاجأنى حين قال: «عليك بخمسة من الأشخاص ذوى البنية القوية، شديدى المراس، أقوياء الشكيمة ودعهم يحتلون المصعد، دون أن يغادروه لعدد من الأيام. سيترتب على هذا الغزو الخارجى للمصعد أن المقاول سيجهر بالشكوى فورا، ويحرر لكم محضرا آخرا، سيفضى امتناعكم عن الحضور للشرطة لسماع أقوالكم فى المحضر، أن تتدخل النيابة، وتنتقل إلى الموقع، وحينئذ تقدمون لها كل المستندات والقرارات الإدارية التى فى حوزتكم، وهى تؤكد

حقوقكم بلا منازع، فتصدر النيابة أمرها ببقاء الوضع على حاله، وبذلك تتمكنون من المصعد، وتتاح لك فرصة تشغيله شرعاً».

ابتسم الرجل ابتسامة عريضة لما شاهدنى وقد فتحت فمى دهشة، ولاحت على ملامح وجهى كل علامات الذهول من مفاجأة ما كنت أتوقعها. استأذنت منصرفا وأنا أطير فرحا، وأكاد أصيح فى الشارع صرخة المنتصر، وإن كنت فى قرارة نفسى بقدر إعجابى بهذا الحل العملى، قدر حسرتى على أننا نلجأ إلى الوسائل غير المباشرة وأساليب التحايل، على الرغم من أن الحق واضح المعالم لا لبس فيه، ولا أدنى شك يحوط به لاشكلا ولا موضوعا، ومن ثم تقتضى طبائع الأشياء أن تتضافر القوى لكى يأخذ سبيله فى قوة، ويسلك الطريق السوى فى بلوغ هدفه.

ونجحت الخطة، وتم تنفيذ كل خطواتها وفقا لما كان مرسوم لها، وتمت عملية الاستيلاء على المصعد.

قال صاحبى:

* وتنفست الصعداء، وانتهت مسرحية «المصعد» نهاية سعيدة. ولكن هل استطعتم تشغيله دون أن تواجهكم صعاب؟؟

قلت:

* فى واقع الأمر، لم تنته مسرحية «المصعد» على حد تعبيرك، فلقد صادفتنا ذيول لها، بل لاحت فجأة على مسرح الأحداث، مشكلة التشغيل، والتى مثلت خطرا على حياة الرؤساء عند افتتاح الجامعة، على نحو ما سأرويه لك فى حينه.

صاح صاحبى:

* تقول خطرا هدد الرؤساء!! بربك عجل فقص علىّ روايتك فى كل تفاصيل وقائعها. عجل!! عجل!!

قلـــت:

* كلا ثم كلا!! لن أجاريك فيما تطلب، وأخضع لهواك فأحدثك عن وقائع وأحداث لم يرد وقت سردها بعد فى التسلسل الزمنى للأحداث. إنى ياصديقى، أمقت معالجة أمر ثم الانتقال منه فجأة إلى أمر آخر لا يربطه بالأول أى تسلسل زمنى أو رابطة موضوعية، وهو شأن مابرحنا نقابله للأسف كل يوم فى الصحافة بل فى عديد من المؤلفات.

obeikandl.com

-١٠-

هذا، وقد آن الأوان لنخصص جانب من حكايتنا لموضوع غاية فى الأهمية، وبعد أن أغفلناه طويلا. أن الجامعة قد أنشئت من أجل أن تخرج للقارة الافريقية كوادر وقيادات فى مجال التنمية. واتفق على أن يكون المرشحون للقبول بالجامعة من الحاصلين على شهادة جامعية فى مجال من مجالات تخصص الجامعة الثلاثة، طالما أن الدراسة بهذا المعهد تعد من الدراسات العليا.

رب سؤال يعن لنا فى هذا الصدد، وهو كيف نعلن عن فتح باب القبول للترشيح بالجامعة؟ وكيف تجرى المسابقة لاختيار أفضل المرشحين الذين تتوافر فيهم الشروط التى أعلنت عنها الجامعة لقبولهم؟؟ لعلك تجد إن إثارة هذا السؤال من السذاجة بمكان، فتسارع بالإجابة عليه فتقول، يتبع فى هذا الأمر ما يتبع عادة فى قبول الطلبة بالجامعات فى كل دول العالم!!

كلا ياصاحبى، لعلك نسيت أن الجامعة تستهدف تدريب مرشحين من ٤٤ دولة من الدول الناطقة بالفرنسية، فضلا عن أنه يجوز لأى مرشح أن يتقدم إليها من أية دولة من دول العالم، ما دام يتقن الفرنسية ويعمل فى

مجال من مجالات التنمية الافريقية. إن السؤال الذى يطرح نفسه هو: كيف نصل إلى هذه الفئة من المرشحين للالتحاق بالجامعة؟؟ لا ريب أنك قائل أن خير أسلوب يتبع فى هذا الشأن هو الاعلان عن الجامعة، وشروط الالتحاق بها، فى الصحف السيارة ووسائل الاعلام المختلفة فى جميع الدول الفرانكوفونية. أجل هذا هو الحل الأمثل، ولكن يبدو أنك نسيت أن مثل هذه الحملة تحتاج إلى أموال وفيرة للانفاق عليها، فى آونة لم تتوفر فيها إلا الأموال الضئيلة التى كان يرسل لنا الصندوق بها، وهى مخصصة كما نوهت من قبل لشراء أصول، والانفاق على المصروفات الدورية فى مرحلة التأسيس. هدانا التفكير إلى استخدام أسلوب المخاطبة البريدية فى الاتصال بالهيئات والشركات التى يمكن للعاملين بها الالتحاق بالجامعة.

ولما عرضت الأمر على بعض المسئولين، أبدوا تشككا كبيرا فى جدوى اتباع هذا الأسلوب، نظرا لما هو معروف عن الروتين الذى يضرب برماحه فى كل مرفق من مرافق الدولة فى مصر، فإذا كان لا يعطل العمل تماما، إلا أنه يصادف البطء الشديد فى تنفيذ الأمور، وهو أمر لن تقدر الجامعة على تحمله، ما دام الباقى على افتتاح الجامعة فترة وجيزة لا تتعدى ستة شهور.

وإزاء أزمة الثقة هذه فى عمل الأجهزة المصرية، هرعت لمقابلة السيد رئيس هيئة البريد المصرية، وعرضت عليه الأمر، موضحا له إننا إزاء معركة تحديات لنثبت لهؤلاء القوم أن البريد المصرى ـ وهو أقدم بريد عرفه التاريخ منذ عهد قدماء المصريين ـ قادر على القيام بالرسالة المنوط إليه بها، وهى السرعة الخاطفة فى تسليم واستلام رسائل الجامعة. ووقف السيد رئيس

هيئة البريد موقفا مشرفا، إذ قبل التحدى من ناحية، وأثبتت هيئة البريد تحت إشرافه من ناحية أخرى، كفاءة عالية، ونشاطا خارقا تجاوز كل ماكنا نطمع فيه ونأمل حدوثه!!

بيد أنه كان يتعين إعداد قوائم نسجل فيها أسماء وعناوين الشركات والهيئات والأشخاص الذين تستهدفهم هذه الحملة الاعلانية، والتى سنوجه إليها خطاباتنا عبر البريد المصرى.

أسرعت بزيارة عدد من السفراء الافارقة المعتمدين لدى مصر، ودعوت كل واحد منهم أن يسلمنى دليلا، أى قوائم بأسماء الشركات والهيئـات.. ـ الخ بل البيانات اللازمة، حتى يكون للجامعة مركز للمعلومات فتنطلق من واقع هذه البيانات بعملية المراسلات. وكانت المفاجأة غير المتوقعة. فطائفة منهم قالت أن فى حدود ما لها من معلومات فإن مثل هذه القوائم غير متوفرة فى العاصمة، ومن ثم فلا جدوى من انتظار الحصول على أمر لاوجود له. فى حين أبدت طائفة أخرى استعدادها للكتابة إلى الدوائر الرسمية لاعداد هذه القوائم، إلا أن هذا الاستعداد كان مصحوبا بابتسامة ذات مغزى لاسيما لما أردف السفير قائلا أنه لا ينبغى أن أعلق آمالا كبارا على سرعة الاستجابة لطلبى، أو حتى وصول القوائم فى موعد مناسب. لا أخفى عليك إنى أصبت بإحباط شديد، وأطلت النظر إلى خريطة القارة السوداء المعلقة فى مكتبى، كمن يسعى إلى التغلغل إلى أعماقها، كما فعل ليفنجستون ومرشان وستانلى.. الخ من كبار المكتشفين، لا بحثا عن مصادر وروافد الأنهار ومسالك الطرق فى الغابات والأدغال، وإنما عن هذه الطائفة من الشباب الافريقى الذى قد يعنيه أن يلتحق بجامعة سنجور، وهى الطائفة التى قد تمسك يوما بمقاليد الأمور فى بلادها، وإذا بى أصيح..

قاطعنى صديقى ضاحكا ساخراً فقال:

* لقد وجدتها.. وانطلقت تجرى فى الشوارع تصيح كما صاح ارشميدس فى قديم الزمان قد وجدتها.. أى والله.. وجدت ضالتى، وعثرت على ما كنت أنشده. اقسم بالله أنى وجدت الحل للسر الغامض، وكشفت طلاسم ذلك المجهول الذى حير العقول.. كما كشف شامبليون طلاسم حجر رشيد.

هتفت فى صاحبى غاضبا، وأنا أزجره بشدة قائلا:

* ألا تتوقف عن إتيان هذه الحركات الصبيانية، والصياح صيحة المراهقين فى حين أنك بلغت أرذل العمر!! ماذا حدث، هل مسك مس من الجنون؟؟؟ أين وقارك وأين رزانتك، وهى الصفات التى يتزين بها عادة الشيوخ؟؟

قاطعنى صاحبى مرة أخرى فقال:

* أرذل العمر.. وقار... رزانة.. الشيوخ. ما كل هذه الكلمات التى تفوهت بها؟؟ أتراك وأنت تعمل مع مجمع الخالدين، ارتديت لباسهم، وامتشقت حسامهم، ووضعت القبعة ذات الريش فوق رأسك، واخالك، إنك أصبحت بدورك من الخالدين. أو إنك تنظر إلى القوم من عليائك، وتنظر إليهم فتحدثهم من منبر الحكماء، ومن ثم لا تقبل إلا أن تتحدث مع أمثالك من الشيوخ والحكماء، فتود أن تضمنى إلى خليتك، فتعدنى من أتباعك ومريديك، فتريد أن أكون شيخا حتى أكون حكيما. كلا ثم كلا، لن أصبح شيخا يا أبا الحكمة، لاتتعجل مرور الأيام والسنين،

فمرورها آت لاريب فيه، ولكن هناك فسحة من الوقت دعنا ننعم بها قبل أن نلج قاعة الشيخوخة ونعتلى أحد منابرها. دعنا نمزح ونضحك، أليس الضحك نعمة أسبغها الله على عباده، بل الضحك هو الذى يفرق الانسان عن الحيوان، أتراك نسيت أنك حيوان... ضاحك !!

دعك من فلسفة الحياة، واقبل على المداعبات التى نحتاج إليها بين آونة وأخرى لتنزل بردا وسلاما على هموم الحياة، فتخفف من وطأة تحمل أثقالها. دعك من ذلك، وحدثنى عن الحل الخطير الذى توصلت إليه للخروج من المأزق الذى صادفته؟؟

قلت لصاحبى:

* بقدر امتعاضى لما سقت من ملاحظات، بقدر إعجابى لما صدر عنك من نقد. إنك تقول الصدق، وتنطق بلسان الحكمة الذى أغبطك عليه، فإن ظاهرة الشيخوخة المبكرة أو السن الناضج قبل الأوان ظاهرة قاسيت منها على مدار عمرى كله، إذ شغلت مناصب وتبوأت مراكز كان لكل منها مظهر اجتماعى، وقالب عهدت نفسى إلا أخدشهما، وكان الثمن الذى أديته من أجل الحفاظ على هذه القوالب، أن ضحيت بالشباب ومرحه ومغامراته وانطلاقاته.. الخ.

أجل، وجدت الحل. وجدته فى دليل تليفونات عواصم أهم الدول الافريقية.

كنت أستعير من سفراء هذه الدول، دليل التليفونات، واعكف مع مساعدتى السيدة ألفت عزت على نقل عناوين أهم الشركات والهيئات، وتلك هى التى نخاطبها بريديا بإرسال مظروف يحتوى على كتيب

يتضمن معلومات عن الجامعة، والشروط التى يجب توافرها فيمن يتقدم للالتحاق بأى قسم من أقسام الجامعة. ونطلب فى هذا الخطاب أن تقوم الشركة أو الهيئة، بنشر وتوزيع هذه البيانات على العاملين بها، وأن يتم الاتصال بنا بمكتبنا فى القاهرة للحصول على أية إيضاحات، أو لموافاتنا بملف كامل لأى مرشح يود الالتحاق بالجامعة، وفى حالة استيفائه للشروط يقبل المتقدم للمسابقة التى ستقرر قبوله من عدمه.

لك أن تتصور حجم العمل الذى أنجزته السيدة ألفت عزت بمساعدة سكرتيرة واحدة فرنسية من أصل جزائرى فى مخاطبة ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ شركة أو هيئة، وذلك فى عشرين دولة على الأقل من الدول الافريقية. وليت الأمر اقتصر على إرسال من ثلاثة إلى أربعة آلاف خطاب دورى بهذه المعلومات، ومن واقع عناوين التليفونات التى اشتركت بتواضع معها فى استخراجها من الأدلة، بل تعداه إلى ما يأتى:

١ ـ تلقى خطابات الاستيضاح والرد عليها.

٢ ـ تلقى طلبات الترشيح، وإعداد ملف لكل مرشح، والكتابه إلى من ينقصه مسوغ من المسوغات المطلوبة للتعجيل بإرسالها.

٣ ـ إرسال هذه الملفات وقد قارب عددها الألف إلى باريس، حيث قامت لجنة من رئيس الجامعة وبعض الأساتذة المعاونين بمراجعة أوراق الملفات، والمسوغات، والنظر فى مدى مطابقتها للشروط المعلن عنها فى إعلان الالتحاق.

٤ ـ تلقى الملفات التى قبلتها اللجنة فى باريس، للكتابة إلى الطلبة المقبولين فى مختلف الدول، وإعلانهم بموعد ومكان عقد المسابقة فى عاصمة كل دولة من الدول.

٥ ـ تلقى أوراق الإجابة من مختلف لجان الامتحان فى الدول المختلفة، وترتيبها، وتصنيفها، ثم إرسالها إلى باريس لتقوم اللجان الفنية بتصحيحها.

٦ ـ تلقى نتائج المسابقة من باريس، وإعلانها لكل واحد من المتقدمين للمسابقة، وإعلانهم بموعد انعقاد لجنة الامتحان الشفوى فى عاصمة كل دولة، أو بتجميع بعض المتسابقين فى عاصمة من العواصم الأفريقية الكبرى.

وأن أنسى فلا أنسى تلك الأيام الأولى التى أعقبت إرسالنا للخطابات المتضمنة طلبات الترشيح، وانتظارنا لما يرد منها. لا مراء أنها كانت من الأيام العصيبة التى صادفتنا إذ كنا إزاء مخاطرة فريدة من نوعها، ذلك أن مستقبل الجامعة متوقف إلى حد بعيد على مدى التجاوب فى أوساط الشباب الافريقى مع رسالة الجامعة. وكانت الحصيلة من الخطابات الواردة فى الأيام الأولى ضئيلا، حتى أن رئيس الجامعة، وهو يحدثنى هاتفيا من وقت لآخر من باريس، كنت ألمس منه تشككا من نتيجة هذه الحملة.

بيد أن الأمر ما لبث أن تغير تماما على مدى الأيام التالية، وكان ساعى البريد وهو يزورنا كل صباح يدخل هاشا باشا وهو يصيح اليوم ٣٠ خطابا، ثم يعقبه فى اليوم التالى ٥٠ خطابا ثم ١٠٠ ... الخ، حتى بلغت طلبات الترشيح فى يوم واحد أكثر من مائتى خطابا. أصبح ساعى البريد فردا من أسرتنا الصغيرة يشعر بالفخر، ويمتلئ فؤاده غبطة لنجاح هذا المشروع، الذى كان يعتبره مشروعا قوميا، تقبلت مصر كل التحديات لإقامته على أراضيها، وذللت كل الصعاب من أجل نجاحه. كم كانت سعادة

مساعدتى السيدة ألفت عزت، وهى تفض هذه الخطابات التى وردت من ما يزيد على عشرين دولة افريقية، وراحت تدون الأسماء والبيانات على الكمبيوتر، ومالبثت أن أصبحت بعد حين خبيرة فى ترديد الأسماء الافريقية، وهى لاتخلو من صعوبة فى نطقها، بل أمست تعرف من أسماء أصحابها إلى أية دولة من الدول الافريقية ينتمى كل واحد منهم. لم نشعر بعناء العمل طوال ساعات النهار وبعض أطراف الليل، ونحن نفرز الطلبات، ونصنفها، وندون بياناتها، ونجيب فى الحال على ما تضمنه بعضها من استيضاحات، أو مزيد من البيانات.

وكان مما أثلج قلوبنا، ما كتب لتجربتنا من نجاح باهر، لا سيما إذا قورن بعدد الطلبات الهزيلة التى وردت إلى الأكاديمية فى باريس، استجابة لما نشرته كإعلانات فى الجرائد الفرنسية اليومية كبيرة الانتشار فى الدول الافريقية الفرانكوفونية. ومهما يكن من شئ، فإن هذا النجاح الذى حققناه فى مد الجسور ما بين جامعة سنجور من ناحية، والشباب الافريقى فى الدول المختلفة من ناحية أخرى، وضع الأسس الرشيدة للرسالة التدريبية للجامعة، وهى الأسس والقواعد التى لا تزال الجامعة تتبعها حتى يومنا هذا فى جذب المرشحين الجدد، ثم اختيار أفضل العناصر من واقع المسابقات التى تجرى فى هذا الشأن.

ومما هو جدير بالذكر، أن الالتحاق بالجامعة يتم فى حلقات عدة، أولها ما ألمعنا إليه من الدعوة إلى تقديم طلبات الالتحاق، ثم يعقبها تلقى أوراق ومسوغات الالتحاق ثم يرسل إلى من توافرت فيه الشروط، دعوة لحضور المسابقة التى اختارت الأكاديمية الفرنسية مقرا لعقدها سفارة فرنسا فى كل دولة تقدم فيها بعض المرشحين للانضمام لسلك التدريب، فيما

عـدا بطبيعة الحال مصر، حيث عقدت المسابقة بمكتب الجامعة فى القاهرة.

وتلى الحلقتين الأولتين الحلقة الثالثة، التى تتمثل فى إرسال إجابات المتسابقين إلى مكتب الجامعة بباريس ـ بمقر الأكاديمية الفرنسية ـ وحيث تم انتداب مجموعة من الأساتذة الفرنسيين لإجراء عملية التصحيح. وعكفت لجنة خاصة من رئيس الجامعة والعضو المنتدب، وبعض أعضاء مجلس الادارة على إعداد النتيجة، والتأكد قبل إعلانها بالقياس لمن نجح من المتسابقين، من أن مؤهلاتهم الجامعية فى بلادهم تعادل المؤهلات التى نص فى الاعلان على ضرورة الحصول عليها كشرط أساسى من شروط قبول الأوراق ودخول المسابقة.

وتنتهى عملية الاختيار، بإرسال النتائج إلى مكتب الجامعة بالقاهرة، حيث قمنا بإبلاغ كل من نجح فى المسابقة بنتيجته، مع إخطاره بموعد عقد الامتحان الشفهى أمام لجنة ستتواجد ببلده لهذا الغرض.

وها هو ذا صديقى يبتسم فجأة ابتسامة عريضة، ويصفق بيديه، ويقول:

* وهكذا ألتحق الطلبة بالجامعة، وانتظموا فى الدراسة، وعاشوا بمصر فى التبات، وانتهى كل شئ بسلام، وآن الأوان أن يسدل الستار. ولكن حذارى أن تسدله قبل أن تقص على قصة «المصعد»، إنى أحذرك ياصاحبى، فلن تفلت منى قبل ....

نظرت إليه مشفقا، ولم أتمالك نفسى فقلت:

* لم أكن ياصديقى أتصورك بهذه السطحية، وضيق صدر، ونفاد صبر. إنى كنت احسب وأنا أخوض فى تفاصيل وقائع إقامة جامعة

سنجور، أنك تعيش معى أحداثها، وتثير وقائعها جم اهتمامك، وتدرك ماأحاط الجامعة من ظروف وملابسات، والجديد فى إقامة جامعة إقليمية للدول الناطقة بالفرنسية فى دولة غير فرانكوفونيه. لكن خاب ظنى ، حين اكتشفت الآن أنك متسرع لإنهاء الرواية، كأنك مللت حديثى، وأصبح سرد باقى أحداث فصولها أمرا لا يعنيك، وتريدنى أن أعفيك من ذكره، وأريحك من متابعته. وكأنك تقول لى أنك كنت تود أن أنهى حكايتى بسرد وقائع المصعد، أما كل ما ذكرت فهو قول هراء، تحملت فوق طاقتك لسماعه، ولولا ما شببت عليه من أدب وطيب خلق، لكنت صحت فى وجهى كفى ثم كفى !!!.

كلا يا صاحبى، إنى مصمم على سرد باقى الوقائع، وهى ذات أبعاد ومغزى خاص. إن كان قد عيل صبرك، وضقت ذرعا بما أقول وتريد أن تصل إلى قصة المصعد، فلن أمكنك من ذلك، وستعرف ما أنت شغوف بمعرفته حينما يجئ الأوان.

قال صديقى:

* حنانيك يا أخى!!! لا تغضب فتندفع فى اتهاماتك لى بالسطحية وضيق الصدر. إنى ومنذ بدأت تسرد علىّ أحداث روايتك، وأنا جد شغوف بتتبع كل تفاصيلها، ولعلك لاحظت أكثر من مرة انفعالاتى فى مواضع عديدة، مما يدل على منتهى تجاوبى ومعايشتى لكل ما تحكى وتقول. ولكن دعنى أصارحك القول يا صاحبى، إن روايتك تحتوى على العديد من المفاجأت، وفى كل مرة أحسب أنها قاربت النهاية، وبلغنا ختامها، وإذ بأحداث جديدة تبزغ فى الأفق، وكأنك ساحر يدخل يده فى

جيبه، وفى جعبته كل جديد وطريف. أحداث روايتك تذكرنى إلى حد بعيد بما قاله الشاعر ابراهيم ناجى فى قصيدته «رواية»، عندما قال:

هو مسرح وانفض ملعبه ... لم يبق لا عين ولا أثر
ورواية رويت وموجزها ... صحب فضوا وأحبة هجروا
عبروا بها صورا فمذ عبروا ... ضحك الزمن وقهقه القدر

ياصاحبى، إذا كانت لروايتك فصول أخرى لم تسرد بعد احداثها، فلا تبخل علىّ بقصها، فكلى آذانا صاغية، ونفسا شغوفة بالاستماع إليك. فمسرحك فيما يبدو لن ينفض، وسيظل ذكرى وأثرا طيبا، حتى لو انفض صحبه وأحبة هجروا !!!

قلت:

* دعنى اعتذر لما بدر عنى من كلمات ما كنت أقصد مضمونها ومحتواها. أنها لا تعدو أن تكون فقاعة انفعال تسربت بدون وعى، واندفعت متسللة دون استئذان. صدرت عفوا حينما قاطعتنى، وكنت على وشك أن أسرد على مسامعك من الشئون العملية التى صادفناها ما كان سيثير اهتمامك. أجل أن ثمة أمور ثلاثة تستأهل أن نقف بها ونتحدث عنها إذ كما سبق أن ذكرت فهى ذات مغزى خاص. أولها تدابير سفر المبعوثين وتمويل تكاليفها.

ثانيها العقبات التى اعترضت دخول هؤلاء الوافدين إلى الأراضى المصرية بمناسبة انتشار مرض ضعف المناعة والمسمى بالإيدز. ثالثهما تدبير أماكن لإقامة الوافدين من الشبان والشابات.

obeikandl.com

-١١-

أما عن الأمر الأول فهو سفر الوافدين من بلادهم إلى القاهرة، وهو شأن لم يمثل فى جانب منه، ألا وهو الحصول على تأشيرة دخول من القنصليات المصرية فى عواصم الدول الافريقية أية مشكلة. وإنما اصطدمنا بعقبة كادت تقف حائلا دون سفر هؤلاء الوافدين، ألا وهى تمويل قيمة تذاكر السفر بالطائرة إلى القاهرة.

قاطعنى صديقى فقال:

* وما طبيعة المشكلة التى صادفتكم فى هذا الصدد، أليست الجامعة متكفلة بكل ما قد يتحمله الدارس بالجامعة حين يترك وطنه وحتى عودته إليه، بما فى ذلك تكاليف السفر؟؟

قلت:

* إن ما تقوله ياصديقى يتفق والحقيقة، إذ أن الملتحق بالجامعة إذ لم نوفر له مصاريف الانتقال إلى مقر دراسته، وأردنا أن نحملها له، فلا عجب أن واجهتنا مشكلة امتناع الغالبية العظمى من الطلبة عن السفر إلى مصر. أنبرى، للأسف الشديد، بعض الفقهاء فى باريس، فأفتوا بأن مصاريف

البعثة لا تتضمن مصاريف السفر، والتى ينبغى على الطالب أن يتحملها، وأكد مدير «الصندوق» أنه لا يستطيع تدبير الاموال اللازمة لهذا الغرض، أو إن كان لزاما أن يتكبد عبء السفر، فلعله يقتصر على سفر القادمين من باريس فقط دون غيرهم من القادمين من الدول الافريقية ويمثلون الأغلبية العظمى.

ومرة أخرى، يسطع موقف مصر بدورها النبيل فى إقامة هذه الجامعة، إذ توصلت إلى اتفاق مع السفير أحمد طه الأمين العام للصندوق المصرى للتعاون الفنى لافريقيا، على أن يقوم الصندوق، وعلى سبيل المعونة، بتحمل مصاريف سفر الوافدين من الدول الافريقية على متن طائرات شركة مصر للطيران. وتم تدبير وسيلة الانتقال إلى القاهرة بفضل معونة «الصندوق المصرى» وأريحية مصر. لعلنى أبغى من وراء ذكر هذه الواقعة، أن أذكر الفضل لأصحابه، إذ عهدنا فى الآونة الأخيرة، اتجاها إلى طمس الحقائق وإنكار الفضل، بل يصل الإثم إلى نسب الفضل لغير صاحبه، فما أكثر الأدعياء فى جيلنا المعاصر!!!

إنه لمما يستأهل التذكير فى هذا المقام، أن مصر إلتزمت فى مؤتمر داكار للدول الناطقة بالفرنسية، بتوفير مقر للجامعة بمدينة الاسكندرية، ولم تلتزم بأى أمر دونه. بيد أنها، ومصر دائما دولة العطاء، لم تدخر وسعا فى تقديم كل المساعدات المادية والمعنوية لإقامة هذه الجامعة، وتدبير الامكانيات التى تتيح لها فرص النجاح فى أداء رسالتها. وفى اعتقادى أن مصر، ومصر وحدها، لعبت الدور الرئيسى فى إقامة جامعة سنجور، وهو أمر أراد البعض أن ينكره، ورغب البعض الآخر فى التعجيل بإقصاء مصر عن أى دور مصرى فى الجامعة بمجرد افتتاحها.

أما الأمر الثانى، فيتعلق بتدابير الوقاية من مرض الايدز، وذلك بمنع دخول حامليه إلى الأراضى المصرية. لقد قدم الفوج الأول من الدارسين للجامعة فى اكتوبر سنة ١٩٩٠، ولم تكن وسائل الاعلام قد تناولت بعد خطورة هذا المرض، على نحو ما فعلته فى السنوات الأخيرة، إلى حد أنها تنبأت بأنه فى السنوات الخمس القادمة سيصل عدد الموتى من المصابين بمرض الايدز فى العالم إلى عشرات الملايين من البشر.

وبذلك اشترطت السلطات المصرية ضرورة فحص القادمين من الدول الافريقية فحصا دقيقا، وإجراء التحاليل الطبية التى تثبت سلامتهم من المرض ليسمح لهم بدخول مصر. ولما قمنا بإخطار الوافدين بضرورة إجراء الفحوص الطبية قبل دخول مصر، اصطدمنا بعقبات عديدة، منها أن إحدى الدول رفضت سفر رعاياها ـ وكان عددهم خمسة افراد ـ بدعوى أنها لا تعامل الوافدين من مصر بالمثل بإجراء الفحوص عليهم، ومن ثم لاتقبل إجراء الفحوص على رعاياها. وثمة اعتراض آخر صادفناه، وهو رفض بعض الوافدين لإجراء الفحوص، بدعوى أنهم يحملون شهادات طبية تثبت خلوهم من الاصابة بمرض الايدز. وإزاء رفض السلطات المصرية لاعتماد هذه الشهادات، اضطروا جميعا لإجراء الفحوص عند وصولهم القاهرة. وأسفرت الفحوص عن سلامة جميع الوافدين فيما عدا اثنين، تم ترحيلهما فورا إلى بلادهم على نفقة الجامعة. ومن الغريب أنهما كانا يحملان شهادة من بلادهما بخلوهما من الإصابة بالمرض.

ولا يخفى مدى تأثرنا العميق لما واجهتنا السلطات بإصابة اثنين من الوافدين بالمرض إذ ترتب على الأخطار ضرورة العمل على إبلاغهما بقرار

الترحيل، بسبب ثبوت الإصابة بالمرض. وهو أمر كان فى غاية الصعوبة نفسيا، إذ أن إعلانهما بذلك كان بمثابة إبلاغ فرد ما بصدور الحكم عليه بالإعدام، وعليه أن يترقب تنفيذه فى أجل لايعلمه إلا الله!!!

بقى الأمر الثالث، ألا وهو إسكان الطلبة وطالبات الجامعة. اتجهت النية فى بادئ الأمر إلى أن يقيم الطلبة فى دار الطلبة التابع لكلية سان مارك الفرنسية بالشاطبى وهى الدار المخصصة أصلا لإقامة طلبة الكلية المغتربين ممن لا يقيم ذووهم بالاسكندرية.

وقد وجدت من الأب اليسوعى بولاد كل تعاون صادق، فوافق أن يخصص خمسين غرفة لإقامة طلبتنا، مقابل أجر زهيد مساهمة من الكلية فى تحقيق رسالة الجامعة والفرانكوفونية.

بيد أنه لما كان عدد الطلبة المقبولين فى الدفعة الأولى يبلغ تسعين طالبا، فقد تم تأجير أربعين غرفة أخرى فى فندق على شاطئ البحر، وبذلك لم تمثل عملية إسكان شبان الجامعة أية مشكلة. فها هم أولاء يقيمون سواء فى كلية سان مارك بالشاطبى أو بالفندق، وحيث يتناولون الإفطار. أما عن وجبة الغذاء، فتقوم الجامعة بتوفيرها لهم بمطعم الجامعة، والذى زود مطبخه بأحدث المعدات ـ وهو المطبخ الذى تكلف مليونين من الفرنكات ـ ويقدم وجبة شهية يتناولونها فى المطعم ذى الديكور الجميل، والمرفق به صالونات مزودة بمقاعد وثيرة، وحيث يتسامرون، ويشاهدون برامج التليفزيون، أو يتبارون فى لعب كرة الطاولة، أو الشطرنج.. الخ، فى مكان خاص إلى جانب الصالونات.

أما عن الفتيات اللائى التحقن بالجامعة ، ولم يزد عددهن عن عشر،

قادمات من المغرب وتونس وفرنسا والسنغال، فقد رأينا من المناسب أن نستأجر لهن شقتين مفروشتين فى عمارة سكنية، بالدور الخامس فى حى لوران، وهو من أرقى إحياء الاسكندرية.

وغنى عن البيان أن الشقتين مزودتان بمطبخ مما يسهل لهن إعداد وجبة الإفطار أو العشاء، أما عن وجبة الغذاء فيتناولنها مع زملائهن بمطعم الجامعة. ولقد حسبنا أنه الحل الأمثل الذى اهتدينا إليه، لا سيما وإنهن أبدين كل الارتياح، والإعجاب بالشقتين. ولكن، ما لبثنا، إن واجهتنا مشكلة لم نكن نعمل لها أى حساب، بل تسببت فى تفجير أزمة، استغلها الحاقدون، فى العصف بأركان الجامعة غداة افتتاحها، واستخدمت كذريعة لحركة الانقلاب التى حدثت بعد أسبوع من يوم الافتتاح.

وانطلق صديقى صارخا:

* على رسلك ياصديقى. ماذا دهاك حتى تلقى بقنابل الإثارة عند كل منعطف طريق. قذفت منذ برهة، فى ميدان أحداث الرواية، بحادث المصعد الذى كان يستقله الرؤساء، ثم أحجمت عن كشف النقاب عن كنهه، والخوض فى تفاصيله، ودعوتنى إلى التزام الصبر وعدم سبق الأحداث، واعدا أنك ستعود إليه فى حينه. وها أنت ذا تتحدث عن انقلاب!! أتراك سترجئ مرة أخرى الحديث فى هذا الشأن الخطير، بدعوى أنه سيجئ موعد سرد أحداثه فى حينه. لا أخفى عليك أنى ضقت بك ذرعا، ولكنى كما هو واضح أنا الطرف الضعيف فى هذا الحوار فأنت الراوى وأنا المنصت، وأنت المتحدث وأنا المستمع، وأنت وحدك الذى تملك العطاء ما دمت وحدك الذى عاصرت أطراف الرواية ووقائعها، وأنت وحدك الذى بديكتاتوريتك تقدر أن تمتنع عن

الاسترسال فى الحديث، وتكتفى بما أعطيت دون أن ينازعك فى قرارك أحد!!!

سمعا وطاعة ياصاحبى، سأنتظر. ولكن أسرد على الأقل وقائع الحدث دون أن تتجاوزها، تاركا أنباء الانقلاب إلى الوقت الذى تشاء أن تبوح بأسراره.

قلت:

* يروق لى ما تتمتع به فى بعض الأحايين من ذكاء فطرى، وخير دليل على ذلك أنك أدركت أنى لست بقائل ما أنوى قوله إلا فى وقته وزمانه، وأنه أحرى بك أن تتريث ولا تتعجل. ألم يقل القطامى:

قد يدرك المتأنى بعض حاجاته وقد يكون مع المستعجل الزلل

على أية حال سانزل عند رغبتك، وألبى طلبك، فاقص عليك قصة «الفتيات والترام». ماكاد يكتمل عقد الوافدين من الدول الفرانكوفونية المختلفة للالتحاق بجامعة «سنجور»، وقبل بدء الدراسة بأسبوعين، حتى تم التعارف بين أعضاء هذه الأسرة الكبيرة، وراح كل يقص على زملائه العديد من الحكايات عن موطنه، ونشأته، ودراساته الجامعية، وأسفاره ورحلاته ومغامراته، والعديد من المعلومات التى لو سهر أحدهم على جمعها لكانت موسوعة حية ووافية، بل وواقعية لحياة شباب تآلفوا سريعا بين أحضان جامعة سنجور. جامعة ستغرس فى هذا الشباب نبتا جديدا على مدى عامين، وستتوطد فى خلال هذه الفترة العلاقات الأخوية. تلك العلاقات التى كنت أعول على نمائها كثيرا فى مناخ من الضيافة المصرية الاصيلة، لتحصد مصر عند عودة الضيف إلى وطنه ثمار المحبة، والاعتزاز

بمصر، وما يلبث أن يكون لمصر فى قلوبهم رصيد من المحبة، قد نلمسه لمسا محسوسا فى يوم يتبوأ فيه خريجو الجامعة المناصب القيادية فى بلادهم، ويصبحون بوفائهم خير دعاة لمصر.

ولئن كان توطيد العلاقات بين شباب الجامعة من الأمور التى ننشدها ونسعى إليها، بيد أنه يبدو أن حماس التعارف فى الأيام الأولى دفع فتيات الجامعة إلى دعوة بعض زملائهم لزيارتهن بمنزلهن، حيث أقمن حفل سمر على شرف ضيوفهن. ويبدو أن الأمور لم تسر على نحو الخطة المرسومة، فقد أقبل الزملاء إلى مسكن الطالبات عن منتصف الليل، ولما اعترض البواب على صعودهم إلى مسكن الطالبات فى هذه الساعة المتأخرة عملا بما جرى عليه العرف فى دولة شرقية حريصة على الالتزام بالقيم والأخلاق الحميدة، ما لبث الطلبة ـ وانضم إليهم الزميلات ـ أن أحدثوا ضجيجا عاليا للاحتجاج على موقف البواب. وآفاق سكان العمارة مذعورين من نوم عميق، ولم يجدوا مندوحة من الشكوى إلى الشرطة طالبين تدخلها، حتى يعود الهدوء والسكينة إلى العمارة التى تسكنها عائلات محافظة. وتدخلت الشرطة، وحررت محضرا بإثبات الحالة، وشدد على المشكو فى حقهم بعدم العودة إلى إقامة مثل هذه المشاجرات، واحترام تقاليد هذا البلد.

وما من شك أن هذه الحادثة كان لها وقع سيئ فى نفوس الطلبة والطالبات، واعتبروا بعد تحريض الطالبات، تدخل الشرطة تدخلا فى حرياتهم الشخصية، وأن أحلامهم التى كانت تراودهم بقضاء أجمل الأوقات خلال الفترة التى سيقضونها فى مصر قد تبددت، وذهبت أدراج الرياح. وأضمر بعضهم الشر، ولا سيما الفتيات، وراحوا يذيعون بين

زملائهم أنه لا حرية فى مصر، وأنهم سيخضعون طوال إقامتهن فى مصر لرقابة بوليسية صارمة. بل تجاوزت بعض الفتيات كل الحدود، يوم افتتاح الجامعة، حينما أقدم مراسل جريدة الموند الفرنسية على استطلاع رأى الأساتذة والطلبة فى أحاديث صحفية حول انطباعاتهم بمناسبة إقامة هذه الجامعة. وإذ بهن يدلين برأيهن، وبدلا من أن يذكروا فضل مصر ويشيدوا بكل ما أعد لهن من إقامة ودراسة جامعية على أعلى المستويات، صرحوا بأن ثمة حجرا على إقامة الفتيات، على نحو أنه لا يصرح لهن باستقبال ضيوف فى منازلهن، وهو أمر يتنافى، على حد قولهن، مع الحريات التى كفلتها كل دساتير الدول. وغنى عن البيان أن هذه المجموعة من الفتيات أغفلن، عن سوء قصد ورغبة فى الانتقام، ذكر الحقيقة، وفاتهن مجموعة من الاعتبارات الجوهرية التى ونحن نسوقها تفند تماما مزاعمهن.

جاءت الفتيات إلى مصر فى بعثة دراسية، تتكبد الجامعة كل مصاريفها، ومن ثم لا يتحملن أى عبء مالى، فضلا عن أن الجامعة تعدهن ليصبحن من القيادات الإدارية فى بلادهن. وعليه فلا يتصور والحال كذلك أن يحسبن أن قدومهن إلى مصر هو بقصد السياحة ولغرض الترفيه، وأن ثمة أخلاقا وسلوكيات يجب الالتزام بها باعتبارها ركيزة القيادات الادارية. والجامعة لاتقف أبدا فى وجه توطيد العلاقات، وإقامة حفلات السمر، لكنها ترى أن المكان المناسب هو ولا مراء فى نادى الطلبة بالجامعة.

ناهيك عما حدث من إهدار لعنصر جوهرى فى هذه القضية، ألا وهى أن الجامعة وهى توقع اتفاقية المقر مع الحكومة المصرية، التزمت بأحكام المادة ٨، والتى تقضى:

«١ ـ تلتزم الجامعة والعاملون والدارسون بها بالاحترام الكامل لكافة القوانين واللوائح والنظم السارية فى دولة المقر..»

وما من شك فى أن احترام العادات والتقاليد للشعب المصرى وقيمه الشرقية الأصيلة هو أمر واجب الالتزام، وفيما أقدمت عليه فتيات الجامعة ما يتعارض مع الالتزام المنصوص عليه فى الاتفاقية، لا سيما أن الشقتين المستأجرتين هما باسم الجامعة، ومن ثم فإن أى تصرف شائن لا بد أن يمس الجامعة أصلا.

ليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل ما لبثت أن تقدمت الفتيات بشكوى إلى رئيس الجامعة تطلبن فيها الانتقال إلى سكن آخر، بدعوى أن الضجيج الذى يحدثه الترام، والذى يمر أسفل العمارة السكنية التى يقمن فيها، يقلق راحتهن، ويثير أعصابهن، ويحول دون انصرافهن إلى الاستذكار والمطالعة. وحدثنى رئيس الجامعة فى هذا الشأن، فأوضحت له أن هناك مئات من العقارات ممتدة على جانبى خط الترام، يسكنها آلاف من البشر، ولو كان الترام يقلق راحة السكان على امتداد خمسة عشرة كيلو مترا، لظلت هذه العقارات مهجورة تنعى من بناها، فى حين أنها على العكس من ذلك نراها مكتظة بالسكان.

فضلا عن أن الفتيات أعجبن بمسكنهن أول الأمر، ولم يبدو أن ضجيج الترام يقلق راحتهن، وإذا فجأة يصبح الحال غير الحال، بعد حادثة منع دخول ضيوف الفتيات بعد منتصف الليل، فشعرن أنه لا أمل لهن بعد ذلك فى استقبال ضيوفهن فى هذا المنزل، وسكان العمارة يحسبون تصرفاتهن عليهن.

ومن ثم وجدن أن أيسر الحلول لهذه المشكلة، هو بالانتقال إلى مسكن جديد لعل ألا يصادفهن فيه ما صادفن فى هذا العقار.

وكان موضوع إقلاق «صوت الترموای» هی الحجة التی یتذرعن بها لطلب الانتقال إلی مسکن جدید. علی أیة حال أبدیت استعدادی للنظر فی الشکوی، بل البحث لهن عن مسکن آخر، شریطة أن یتم التعاقد مباشرة بین مالك العقار الجدید والفتیات، ولا یکون فی هذه المرة باسم الجامعة، حتی لا تتعرض سمعتها لما قد یخدشها.

وبعد یومین من یوم الافتتاح، وسفر رئیس الجامعة إلی باریس فی أجازة قصیرة، فوجئت بنائبه یحدثنی فی هذا الشأن، موضحا أنه حقق فی هذا الأمر مع الفتیات، ولمس من حدیثهن معه أن بعضهن علی وشك الإصابة بانهیار عصبی، نتیجة لما یسببه «الترموای اللعین» من إقلاق شدید یرهق أعصابهن المرهفة، وأنه لو استمرت إقامتهن فی هذا المسکن فإن العواقب قد تکون وخیمة. وعجبت لتدخل «النائب» فی أمر حسبت أنی قمت بتسویته مع «رئیس الجامعة»، ولا محل لإثارته مرة أخری فی فترة غیاب الرئیس والتی لن تتجاوز أسبوعا. یضاف إلی ذلك أن «النائب» کان بعیدا عن المسرح خلال الشهور الثلاثة السابقة علی الافتتاح، ولم یشترك فی أی عمل من الأعمال الإنشائیة ولا التنظیمیة خلال أصعب الأوقات فله العذر ألا یعرف بعض دقائق الأمور، وتفاصیلها، والتی کنت أواجهها وحدی، وأتحدث فی بعضها مع رئیس الجامعة.

وعلی أیة حال، أعدت علی مسامعه قصة «الفتیات والترام»، وأکدت له فکرة تجاوبی مع فکرة انتقالهن إلی مسکن آخر ـ علی الرغم من عدم اقتناعی بالاتهام الذی وجه إلی «ترموای الاسکندریة العجوز»، ومعرفتی بالدافع الحقیقی لطلب الانتقال ـ إلا أنی أری أن یرجیء اتخاذ قرار فی هذا الشأن، إلی حین التحدث فیه مع رئیس الجامعة عند عودته بعد أیام،

ذلك أن فى استئجار الفتيات لمسكن باسمهن سابقة قد تدفع الطلبة المقيمين بكلية سان مارك، أو بالفندق، للمطالبة بالمعاملة بالمثل، فنعدل بذلك عن سياسة الإسكان التى وضعناها وسارت على ما يرام. فضلا عن أن الأمر يحتاج إلى البحث فى النفقات الإضافية التى ستتحملها الجامعة فى ضوء هذا الإجراء. وانتهى الأمر عند هذا الحد، إلى أن وقع الانقلاب..

قال محدثى:

* تأكد أنى لن أسألك الآن عن الانقلاب. لكنى حتى أثبت لك حسن متابعتى لفصول روايتك، عنّ لى سؤال أود أن أوجهه إليك، وأنا على ثقة من أنك ما كنت ستمل الحديث فيما سأسألك فيه. إن سؤالى ينصرف إلى هيئة التدريس، والجهاز الإدارى والمالى للجامعة فكيف تم اختيار أعضاء الهيئة والجهاز؟؟

أجبته على استفساره هذا قائلا:

لعلك تذكر فى مستهل حديثنا إنى ألمعت إلى أن الجامعة تتضمن شعبا ثلاث إحداها لشئون البيئة. لقد اشتركت كندا الفرانكوفونية عن طريق جامعتها «كيوبيك مونتريال» منذ البداية فى الجامعة، وحددت لنفسها هدفا ألا وهو أن تتولى تنظيم دراسات علمية واقتصادية واجتماعية فى شئون البيئة، نظرا لأهمية هذا الموضوع، وباعتباره مشكلة الساعة فى حياتنا المعاصرة، ولا سيما فى القارة الافريقية. وقد أصر ممثل هذه الجامعة الكندية فى اجتماعات اللجنة التحضيرية ـ وهى البروفسور هاد Prof-Hade ـ على ضرورة استقلال قسمه عن الأقسام الأخرى، وأن يتولى

رسم سياسة القسم وتنفيذها عن طريق هيئة من الأساتذة الكنديين، فضلا عن أن الاعتماد الذى خصصته جامعة «كيوبيك ـ مونتريال» وقدره نصف مليون فرنكا، لا يدخل فى ميزانية الجامعة، ولا يؤول إلى «صندوق سنجور»، وإنما يتولى رئيس القسم إنفاقه على قسمه، ويرسل مستندات الصرف والحساب الختامى إلى الجامعة الكندية. ومن ثم ليس لجامعة «سنجور» بالاسكندرية من مهمة بالقياس لهذا القسم، اللهم إلا عملية التنسيق بينه وبين القسمين الآخرين.

أما وقسم من أقسام الجامعة الثلاثة يأتى تمويله من الخارج، ويتم الانفاق عليه من دون تدخل لإدارة الجامعة، فضلا عن أن كل موارد الجامعة ترد إليها من «صندوق سنجور» من تبرعات وهبات لا تتسم بأى استقرار ولا ثبات، لك أن تتصور بعد ذلك الطبيعة المالية والادارية لهذه الجامعة، فهى لاتخضع البته للنظم المألوفة والمتعارف عليها، فهى ذات طراز فريد تتميز به عن دون الجامعات فى العالم، وذلك مما يجعلها جامعة من نوع خاص!!

إن انتهاج الجامعة لهذه السياسة غير المألوفة، والنهج الشاذ سيجعلها ـ على نحو ما صرحت به مرارا وتكرارا ـ عرضة للعواصف والأنواء، ولن تقدر على مواجهتها لأجل طويل.

وإن كان قسم «شئون البيئة» يخضع كلية للجامعة الكندية، فلا غرو أن تتولى هذه الجامعة اختيار الاساتذه ـ وفى ضوء الميزانية المحدودة المقررة لها ـ الذين توفدهم إلى الاسكندرية، وهم أساتذة زائرون لمدد قصيرة لا تتجاوز كل منها شهرين. أما رئيس القسم وحده فهو مقيم بصفة دائمة.

وما يصدق على الأسلوب الكندى، يصدق أيضا على الأسلوب الذى

انتهجته الجامعة بشأن القسمين الأخرين، بمعنى أن الغالبية العظمى من الأساتذة هم من الأساتذة الزائرين لمدد قصيرة، ما يكادون يبدأون فى إلقاء محاضراتهم، والتعرف على طلبتهم، حتى يشدوا عصا ترحالهم، ويتركون هؤلاء الشبان والشابات فى حالة ضياع علمى ونفسى، إذ لا يقدر أى أستاذ مهما كانت شخصيته العلمية أن ينجح فى غرس نهجه العلمى وأسلوب تفكيره فى هذا الوقت القصير الذى يستغرقه برنامجه.

ولئن كان هذا هو الأسلوب المتبع فى الدراسات العليا النظرية فى الجامعات، إلا أنه يجب ألا يغيب عن البال إن الذين ينخرطون من الطلبة فى هذه الدراسات، ليسوا بمتفرغين لها، وإنما يعملون فى وظائفهم، وينصرفون فى المساء إلى حضور المحاضرات، والجلوس إلى حلقات البحث.

ولا شك أن الأمر هنا جد مختلف، فنحن إزاء جمع من الشباب جاء إلينا من دول مختلفة، متفرغا لمدة عامين كاملين، لكى نعده ونؤهله ليصبح من القادة فى وطنه. إن حملة الشهادات الجامعية الذين قدموا إلى جامعة «سنجور» حسبوا أنهم سيلتقون بنخبة من أحسن الأساتذة الذين اختيروا بعناية فائقة، وسيتناولونهم بعنايتهم، ويصبغونهم بصبغتهم العلمية، ويزودونهم بحصيلة خبراتهم، ويعيشون معهم على مدى عامين فى حوار يفضى فى نهاية المطاف إلى تغيير شامل فى أسلوب تفكيرهم، ونظرتهم للأمور العملية، إلى جانب الجوانب العلمية التى سيتزودون بذخائرها.

وإذا كان هناك ـ فى تصورى ـ نقص وشوائب تشوب أسلوب التدريس، واختيار الأساتذة وقصر مدة إقامتهم بين طلبتهم، فهناك أيضا

مآخذ على الجوانب التكميلية للعملية التعليمية، فسهام النقد توجه إلى مكتبة الجامعة ومركز المعلومات بها.

فأما عن المكتبة، فكنا فى العملية الانشائية، قد أعددنا صالات واسعة، زودناها بالخزائن العديدة لتستقبل المراجع من كتب ودوريات ومجلات علمية، فضلا عن المواد التعليمية السمعية البصرية، ومكتبات الميكروفيلم والميكروفيش... الخ. لكن هالنا ـ كما هال أمينة المكتبة الكندية ـ ضآلة حجم وعدد الكتب والمراجع، حتى بدا وضعها شاذا على رفوف قليلة، فى حين ظلت بقية الرفوف، وهى عديدة، تشكو من فراغ فاضح.

ولما لفت نظر رئيس الجامعة إلى ذلك، أوضح أن تأخرا حدث فى طلب هذه الكتب، وأنه سيتوالى ورودها فى الفترة القادمة. ومرة أخرى، وبإطلاعى على الضئيل من الكتب التى وردت، وجدتها تتناول المراجع والكتب المتداولة فى الدراسات الجامعية، بمعنى أنها دون مستوى الدراسات العليا العلمية، فضلا عن أنها تخلو تماما من أية مراجع أو كتب أو دوريات فى شئون التدريب، خاصة مكتبات القضايا والحالات cases، وهى أهم ركائز العملية التدريبية.

هذا، أما عن الحاسبات الآلية، فقد توصل رئيس الجامعة إلى التعاقد مع أهم شركات الكمبيوتر الفرنسية، ولعل هذه الشركة، وقد قدمت بعضها إلى الجامعة على سبيل المنحة، لم تقدم أحدث ما لديها من مهمات.

واستعان رئيس الجامعة بنجله وفريق من زملائة الذين يعملون بإحدى الجامعات الإقليمية الفرنسية، فى وضع برامج لهذه الحاسبات.وما يصدق

على التدريس والمكتبة، يصدق أيضا على برامج الحاسبات، فهى لا تأخذ فى الاعتبار الطفرة الكبرى التى تعرفها مراكز التدريب فى العالم الانجلوسكسونى فى مجال استخدامات الكمبيوتر فى التدريب.

ومهما يكن من شئ، فإن هيئة التدريس والأجهزة الملحقة بها، قد قام رئيس الجامعة بتحديد مرتبات أعضائها وبدلاتهم، وقام باختيارهم، كما اختار الجهاز الإدارى التابع للهيئة كالسكرتيرات والعاملين على أجهزة الكمبيوتر، وهم من غير المصريين. ولئن كنت شخصيا قد توليت اختيار الجهاز الادارى والمالى للجامعة، إلا أن رئيس الجامعة قد حدد مرتبات أعضائه.

ولقد راعى فى وضع الهيكل التنظيمى وتحديد المرتبات، أن يكون التعيين بأقل الأعداد وبمرتبات زهيدة إن قورنت بمرتبات أعضاء هيئة التدريس، بدعوى أن هذا الجهاز من المصريين، ومن ثم أصبح تحديد المرتب وقدره متوقفا على من يشغل الوظيفة، فإذا كان من الفرنسيين أو الأجانب ارتفعت فئاته، وإن كان من المصريين تضاءل المرتب وبدلاته، وهو أمر حاولت بكل الوسائل أن أؤكد عدم شرعيته، ففئة المرتب تحدد لمن يشغل الوظيفة أياً كان شاغلها. فى حين يمكن أن يقرر بدل نقدى للأجنبى إذا شغلها باعتباره بدل اغتراب. وذهب احتجاجى على هذا التمييز أدراج الرياح.

هذا، وحدثنى محدثى مستفسرا عن حكمى على العملية التعليمية من خلال مشاهداتى لما جرى فى الشهور الأولى التى أعقبت إنشاء الجامعة.

قلـــت:

* لقد أفصحت لك عن رأى فى كل جانب من جوانبها وأنا فى مجال الحديث عن كل منها.

بيد عن النتائج العملية التى توصلت إليها، فلا أسمح لنفسى بالخوض فيها، إذ أنى لم أشاهدها، ولم أعش مع التجربة وقتا يتيح لى أن أصدر حكما موضوعيا فى هذا الشأن أنقله إليك.

عاد صاحبى فوجه لى السؤال الآتى:

* أما وقد عاصرت عملية إنشاء الجامعة، ووقفت على كل تفاصيلها، منذ التفكير فى إنشائها حتى يوم افتتاحها، ألم تصادف فكرة إقامة جامعة سنجور ـ وهى جامعة أجنبية فرانكوفونية ـ هجوما من بعض الأوساط، وانتقادات من بعض الطوائف والهيئات؟؟

أجبته قائلا:

* لم أعرف مشروعا صادف ما صادفته «جامعة سنجور» من عقبات، وواجه ما واجهته من هجوم وانتقادات. وكان من توفيق المولى عز وجل، أن استطاع فى وسط هذه العواصف العاتية والأمواج الهائجة، أن يصل فى نهاية المطاف إلى درب الأمان. إنهالت سهام النقد الموجه للجامعة من كل صوب، وتعدد المهاجمون وإن اختلفت الدوافع لكل مهاجم عن قرينه الآخر.

ودعنا نذكر على سبيل المثال من اعترض على المشروع:

* هاهى ذى الحكومة الفرنسية ممثلة فى سفارتها فى القاهرة فى بادئ

الأمر، تؤكد عدم جدوى المشروع، وتشكك فى إقامته. واتجهت الأكاديمية الفرنسية فى أكثر من مناسبة، تؤكد على لسان مسئوليها، عدم الاطمئنان إلى إقامة المشروع فى مصر، باعتبار أن الروتين الثقيل يقف حجرة عثرة دون إقامة المشروعات.

وها هم أولاء بعض كبار المسئولين الذين اعترضوا على اتخاذ مصر مقرا للجامعة، بدعوى أن مصر ليست من الدول الفرانكوفونية، حتى تقام بها جامعة للدول الناطقة بالفرنسية، كما أن منحها مقرا قد يكون سابقة لإقامة جامعات أجنبية كثيرة على الأراضى المصرية.

ناهيك عن الحرب الشعواء التى أشعلها البعض ضد الجامعة، للحيلولة دون اتخاذها مقرا «بقصر القطن». وأن ننسى فلا ننسى بعض الأقلام التى أنبرت فى الصحافة، هجوما على إقامة الجامعة ونذكر منها أكثر من مقال للشيخ الغزالى فى جريدة الشعب، ومقال للدكتور عبد الرشيد صقر بجريدة النور يوم ١٩٩٠/١٠/٢٤ تحت عنوان «لماذا اختاروا مصر.. لإقامة جامعة سنجور؟؟ جاء فيها «.... إننى أتساءل هل ترضى الديمقراطية المتشدق بها فى العالم العربى بتأسيس معقل للكفر فى مصر يسمى «جامعة سنجور» وهى معارضة تماما لآيات القرآن الكريم والسنة المطهرة» ويقول الدكتور عبد المقصود عبد الغنى فى المقال ذاته «جامعة سنجور جامعة استشراقية تبشيرية هدفها الأول تغيير الفكر الإسلامى.. فإن لم تستطع تغييره ـ فعلى الأقل تزحزحه وتشوشه، ولذلك نطالب المسئولين بالتعليم والأزهر أن يراقبوا تلك الجامعة.. فى مناهجها وإدارتها وأنشطتها الداخلية».

ويقول المستشار مأمون الهضيبى فى المقال نفسه: «إن هذه الجامعة ومثلها من المدارس الأجنبية نشأت على غير تعاليم الإسلام، وهذا أثر من آثار الاستعمار والفكر الاستعمارى وأحب أن أقول أن الدول الغربية، وفرنسا بصفة خاصة، تحاول أن تبعد نفسها عن أى مساعدة للدول الافريقة داخل أراضيها، ولذلك فهى غرست مثل هذه الجامعة داخل أرض مصر لكى تحرمهم من العلم داخل بلادهم. ثم أن إقامة مثل هذه الجامعة فى مصر يضفى عليها صبغة أنها فى بلد إسلامى، وذلك لتسهيل الدعوة لعقائدهم ومعتقداتهم».

ونشر يوم الأربعاء ١٩٩٠/٩/١٩ مقال للدكتور مصطفى الشكعة عنوانه: «وزير التربية والتعليم مطالب بطرد هذه الجامعة المشبوهة من بلادنا».

ونشر مقال آخر عنوانه: جامعة سنجور «المشبوهة» أمام القضاء ـ الجزائر رفضت أقامتها على أرضها.

وفى هذا كله ما ينم عن أن الاتجاهات الفكرية الإسلامية لم تكن فى واقع الأمر ترحب بقيام هذه الجامعة، بل توجس منها خيفة، فتارة ترى أنها أداة من أدوات التبشير المستتر، وتارة أخرى تعتبر أن فى قيام هذه الجامعة فى مصر محاولة استعمارية للتغلغل إلى قلب العالم العربى، وسعيا إلى تحقيق مكاسب لم يقدر الاستعمار السافر فى الماضى على تحقيقه.

أراد القائمون على إنشاء «جامعة سنجور» أن تكون جزيرة صماء وسط محيط من التفاعلات السياسية والفكرية والاقتصادية التى تسود المنطقة. فلا غرو، إن كانت نظرة الرأى العام لها نظرة الشك والريبة والحذر وعدم

الطمأنينة. سعيت لدى هؤلاء المسئولين مرارا وتكرارا، إلى محاولة تغيير هذه السياسة الانعزالية، بل حسبتها فى بعض الأحايين موقفا متعاليا، ومركب عظمة ما زالت جذوره تدب فى نفوس قوم ما فتئوا يعيشون بين اطلال الامبراطورية التى لفظت أنفاسها منذ زمن بعيد.

ورغبة فى أن أشهد إزالة هذا السياج من الانعزالية التى يودون وضع الجامعة داخل اسوارها، اقترحت أن توطد «جامعة سنجور» صلاتها بالجامعات المصرية، ولا سيما جامعة الاسكندرية، فتعمل على تنظيم وعقد الندوات، وتبادل المعلومات بين هيئات التدريس، وأن تفيد من التجربة المصرية فى عالم الادارة والاقتصاد، وتقدمها كنموذج مقارن لطلبة الجامعة الافريقية. لكن القوم راحوا يتحفظون، ويؤكدون موقفهم السلبى حيال هذا التعاون المقترح، واقترحوا التأجيل إلى ما بعد أن تقوم للجامعة قائمة، وتوطد مركزها قبل الدول الافريقية.

ولم يسعنى إلا أن اخذ بناصية المبادرة، ورحت أطرق أبواب بعض رؤساء الجامعات المصرية، ولقيت لديهم استعدادا تاما لمد يد المساعدة لجامعتنا الفتية فى جميع المجالات التى نحتاج فيها لمساعدتهم، على الرغم من عتاب وجهوه حيال موقف الجامعة الفرنسية من عدم الاتصال بهم، وتبادل الرأى معهم بشأن بعض المناهج العلمية التى قد يمكن تبادل المعلومات بخصوصها.

ولم تلق مبادرتى هذه استحسانا عند القوم، وأعتبروا أن الجامعات المصرية تهدف أساسا إلى تشغيل بعض أعضاء هيئة التدريس بها فى الجامعة الجديدة، فضلا عن أنه ليس «لجامعة سنجور» من التزام بأخذ رأى الجامعات المصرية فى مناهجها!!!

وعلى الرغم من ذلك كله، تم قبل افتتاح «جامعة سنجور» لقاء أعددته بين رئيسها ورئيس جامعة الاسكندرية فى مكتبه. بل أقدم رئيس جامعة الاسكندرية وقتذاك على نشر مقال بجريدة الأهرام يهنئ فيها الشقيقة على بدء نشاطها، ويؤكد فى أسلوبه الرقيق حرص جامعته على توطيد العلاقات مع «جامعة سنجور». وها هى ذى مصر، مرة أخرى عن طريق كبار مسئوليها، تؤكد الروح السمحة التى تحيط بها الأجانب الذين ينزلون بأراضيها.

obeikandl.com

-١٢-

تم إعداد مقر الجامعة، واكتملت تجهيزاته بكل صورها وأنواعها، وأصبح معدا لتشغيله. وقدم إلى الاسكندرية جميع الطلبة والطالبات بعد اجتيازهم لكل الفحوص والاختبارات. ونزل بالثغر الأساتذة الذين سيتولون مهمة التدريس فى الفصل الأول من العام الجامعى. ووقف أعضاء الجهاز الإدارى على أهبة الاستعداد انتظارا لساعة الصفر.

وتحددت ساعة الصفر باليوم الثانى من شهر نوفمبر سنة ١٩٩٠. وهكذا لم يتبق إلا إعداد ترتيبات الافتتاح انتظارا لليوم الكبير.

قاطعنى صديقى متهكما فقال:

* بربك لا تبدأ، فتجعل من الترتيبات مشكلة ستخوض فى شرح تفاصيلها، وتجسم جوانبها، وتجعل منها أمرا شائكا، بذلت فيه كعادتك جهدا مضنيا فى سبيل إيجاد أكثر الحلول الملائمة لتذليلها. إننا جميعا نعلم أن الترتيبات التى تعد عادة لافتتاح أكبر صرح صناعى أو تجارى أو خلافهما، لا يعدو أن يكون بإعداد سرادق يتناسب اتساعه مع عدد المدعوين، ثم يصحب ذلك لزوم الشئ، وأقصد ما سيتناوله الضيوف، وهو

يتفاوت ثراء وفقرا ما بين وليمة تذخر بما لذ وطاب من الأغذية المحلية أو المستوردة، أو الاكتفاء بتناول مشروبات من زجاجات البيبسى والفانتا وخلافه، يتناوله المدعوون من زجاجات عادة غير مثلجة فى شهور الصيف بحره اللافح، وذلك بدعوى توفير الوقت، وإتاحة الفرصة للسادة الخطباء والذين عادة ما يشيدون بالمشروع موضوع الاحتفال، ودون أن يغفلوا ذكر أسماء السادة الدكاترة والمهندسين والأساتذة الذين شاركوا فى إعداد المشروع، أو هؤلاء الذين لم يشاركوا فيه البته، ولكنهم من أصحاب السلطة والجاه، ولم يخرج المشروع إلى حيز الوجود إلابناء على توجيهاتهم الساميةورعايتهم.

وتتقدم شابة جميلة تحمل بين يديها علبة من القطيفة الحمراء تقوم بفتحها وتخرج منها مقصا تناوله لمن سيقوم من عليّة القوم بقص الشريط. وبروح من المجاملة تقبض أكثر من يد على طرفى المقص مشاركة من الجميع فى قص الشريط، وذلك وسط التصفيق الحاد. وقد يقترن به انطلاق بعض الزغاريد التى تبعث على البهجة والسرور فى نفوس الحاضرين.

ولا يلبث المدعوون أن يهرعوا إلى الدخول إلى مكان الاحتفال، يتبعون عليّة القوم يرافقهم المضيف الذى يتناول بالشرح ما يشاهدونه من معدات أو معروضات... الخ، مستعينا بأحد الخبراء، وكلما انتهى من شرح هز الضيوف رؤوسهم علامة الاستحسان والفهم العميق لكل ما تم شرحه، فى حين أن القوم الذين يسيرون فى الصفوف الخلفية يتناولون بالحديث فى صوت خافت موضوعات بعيدة كل البعد عن المناسبة التى قدموا من أجلها اليوم، فطائفة تعالج فى حديثها بعض الشئون الخاصة أو العائلية، فى

حين أن طائفة أخرى تتحدث عن أحوال الدنيا. وهى ظاهرة مألوفة عندنا فى كل المناسبات كالمآتم والأفراح، وهم فى أحاديثهم عن المناسبة جد لاهين.

أترانى بهذا الوصف قدمت لك صورة حية لافتتاح الجامعة؟؟

ما من شك فى أنى هذه المرة قد فوت عليك فرصة الإفاضة فى شرح تفاصيل الترتيبات، ثم الاحتفال ذاته.

ومن ثم لا يتبقى إلا أن تحكى لى قصتك المثيرة عن المصعد وملابساته!! مالى أراك مشدوها تنظر إلىّ وعلامات التعجب تعلو محياك. لما أراك لا تعترف أنك صدمت من هول المفاجأة، بعد إن قلبت خططك رأسا على عقب، وأراك الآن تعيد حساباتك، وتراجع خططك، وتبحث عن مخرج وطريق يوصلك إلى بر الأمان.

وانفجر صديقى ضاحكا، وجلس فى مقعده مزهوا فخورا بما أنجز، وكأنه من أبطال التاريخ الذين سجلوا فى صفحاته أعمالا مجيدة. ما لبثت أن ضحكت بدورى، فراح صاحبى يصفق مهللا، إذ حسبها اعترافا صريحا بهزيمتى.

قلـت:

* دعنى اعترف لك ياصديقى العزيز، أنى ما زلت فى حالة ذهول مما سمعت. ذهول من مفاجأة لم أكن أتوقعها وأعمل حسابها. هى فى واقع الأمر مفاجأة، وفى ذات الوقت فجيعة!!

فأما عن المفاجأة، فهى إنى أخالك الآن مواطنا هبط علينا فى التو من

كوكب سيار، وراح يهيم على وجهه فى عالمنا، كلما شاهد مشهدا سجله فى ذاكرته، حتى إذا ما تطرق الحديث إلى حفل افتتاح، سرعان ماضغط على مفاتيح ذاكرته، فتعرض عليه فى التو واللحظة كل ما تم تسجيله تحت كلمة «افتتاح مشروع» وتندفع سيادتك فى سرد كل ماأملاه عليك العقل الالكترونى، وتحسب أنك بذلك قد كشفت عن فطنتك، وأبرزت مفاتن ذكائك الوقاد، وتمشى فى الناس مختالا.

هذا عن جانب المفاجأة، أما عن جانب الفجيعة، فتتمثل فى موقفك من كل الجلسات التى رحت خلالها أسرد أمامك كل تفاصيل ودقائق «قصة جامعة سنجور». وإذ بى فجأة اكتشف أنك لم تع إلا قشور الموضوعات، وأهملت جانب الجوهر. لعلك لاحظت ـ وإن كنت أشك الآن فى أنك لاحظت ـ إنى على مدى حديثى الطويل، كنت أركز على ضخامة المشروع وأهميته للقارة الافريقية، وللدول الناطقة بالفرنسية، ومصر على وجه الخصوص. أبعد ذلك كله تتصور أن يكون الاعداد للافتتاح، ثم الافتتاح ذاته شبيها بافتتاح خط للمياه الغازية أو مصنع للأحذية ؟؟؟ أتريد أن يكون الافتتاح الذى يحضره كل من : رئيس جمهورية مصر ورئيس جمهورية فرنسا، ورئيس جمهورية السنغال، ورئيس جمهورية زائير، والرئيس السابق للسنغال، وولى عهد بلجيكا، ووزير خارجية كندا، وغيرهم من علية القوم من دول مختلفة، أتريد أن يكون الاعداد ثم الافتتاح باعداد سرادق، وتوزيع المرطبات، وإلقاء الخطب، وإطلاق الزغاريد؟؟؟

أصدقك القول حينما اعترف لك إنى أشعر بإحباط شديد ورغبة أكيدة فى أن أتوقف عند هذا الحد عن الكلام، وليذهب كل منا فى طريق،

حتى إذا التقينا بعد ذلك كان لقاء الغرباء. كم قاسيت فى حياتى من هذا الفريق من القوم الذى لا يعرف أن يعبر بكلمة تقدير واحدة للعمل الناجح الصادق.

هب صديقى واقفا، واتجه إلىّ، واحتضنى، ثم قال:

* ما كنت أتوقع أن تستاء من مداعبتى إلى هذا الحد، وتتأثر كل هذا التأثر. أنى يا صديقى ما كنت أقصد أن أدفع بحوارنا إلى هذا الموقف الدرامى!! كنت أريد أن أزيح عن كاهلك، ولو لفترة وجيزة، الجهد الذى تبذله لاسترجاع كل الأحداث التى تقدمها بأمانة كبيرة.

ولكنى اكتشف أنى أسأت التعبير، فها أنت ذا تظن أنى أقابل جديتك باستهزاء، فيحرك هذا الموقف فى أعماق نفسك أحزانا وآلاما!! هلما أكمل حديثك وأقبل اعتذارى، ولا تنسى أننا لا نسير إلا فى طريق واحد، وسيكون لقاؤنا دائما لقاء الأصدقاء.

قلت:

* سامحنى يا أخى، واغفر لى سريع انفعالى. على أية حال، إن هذا السجال الذى دار منذ هنيهة، هو المناخ المناسب لإدراك أهمية الأحداث التى سأرويها لك حالا.

لم يكن لى فى وضع ترتيبات الاحتفال الا دورا ضئيلا للغاية، ذلك أن الموضوع وهو يتناول استقبال أربعة من رؤوساء الدول فى آن واحد، يدخل فى المقام الأول، وبلا جدال، فى اختصاص رئاسة الجمهورية بكل تنظيماتها وأجهزتها، وتشترك معها أجهزة الأمن فى الدولة، فضلا عن ادارة المراسم بوزارة الخارجية.

ومن الطبيعى أن يكون الشغل الشاغل فى الترتيبات، تحديد المكان الذى سيجرى فيه الاحتفال ثم تأمينه. وشكلت لهذا الغرض لجنة ضمت كل الأجهزة المعنية، وقامت بتفقد مبنى «قصر القطن» مرارا وتكرارا، باعتبار أنه من المناسب أن يقام الاحتفال فى هذا المبنى لتواجد مقر الجامعة به. وصادفت اللجنة مشكلتين رئيسيتين فى هذا الصدد، ألا وهما:

الأولى هى فى عدم وجود قاعات تستوعب عدد الضيوف داخل المبنى وتناسب مكانتهم، وإن وجدت فى الطابق الأرضى، إلا أن هذا الطابق لايتبع الجامعة، حيث أنه كما هو معروف، لاتشغل الجامعة إلا خمسة طوابق (من السادس إلى العاشر)، فضلا عن أنه تتخلله أعمدة كثيرة، وواجهة زجاجية تطل على كل الشوارع الواقعة فى ميدان عرابى.

أما المشكلة الثانية، فهى المصعد، الذى انتزعته الجامعة من المقاول، قبيل أيام معدودات من افتتاح الجامعة، وذلك بعد أن اتبعت أسلوب وضع اليد على المصعد عملا بنصيحة «مسئول كبير» فى وزارة الداخلية. بيد أننا اكتشفنا أن المصعد ينقصه العديد من قطع الغيار حتى يتسنى استعماله الاستعمال العادى.

أما عن المشكلة الأولى، ألا وهى اختيار المكان المناسب للاحتفال، فقد راحت اللجنة تقترح أكثر من حل وبديل، وذلك من واقع خرائط المبانى وتفقدها للأماكن المختلفة التى قد تصلح لاختيار أحدها.

ويحضرنى فى هذه المناسبة، تلك الحادثة التى وقعت، وتسببت فى أزمة دبلوماسية بينى وبين رئيس الجامعة. كان «مسئول كبير» فى السفارة الفرنسية يتابع خطوة بخطوة ما تعده الجامعة من ترتيبات الافتتاح، وذلك

عن طريق الاتصال برئيس الجامعة، وكان رئيس الجامعة بدوره يستوضح بعض الأمور منى، باعتبارى المفوض الرسمى من قبل الجامعة فى الاتصال بالهيئات المسئولة عن تنظيم الافتتاح.

وفى مساء ذات يوم، وبعد انتهاء الاجتماعات، أودعت خرائط المبنى بمكتب مدير أمن الجامعة (وهو عميد شرطة سابق). ولما حضرت صباح اليوم التالى، صادفت جوا متوترا سببه أن المستشار الخاص لرئيس الجامعة ـ وكان يشغل وظيفة مدير مكتبه وقت شغله لمنصب رئيس جامعة باريس، وتواجده فى مصر مؤقت، وجاء لمناسبة الافتتاح وسيغادر البلاد بعد المناسبة مباشرة ـ طلب خرائط المبنى ليطلع عليها رئيس الجامعة ويسلمها «لمسئول كبير» فى السفارة الفرنسية. ولما أبلغ أنه يجب الرجوع إلىّ فى هذا الأمر، تملكه الغضب وثار ثورة عارمة. فلا عجب أن دخل إلى مكتبى، بمجرد وصولى، هائجا، موضحا أن طلب رئيس الجامعة يجب أن يجاب فورا، ومن ثم يطالبنى بتسليمه إياها. وكم كانت دهشته بالغة، لما اعتذرت عن إجابته لطلبه. وما كان منه إلا أن خرج مهرولا، متوجها إلى مكتب رئيس الجامعة، الذى لم يلبث أن اتصل بى تليفونيا ودعانى للحضور إلى مكتبه. وألفيت رئيس الجامعة متجهما، عابس الوجه على غير عادته، وطلب منى أن أجيئه بالخرائط فأجبته فى هدوء شديد إنى لا أملك أن أسلمها له. فتريث برهة، ثم قال: «إذا لم تسلمنى هذه الخرائط الآن، اعتبر أنك منذ هذه الساعة مبعدا عن وظيفتك!! وسوف اتصل فى التو بباريس لإبلاغهم بهذا القرار». وأجبته قائلا: «افعل ما يحلو لك، فقرارك لا يعنينى فى شئ!!!»

ثم أدرت ظهرى، واتجهت إلى الباب منصرفا، غير أنه فأجأنى بسؤاله: لماذا بحق السماء تفعل ذلك ؟؟لماذا؟؟

عدت إلى مكتبه، وقلت له: «إذا كنت تريد الإجابة على سؤالك هذا، فدع هذا السيد ـ وهو مستشاره ـ يغادر هذا المكان حتى نتحدث على انفراد» وكان إن طلب رئيس الجامعة من مستشاره الانصراف، فخرج وهو ينظر إلى بانفعال وتذمر.

جلست إلى مكتب رئيس الجامعة، وواجهته قائلا: «ألست المسئول الوحيد فى هذه الجامعة، عن تنظيم احتفالات الجامعة بمناسبة افتتاحها، بناء على قرارك؟؟ ألست المسئول الوحيد المفوض عن الجامعة فى إجراء كافة الاتصالات مع الجهات الرسمية؟؟؟ إن إعداد احتفال يحضره أربعة من الرؤساء، وتدبير الحماية الأمنية اللازمة لهم، ليس بالأمر اليسير، وهو أمر من اختصاص جهات الأمن المصرية وحدها وتتحمل مسئوليته. إنى اشتركت فى بعض الاجتماعات، وطلبت جهات الأمن أن أوافيها بخرائط عن المبنى. أما والأمر كذلك، فلا اعتقد أن سيادتكم توافقون على أن أسلم الخرائط لأية جهة، وأنا أعرف أنها ذات أهمية لأمن الرؤساء!! إذا كنتم تريدون الحصول على هذه الخرائط، فأطلبوها من أصحاب الشأن، وهى جهات الأمن الرسمية، ولها وحدها حق اتخاذ القرار المناسب فى هذا الصدد. كنت أحسب، يا سيادة الرئيس، أن موقفى بشأن الخرائط ستتفهمونه منذ الوهلة الأولى، وتقدرونه بدلا من أن تثوروا وتنفعلوا وتهددوننى باتخاذ القرارات وإبلاغ باريس. ما كان يجب أن تسمحوا لشخص ليس من أسرة الجامعة أن يتدخل فى مثل هذا الأمر الحساس، بل مجرد اتصال تليفونى بيننا كان قد وضع الأمور فى نصابها الصحيح. ولكن سامح الله تدخل الدخلاء فيما لا يعنيهم».

ولم يملك رئيس الجامعة إلا أن يبدى أسفه لما حدث، ويقدم اعتذاره لما بدر منه، وتصافحنا وانتهى هذا الحادث بسلام. بيد أن هذه الحادثة، وإن

كانت تبدو تافهة فى مجريات الأحداث، فإنها وإن دلت على شئ، فإنما تدل بلا مراء على التيارات الخفية التى كانت تعصف بالجامعة. إن رئيس الجامعة وهو شخصية جامعية مرموقة ومحترمة، هو قبل كل شئ فرنسى الجنسية، ويدين بالولاء لوطنه، ويعنيه فى المقام الأول أن يرضى سفارة بلاده، ويلبى طلباتها. وهو فى الوقت ذاته، يعرف أنه لا يحظى بتأييد «الأكاديمية الفرنسية»، إذ وهو فى موقعه التنفيذى، قد كشف عن كثير من نواياها، واعترض فى أكثر من مناسبة على سياستها حيال الجامعة، وانتقد بشدة تصرفات «مدير الصندوق»، وهو سكرتير السكرتير الدائم للأكاديمية. يضاف إلى ذلك، أن السفارة ليست فى موقف يحسد عليه، إذ ظلت فى فترة الاعداد والتحضير لإنشاء الجامعة، لا تؤيد قيامها، بل تضع العراقيل فى سبيلها، اعتقادا منها إن إنشاء جامعة فرنسية دولية، هو من صميم اختصاص الحكومة، بل وزارة الخارجية، والتى تمثلها السفارة فى مصر، وهو أمر فى نظرها يخرج تماما عن اختصاص هيئة خاصة مثل «الأكاديمية الفرنسية».

وفجأة إذا بالرئيس الفرنسى «فرنسوا ميتران» يقلب الأوضاع رأسا على عقب، حينما أعلن عن احتضانه لمشروع الجامعة، ورغبته فى حضور افتتاحها. وفى التو عدلت وزارة الخارجية الفرنسية عن سياستها الأولى، وأصبحت بين غمضة عين وانتباهتها، أشد المتحمسين لقيام الجامعة، والحريصة على إقامتها فى أسرع وقت، حتى أن «مسئول كبير» فى السفارة كان دائم الاتصال بى وإرسال معاونيه للوقوف على آخر التطورات لابلاغها لباريس. أما والأمر كذلك، فلا غرو أن تحشد السفارة الفرنسية كل قواها ليكون لها مركز الصدارة يوم الافتتاح، وتؤكد للرئيس ميتران يوم حضوره للاسكندرية، أنها كانت فى كل خطوة وراء خروج المشروع لحيز

التنفيذ، وتحقيق رغبات الرئيس، وتنفيذ توجيهاته. إنها قصة جديرة بأن تحكى تفاصيلها، كمثال لما يدور وراء الكواليس ولا يعرفه عامة الناس.

على أية حال، دعنا نعود إلى تسلسل الأحداث، وكنا قد وقفنا عند اختيار وإعداد مكان الاحتفال. إن عمليات معاينة وفحص كافة المواقع داخل «مبنى قصر القطن» بمعرفة المسئولين فى رئاسة الجمهورية، والجهات الأخرى المعنية بتنظيم الاحتفال، أسفرت نتيجتها عن عدم ملائمة هذا المبنى لإقامة الاحتفال به.

بيد أنه لم يسقط من الحساب، بل اتجه الرأى إلى أن يقتصر الأمر على زيارة الرؤساء للأدوار التى تشغلها الجامعة فى المبنى وتفقدها . ثم يتجه وفد الرؤساء بعد ذلك إلى مبنى صالات الاحتفالات لجامعة الاسكندرية والمقام بالشاطبى، حيث تقام مراسم الاحتفال الرسمية فى القاعة الكبرى، والتى تتسع لعدد كبير من المدعوبين، ويلقى الرؤساء خطاباتهم بهذه المناسبة. وتقرر أن يدعو السيد رئيس جمهورية مصر العربية رؤساء الدول الذين قدموا لحضور الاحتفال مع كبار المدعوبين إلى حفل عشاء كبير يقام فى قصر رأس التين فى الليلة التى تسبق يوم الاحتفال.

وتولت إدارة المراسم فى رئاسة الجمهورية متعاونة فى ذلك مع مراسم وزارة الخارجية إعداد إجراءات الاحتفال، سواء من حيث توجيه الدعوات، أو بتنظيم الاحتفال ذاته.

وفيما يتعلق بالبند الأخير، تقرر أن يقف عند مدخل «قصر القطن» وفد يمثل الجامعة يكون له شرف استقبال السادة الرؤساء. فى حين يظل السيد رئيس الجامعة فى الدور التاسع مع ولى عهد بلجيكا، ووزيرى خارجية كندا وكيوبك، ليكونوا جميعا فى استقبال الرؤساء عند وصولهم وزيارتهم للأدوار المخصصة للجامعة. وعلى أن يغادر الجميع المبنى بعد انتهاء

الزيارة، متوجهين إلى قاعة الاحتفالات لجامعة الاسكندرية، حيث يقام الاحتفال رسميا.

ومن الواضح من سياق حديثى إنى طرقت البند الأخير قبل أن أبدأ بالبند الأول على نحو ما تقضى به طبائع الأشياء والمنطق السليم. لكنى آثرت فى واقع الأمر، أن أفرغ من الحديث عن موضوع لم يمثل فى التطبيق أية صعوبة، فى حين تسبب تنفيذ البند الأول، ألا وهو إرسال دعوات الاحتفال، فى أزمة أصبحت طرفا فيها من حيث لا أدرى، وذلك على نحو ما سأذكره حالا.

أن إقامة احتفال كبير فى الاسكندرية يصطدم عادة بعقبة انتقال المدعويين من العاصمة وإقامتهم بالاسكندرية، ومن ثم يجب أن يلاحظ عند توجيه الدعوات أن نتأكد من أن أصحابها سينتقلون ويتواجدون بالفعل يوم الافتتاح، وذلك لاعتبارات الأمن من ناحية، وحتى لاتظل القاعة عند تغيبهم خالية من ناحية أخرى. ووجود رؤساء لأربع دول فى وقت واحد فى اجتماع عام يتطلب لدواعى الأمن أن يكون عدد الحاضرين محدودا بقدر الإمكان، وأن تحدد أسماؤهم قبل يوم الافتتاح بفترة مناسبة.

هذا، وتوليت بمعرفتى إعداد قائمة بأسماء بعض الشخصيات التى يسعد الجامعة استقبالهم يوم ميلادها، وذلك تقديرا لدورهم فى إنشاء الجامعة وما قدموه لها من مساعدة، فضلا عن أعضاء هيئة التدريس وأسرة الجهاز الإدارى. وقدمت هيئات أخرى قوائم بالدعوات مثل وزارة الخارجية لسفراء الدول الفرانكوفونية وغيرهم من أعضاء السلك السياسى والقنصلى فى مصر، ووجهت رئاسة الجمهورية الدعوة إلى الوزراء والشخصيات العامة.

وأعقب إعداد القوائم، عقد اجتماع فى رئاسة الجمهورية للتنسيق. وأجرت الرئاسة حذفا لعدد من الدعوات، حيث ارتبطت منذ الوهلة الأولى بتحديد عدد قليل من المدعوين. وتناول الحذف بطبيعة الحال أسماء من كل قائمة من القوائم المقدمة، ولم أستطع الاعتراض على الأسماء التى تم حذفها من قائمتى، ذلك أن تنظيم الاحتفال من كل نواحيه، بما فى ذلك توجيه الدعوات، من اختصاص الرئاسة وحدها، ولا يعدو دورى فى عملية التنظيم إلا أن يكون دورا ثانويا للغاية، يقتصر على التنسيق، وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه فى الجوانب التى تخص الجامعة.

وفوجئت قبل الاحتفال بيوم واحد، بالسيد رئيس الجامعة، يبلغنى أنه كان قد دعا بعض رؤسات الجامعات الكندية، وتم الاتصال به اليوم لإبلاغه أن اثنين من كبار الرؤساء سيصلان فى المساء، ويرجو أن تعد لهما بطاقات الدعوة لحضور حفل العشاء فى قصر رأس التين. وحاولت أن أنبه رئيس الجامعة إلى أنه كان ينبغى أن يحيطنى علما بهذا الأمر منذ أسبوع على الأقل، أما أن يتم ذلك الآن، فلن تقبله الجهات المسئولة عن تنظيم الاحتفال، ولن أستطيع حياله شيئا. ومع ذلك حاولت أن أدبر الدعوتين للضيفين الكنديين، ولكن كان الرفض قاطعا، ومؤكدا للتعليمات الصادرة من قبل فى هذا الشأن.

لعلنى ذكرت فى مستهل حديثنا أن جامعة «كيوبيك ـ مونتريال» تشرف على قسم من أقسام جامعة سنجور وتقوم بتمويل نفقاته، ومن ثم تعتبر أن هذا القسم له ذاتية مستقلة، فلا غرو أن رئيس القسم ومساعدوه من الكنديين، لما علموا بمقدم رئيس جامعتهم، استعدوا لاستقباله، وطلبوا أن يوفر الاستقبال المناسب له. ولما تحدثوا فى هذا الشأن مع رئيس

الجامعة، أوضح لهم أنه طلب منى هذا المطلب، إلا أنى اعتذرت عن إجابته.

وصل رئيسان من رؤساء الجامعات الكندية، ولم يحضرا العشاء بقصر رأس التين، وإذا بى أفاجأ فى اليوم التالى بالأساتذة الكنديين ينظرون إلىّ شذرا، ويتجنبون الاتصال بى، على الرغم من أنه منذ الأيام الاولى لإنشاء الجامعة كانت العلاقات بيننا حميمة للغاية. وتركت الجامعة بعد أيام، ولم تتح لى فرصة الحديث مع الأساتذة الكنديين لأقف منهم على سبب الموقف الذى اتخذوه منى مؤخرا. بيد أنى علمت بعد حين، أن استيائهم كان مرجعه أن رئيس الجامعة جعلهم يعتقدون أنى الفاعل الجانى، والمتهم برفض استقبال الضيفين استقبالا مناسبا. ولم يدرك الأساتذة، أنى وإن كنت قد وصفت من القائمين على إنشاء الجامعة بأنى «الرجل ذو العصا السحرية والذى يؤتى بالمعجزات»، فهو أمر، مع كثير من التواضع، قد يكون صحيحا فى أمور أملك ناصية الحال فيها، وأملك معها اتخاذ القرار طالما أنها فى محيط عملى بالجامعة، ولكن خارج هذا المحيط لا أستطيع حراكا، لاسيما أنى لست بصانع القرار، وعملا بالقول المأثور «فاقد الشئ لا يعطيه».

اكتشفت أنى بين ليلة وضحاها، أصبحت الملوم عن كل شئ غير سوىٌ فى تنظيم الاحتفال. وتحول بعض الأصدقاء إلى خصوم وأنا لا أدرى سببا لتحولهم هذا.

وفجأة شعرت بصاحبى يتململ فى جلسته، وقد قطب جبينه، وقال:

* أمسكت عن الكلام زمنا غير قصير، وتركتك تنطلق فى قص أطراف

روايتك. افضت فى الحديث عن اختيار المكان، وإرسال الدعوات، وأراك مقدما على وصف الاحتفال. أتراك لم تغفل أى موضوع آخر يستأهل أن تطرقه بالحديث؟؟

أحسبك نسيت قصة «المصاعد»؟؟ أتبغى من وراء أغفالها إثارتى، إذ تعلم جيدا مدى تشوقى لسماع تفاصيلها، خاصة بعد أن تعرضت فى أكثر من مرة لتأنيبك لى، كلما التمست من سيادتكم سماع «الحكاية». أما آن الأوان لتسرد على مسامعى تفاصيل ما حدث بشأن المصعد؟؟

قلت:

* صدقت يا صاحبى فيما ذكرت، ولكن الاستعجال يفسد المذاق، ويفقد طلاوة الاسترسال فى فصول القصة تبعا لتسلسلها الطبيعى. على أية حال، فها نحن أولاء قد وصلنا أخيرا إلى هذا المنعطف، والذى إذا سلكناه الآن كنا نسلك الطريق السليم. لا أريد أن تظل هكذا، يا صاحبى، عابس الوجه، فضع ابتسامة رقيقة على شفتيك، واستعد فها هى ذى «حكاية المصعد» بكل تفاصيلها.

لعلك تذكر، ونحن بصدد الحديث عن المبنى، إنى ألمعت إلى أنه إزاء تعنت المقاول عند تسليمنا المصاعد، توصلنا إلى حل أولى، أتاح لنا على الأقل، ترتيب إجراءات الافتتاح، وذلك باستخدام «مصعد البضاعة»، وهو يتسع لعشرين شخصا، وذكرت كيف توصلنا إلى وضع اليد عليه.

ألمعت أيضا إلى أن «شركة.. للمصاعد» اعتذرت فى بادئ الأمر عن تشغيله، لغياب بعض قطع الغيار. ولما أوضحنا للشركة أهمية تشغيل هذا المصعد، وأنه بدون هذا التشغيل لن نقدر على افتتاح الجامعة، وستلغى

الدعوة الموجهة إلى رؤساء الدول لحضور الافتتاح والمحدد له يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٩٠، وافقت الشركة على تشغيله شريطة ألا تزيد حمولة المصعد عن عشرة أشخاص بدلا من العشرين المحددة أصلا لحمولة المصعد.

إن هذا الحل الذى توصلنا له، طرحته الشركة على بساط البحث أمام اللجنة المسئولة عن تنظيم الاحتفال، والتى تضم كما ذكرت رئاسة الجمهورية، وأجهزة الأمن المختلفة. ولم تجد اللجنة مندوحة من قبول هذا الاقتراح، وتم الاتفاق على أن يتواجد مهندس من طرف الشركة، ولا يستقل المصعد إلا السادة رؤساء الدول المدعويين وأحد المسئولين عن الأمن بالرئاسة، وبحيث لا يزيد العدد عن عشرة تحت أى ظرف من الظروف، ويصحبهم مهندس الشركه داخل المصعد.

عمدت أن أتحدث عن ترتيبات الزيارة، قبل أن أتناول موضوع «المصعد» لكى أوضح أنه كانت هناك لجنة لاستقبال الرؤساء عند مدخل المبنى، فى حين أن مجموعة أخرى من كبار الزوار ـ ولى عهد بلجيكا ووزراء خارجية كندا ـ كانوا فى الدور التاسع انتظارا لوصول الرؤساء وفى صحبتهم رئيس الجامعة.

بدأ الاحتفال طبقا للخطة الموضوعة، فوصل الرؤساء فى الموعد المحدد، وبعد أن صافحوا أعضاء اللجنة، اتجهوا إلى المصعد فاستقلوه، وصعدوا إلى الأدوار العليا لزيارتها، وكان عددهم فى المصعد عشرة بما فيهم المهندس. وبعد أن تفقدوا الجامعة، آن أوان الهبوط إلى أسفل المبنى، توطئة لانتقالهم بالسيارات إلى مبنى صالة الاحتفالات الكبرى لجامعة الاسكندرية.

ومن الطبيعى أن يتجه كبار الزوار المتواجدين داخل المبنى إلى الخارج أيضا لحضور الاحتفال.

وبعد أن أنهى الرؤساء الزيارة، توجهوا إلى المصعد ليستقلوه. وحينئذ تقدم بعدهم كبار الزوار وحرسهم ورئيس الجامعة ليستقلوا المصعد مع الرؤساء. وأدرك المهندس خطورة الموقف إذا ما دخل جميع القوم إلى المصعد، فلم يتمالك، حينما دخل الياور المرافق لولى عهد بلجيكا، إلا أن يدفعه لمنع دخوله، فأصاب الجميع الذهول، وهم بطبيعة الحال لا يعرفون سببا لتصرفه هذا. وإنقاذا لهذا الموقف الحرج، صاح السيد رئيس الجمهورية «تفضلوا... تفضلوا» دخل بعض كبار الزوار، وإذا بعدد المستقلين يصبح ١٨ شخصا. لم يجرؤ المهندس أن يفسر موقفه، كما أن السيد رئيس الجمهورية لم يكن بطبيعة الحال على علم بموضوع المصعد، ولا بالمشاكل العديدة التى اعترضت سبيل إقامة الجامعة. وما أن تحرك المصعد من الدور الثامن حتى توقف فجأة ما بين الدورين الثامن والسابع. وساد هرج ومرج داخل المبنى، وأسرع كبار رجال الأمن بالصعود إلى غرفة ماكينات المصعد فى الدور الثالث والعشرين، وأمروا العامل المتواجد بالغرفة بتشغيل المصعد آليا، حتى يتسنى للضيوف الخروج من المصعد بالدور السابع. ومن الطريف، أن رجال الأمن حينما طلبوا من العامل إتيان هذا العمل، كانوا يتصايحون ويقولون «المصعد تعطل بالرؤساء» وإذا بالعامل يصاب من هول الصدمة بذهول وكاد أن يغمى عليه، قبل أن يشرع فى تحريك المصعد يدويا.

هذا، ولما خرج الضيوف من المصعد، اتجهوا للنزول باستخدام سلالم الطوارئ ـ والتى كانت السبيل الوحيد لنا للتحرك بين أدوار الجامعة ـ فتبين أن الأمن قد أوصد أبوابها رغبة منه فى تأمين المبنى، ومن ثم لم يجد

الضيوف من سبيل للهبوط إلا بأستخدام سلالم طوارئ أخرى كان عمال المقاول يستخدمونها، وهى غير نظيفة وبها بعض مخلفات البناء. وساد جو من المرح بين الرؤساء وهم يتأبطون أذرع بعضهم البعض فى عملية الهبوط، وكأنهم يشتركون فى مغامرة رياضية. ومن الطريف أيضا أن الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال همس فى أذن السيد رئيس الجمهورية، وهما داخل المصعد المتوقف، قائلا إن هذه هى المرة الثالثة التى يتعطل به المصعد خلال زياراته لمصر.

ومهما يكن من شئ، فلقد كنت مع اللجنة التى اشتركت فى استقبال الضيوف لدى وصولهم المبنى، ثم استقلينا السيارات إلى قاعة احتفالات جامعة الاسكندرية، وجلسنا فى القاعة نترقب وصول الرؤساء، بعد انتهاء زيارتهم للمبنى. وطال انتظارنا، وحسبت أن الرؤساء ربما أرادوا أن يستريحوا بعض الوقت داخل المبنى، ولم يدر بخلدى أبدا، أن تعطل المصعد كان وراء هذا التأخير. ولم أعرف به إلا عند وصول الرؤساء إلى قاعة الاحتفالات، إذ جاء من يهمس فى أذنى بهذا النبأ غير المرتقب.

وألقى كل واحد من الرؤساء كلمته، فى جو مفعم بالود والارتياح، ولم يبد على أى واحد أى امتعاض من هذا الحادث الطارئ. وانتهى الاحتفال، وخرج الرؤساء، ولمحت رئيس الوزراء يتحدث إلى «مسئول كبير» بالمحافظة، وسمعه بعض الحاضرين يعاتبه لأنه لم يساعد منذ البداية فى تذليل مشكلة «المصعد».

وبعد الاحتفال، أقامت الجامعة حفل غذاء لكبار الزوار، وذلك فى الكافيتريا الواقعة فى الدور العاشر. وظل الحاضرون يتوافدون ويستقلون المصعد ـ مع الالتزام بحمولة العشرة أشخاص ـ ودون أن تحدث أية حادثة.

ومن الغريب أنى ألتقيت بأحد ممرات الجامعة «بمسئول كبير» فى السفارة الفرنسية، وأصابتنى الدهشة حينما بدرت منه ملاحظة بشأن «المصعد» إذ اراد أن يحملنى مسئولية ما حدث بدعوى أنى العضو المنتدب للجامعة. لم أتمالك إلا أن أرد عليه بجفاء موضحا له أنى إن كنت حقيقة مسئولا عن إدارة الجامعة، فلست بمسئول على الاطلاق لا عن إدارة المبنى ولا عن تنظيم الاحتفال، ومن ثم لا أقبل ملاحظاته، ثم تركته وانصرفت. وعدنا فالتقينا على الغذاء بعد برهة وقدم لى اعتذاره. عدت بذاكرتى القهقرى، وتذكرت ما كان يقوله فى السفارة كلما قرب موعد الافتتاح، وزيارة الرئيس ميتران، حينما يهتف:

«ما كان عسانا فعله بشأن هذه الجامعة لولا وجود هذا الرجل.. لقد أنقذنا». أجل كنت فى هذا الوقت «الرجل المنقذ والطيب» طالما كان يكافح لإقامة المشروع، وإذا بى فجأة وبعد ساعات من انتهاء الاحتفال أصبح «الرجل السيئ والشرير» الذى لم يؤد واجبه وتقاعس عن أداء عمله وذلك أثر حادثة «لاناقة لى فيها ولاجمل». وهكذا حال الدنيا، وكما قال الكاتب الفرنسى أناتول فرانس (الحياة سلسلة من الخيانات المستمرة).

لعلك يا صديقى، وقفت الآن على حقيقة «قصة المصعد» فى كل تفاصيلها، ووقفت معها على جوانب خفية عديدة لما دار فى «مبنى قصر القطن»، والذى أبت المصالح والأغراض، إلا أن تجعل من اقتحامنا للمبنى والاقامة فيه قطعة من العذاب، ودون أن يعود هذا الأمر بأية منفعة لأى طرف من الأطراف المعنية، فليس هناك من منتصر فى نهاية المطاف؟؟ ويكفيك يا صاحبى أن تمر على هذا المبنى، لترى أنه بعد أربع سنوات من إنشائه وإقامته يقف خاليا فى كل أدواره، فيما عدا الأدوار التى تشغلها الجامعة.

أليس هناك من يقدم كشف حساب بالخسائر الفادحة التى عادت من وراء هذا المشروع، فضلا عما يفوته من كسب نتيجة للإصرار على عدم التوصل إلى حل، والتعنت فى إبقاء الحال على حاله، ويظل المبنى فى النهاية ينعى من بناه!!!

هدأت، بعد انفعال، وفجأة تذكرت حادثة وقعت للرئيس «ميتران»، وأسرعت الخطى لعلنى ألحق بالمسئول الفرنسى لأقص عليه الواقعة، وهى أكثر جسامة من حادثة «المصعد». بحثت عنه فلم أجده. ومع ذلك، فدعنى أحكى لك الواقعة التى تحدثت عنها الصحافة الفرنسية عام ١٩٨٥. لقد تقرر أن يسافر الرئيس الفرنسى إلى قاعدة إطلاق الصواريخ الفرنسية بغيانا على المحيط الأطلسى، حيث يشهد إطلاق الصاروخ الأوربى اريان، والذى سيصبح المنافس الخطير للصواريخ الأمريكية الحاملة للأقمار الصناعية.

اتجه الرئيس الفرنسى إلى الطائرة الكونكورد (وهى الطائرة التجارية الفرنسية البريطانية التى تتجاوز سرعتها سرعة الصوت)، غير أنه أبلغ أن عطلا لحق الطائرة فلم يجد بدا من الانتظار لمدة ساعتين حتى انتهوا من اصلاح العطل. ولما وصل الرئيس ميتران أخيرا إلى قاعدة إطلاق الصاروخ، وقف يلقى خطبة عصماء عبر فيها عن شعور فرنسا بالفخر لدخولها اليوم عصر الفضاء. وأعطى إشارة العد التنازلى لاطلاق الصاروخ، وإذا فجأة يدوى فى أرجاء القاعدة دوى انفجار رهيب، وترتفع السنة النيران إلى عنان السماء، ويسقط الصاروخ حطاما وتفقد فرنسا سمعتها التكنولوجية، ومبالغ باهظة تبلغ عدة مليارات من الفرنكات.

ووسط الوجوم الذى ساد على الحاضرين، ومظاهر الأسى التى بدت على محياهم، توجه الرئيس الفرنسى إلى الطائرة العمودية «الهليكوبتر»

ليعود بها إلى المطار الذى تربض به الطائرة الكونكورد ليستقلها عائدا إلى فرنسا. بيد أن الطائرة العمودية أبت بدورها أن تصعد إلى الجو، بسبب عطل مفاجئ، ولم يجد الرئيس ميتران مندوحة من أن يغادر الطائرة مع مرافقيه، وينتظر إلى حين تدبير عدد من الطائرات العمودية الصغيرة، ليستقل أحداها ويغادر القاعدة.

كم كنت أطمع، وأتوق إلى مقابلة «المسئول الكبير»، لأذكره بهذه الوقائع ـ والتى لا شك سمع عنها ـ وأنهى روايتى بدون تعليق!!

قال صاحبىّ:

* أجل ياصديقى، إن روايتك تجمع فى فصولها «المضحكات المبكيات»، وتصور مجتمعا معاصرا تشكو كل قطاعاته من افتقار لقرار حاسم، وشجاعة فى مواجهة المشاكل وتوفير الحلول الملائمة والسريعة لها.

ورد فى سياق حديثك أنك تركت العمل بالجامعة بعد أسبوع واحد من يوم الافتتاح. لامراء أن وراء هذه الواقعة قصة أخرى فى سلسلة المفاجآت، وجوانب الاثارة، التى كانت تبرز لنا وتطل علينا بين الحين والحين. هات ما عندك، إذ أصبحت أتوق لسماع كل جديد من مسلسلك...

قلت:

* اطمئن يا صديقى، فلقد وصلنا إلى نهاية المطاف، وبلغنا مرفأ الأمان بعد الأعاصير والعواصف التى واجهناها فى كل منعطف، ومن الطبيعى ألا تخلو النهاية من الزوابع، وإن كانت هذه الأخيرة فى نظرى لا تعدو أن تكون زوبعة فى فنجان، بل زوبعة اختلق القوم إثارتها، حتى يبلغوا ما كانوا ينشدونه منذ زمن بعيد، وكان احتياجهم لى لإقامة المشروع يقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق مرادهم.

ـ ١٣ ـ

كانت بداية النهاية، ونحن فى خضم العمل لترتيب الاحتفال، لما ورد لرئيس الجامعة «فكس»، من مدير «صندوق جامعة سنجور» ـ وهو فى الوقت ذاته سكرتير السكرتير الدائم للأكاديمية الفرنسية ـ يطلب عقد اجتماع لمجلس إدارة الجامعة، وعلى أن يعقد بالاسكندرية فور وصولهم، وعشية يوم الافتتاح. ولما حدثنى رئيس الجامعة فى هذا الشأن، عجبت له، وتساءلت عن سبب اختيار هذا الموعد غير المناسب، فضلا عما يدعو إلى العجلة فى وقت نحن منصرفون فيه تماما لإعداد الاحتفال؟؟

على أية حال، استأجرت الأكاديمية الفرنسية ـ ومن حساب صندوق الجامعة ـ طائرة خاصة كبيرة لنقل أعضاء المجلس وأصدقاء الأكاديمية، ولفيفا من الصحفيين ورجال الاعلام استقطبتهم الأكاديمية واستضافتهم فى الاسكندرية لتغطية أنباء الاحتفال، فى الوقت الذى وصل على طائرة الرئيس ميتران وفد آخر على مستوى عال من رجال الاعلام لتغطية الاحتفال أيضا.

وفى هذا التصرف من قبل الأكاديمية، ما ينم عن إصرارها على أن تثبت وجودها خارج الحكومة الفرنسية، وحتى تؤكد للرأى العام أن لها

وحدها الفضل فى إقامة الجامعة. وكنا فى استقبال الضيوف، وكانت لفتة طيبة من كثيرمنهم، لما صاحوا «ها هو ذا الباشا صاحب العصا السحرية» وهم يصافحوننى. بيد أنى لما صافحت السكرتير الدائم للأكاديمية ـ ويتبعه كظله سكرتيره ومدير الصندوق ـ لمست منه فتورا، وهو الذى كان فى باريس يشيد فى كل مناسبة بجهودى وتقديره لها.

هذا، وانتقل الضيوف من مطار النزهة إلى فندق فلسطين، وفوجئت بأن السكرتير الدائم دعا إلى اجتماع مجلس الإدارة ليعقد بإحدى قاعات الفندق، وذلك بعد انقضاء ساعة واحدة على وصولهم.

ومن الغريب أن يدعو السكرتير الدائم إلى اجتماع مجلس إدارة وهو ليس برئيسه، ولا هو بعضو فيه، إذ هو كما ألمعنا نائب رئيس المجلس الأعلى للجامعة.

ومن الغريب أيضا، أن الاجتماع لم يكن باجتماع موسع، على نحو يمكن القول معه أنه اجتماع مشترك للمجلس الأعلى ولمجلس الادارة، إذ على العكس من ذلك لم يستوف أى منهما النصاب القانونى لصحة الاجتماع، واقتصر على حضور رئيس مجلس الادارة ورئيس الجامعة وحضورى، بالاضافة إلى اثنين فقط من أعضاء المجلس. وغاب عن حضور جانبا كبيرا من الاجتماع نائب الرئيس ومدير الصندوق، وإن كانا قد ظهرا بعد اتخاذ القرار، وكأنهما قصدا ألا يحضرا مناقشة موضوع محرج كانا على علم به مسبقا، أو كانا وراء اتخاذه!!!

جلس فى صدر الاجتماع السكرتير الدائم للأكاديمية، وبدلا من أن يستهل حديثه بالتهنئة على الانجازات الكبيرة التى تحققت، إذ به على

العكس يقتحم صميم الموضوع الذى بدا واضحا أن الاجتماع عقد من أجله. قال أن اختيار رئيس الجامعة ـ البروفسور تباتونى ـ كان بناء على رغبته لمدة عام واحد، وقد رافقته زوجته ـ وهى أستاذه للاقتصاد بجامعة باريس وتقوم بتدريس هذه المادة فى جامعة سنجور لفصل واحد ـ ولما كانت زوجته ترغب بعد انتهاء مهمتها العودة إلى باريس، والسيد رئيس الجامعة قد أرهقه العمل فى إنشاء الجامعة ـ والذى قام به على اكمل وجه ـ فإن المجلس يرى من المناسب إعفاء رئيس الجامعة من الاستمرار فى عمله حتى نهاية العام ـ أى نوفمبر القادم ـ ويقترح أن يستمر فى عمله لمدة ثلاث شهور وإلى حين انتهاء الفصل الأول. ويبدو لزاما ترشيح رئيس جديد للجامعة، ومن ثم فالمجلس يرشح المستشار الثقافى الفرنسى فى طوكيو لشغل هذه الوظيفة. واقترح السكرتير الدائم على الدكتور بطرس غالى ـ وكان قد دخل إلى قاعة الاجتماع فى هذه الأثناء ـ أن يقابل المرشح الجديد خلال رحلته القادمة إلى اليابان.

أجل، لقد كان هذا هو القرار الوحيد واليتيم الذى صدر عن هذا الاجتماع، وهو القرار الذى وقع وقوع الصاعقة على رأس رئيس الجامعة. وشعرت، وهو جالس بجوارى، إنه يكاد يترنح من وقع الصدمة وقسوتها. ونظرت إلى الدكتور بطرس، فوجدته مشدوها، لا يكاد يصدق القرار. انفض الاجتماع، وخرجنا كمن يخرج من سرادق بعد أن قدم العزاء فى صديق اغتاله الموت. وخرجت مع رئيس الجامعة وسمعته يتمتم «أن ما سمعته حالا لا يمكن أن يكون صحيحا!! هل هذا معقول؟؟؟» ثم لحقت بالدكتور بطرس، وأعربت له عن شديد اشمئزازى لهذا التصرف قبل شخصية علمية مرموقة، قامت بدور أساسى فى إنشاء الجامعة، ثم يكون جزاؤها جزاء «سنمار».

وهمست فى أذنه بأنى أتوقع فى القريب العاجل المصير ذاته!!! فقال: تأكد أن ذلك لن يحدث.

وخيم جو من الكآبة على نفوس عائلة جامعة سنجور أثناء حفل العشاء بقصر رأس التين، وكنت تشاهد القوم القادمين من الأكاديمية قد وقفوا يتهامسون فى ركن من أركان القاعة، فى حين أن بقية المدعوين راحوا يتجاذبون أطراف الحديث فى أمور بعيدة كل البعد عن جامعة سنجور، وما يدور حولها من دسائس ومؤمرات.

وكان أن جرى الاحتفال فى اليوم التالى على نحو ما وصفت فى حينه، وشعرت خلاله فتورا من قوم الأكاديمية، وكان من الطبيعى أن أبادلهم فتورا بفتور. وما لبث أن ساد جو من التوتر الشديد عند ظهر يوم الاحتفال، وبعد الانتهاء منه، سواء بسبب حادث المصعد أو من بعد هذا الحديث الصحفى الموتور الذى أدلت به طالبتان إلى مراسل جريدة الموند الفرنسية، وأكدتا أن الطلبة والطالبات يعيشون فى جو بوليسى وترصد أجهزة الأمن كل تحركاتهم، فضلا عن حرمانهم من الحرية، لاسيما عند استقبال الطالبات لزائرهن فى نزلهن.

وفى المساء، أقلعت الطائرات المقلة للرؤساء، كما رحلت طائرة الأكاديمية ـ وعلى متنها رئيس الجامعة فى إجازة لمدة خمسة أيام ـ وعاد الهدوء يرفرف بجناحيه على «مقر الجامعة»، ولم نذكر من هذا الاحتفال إلا الجوانب الطيبة فيه، ألا وهو أننا أنجزنا لمصر صرحا افريقيا، ونالت مصر بعملها هذا وتبنيها لمشروع الجامعة وإقامتها لها على أرضها، وعلى هذا النحو المشرف،كل تقدير وثناء. وتلاشت كل الجوانب السيئة التى عاصرت الاحتفال وأهمها الجحود وإنكار الجميل.

هذا، وقضيت الأيام الثلاثة التالية على يوم الافتتاح بمقر الجامعة بالاسكندرية، ثم قفلت راجعا إلى القاهرة مساء الأربعاء، وأنا أنشد قضاء ثلاثة أيام من الراحة والاستجمام، بعد طول عناء، على أن أعود بعدها إلى الاسكندرية لبدء نشاط الجامعة الفعلى.

وعند ظهر يوم الخميس، وأنا مستغرق فى رى حديقة منزلى بالهرم، وإذا برنين التليفون يدعونى لمحادثة تليفونية مع السيدة ألفت عزت، تنبأنى أنه وصلها فى التو على الفاكس بمكتبى دعوة من رئيس مجلس إدارة الجامعة «الأستاذ ديبوى» يدعونى فيها إلى حضور اجتماع عاجل لمجلس الإدارة فى باريس صباح السبت ٩ نوفمبر الساعة التاسعة والنصف صباحا، وذلك بناء على طلب من نائب رئيس الجامعة. تملكتنى الدهشة، ولم أصدق أذنى، حتى لما سألتنى السيدة ألفت عما أنوى فعله حيال هذه الدعوة، كانت إجابتى الفورية أنى لن أذهب، وخاصة أنه ليس هناك من وقت متاح لحجز تذكرة السفر، فضلا عن أنى متعب.

بيد أن محدثتى لم توافقنى على هذا الرأى، ورأت أنه من الضرورى ألا أغيب عن هذا الاجتماع، وأنها ستتولى اتخاذ إجراءات السفر فى التو. وبعد أن انتهت المحادثة التليفونية، رحت أضرب أخماسا فى أسداس، وأحاول جهدى التوصل إلى مبرر يدعو إلى عقد مثل هذا الاجتماع ولم ينقض أسبوع واحد على انفضاض الاجتماع المشئوم الذى عقد فى فندق فلسطين، وأسفر عن تنحية رئيس الجامعة من منصبه. أصدقك القول حينما أقول أنى لم أحاول التفكير فى الأسباب التى وراء هذا الاجتماع، وقد يكون ذلك راجعا إلى حالة الإحباط النفسية التى كنت أعيشها فى الأيام الأخيرة، وكأنى أصبحت أنهج أسلوبا جديدا شعاره «ما خوف الغريق من البلل».

وأقلعت الطائرة المتجه إلى باريس صباح الجمعة، تقلني وتقل معى شريطا للأحداث التى تتابعت بسرعة كبيرة خلال الشهور والأيام الأخيرة، وتحمل معها نفسا قلقة لا تدرى ما يحمله لها الغد من غدر.

اتصلت، عقب وصولى إلى الفندق، برئيس الجامعة تليفونيا بمنزله، وبمجرد سماعى لصوته شعرت فى نبرات حسه ما يكشف أنه وإن كان يتوقع مكالمتى، إلا أنه كان يفضل ألا تأتيه، ويؤثر ألا أسأله عن جدول أعمال اجتماع المجلس فى الغد. أهمل الاجابة عن سؤالى الأخير، واكتفى بقوله:

«إن المجلس سيواجهك فى الغد بعاصفة عاتية، وإنى أرجو مخلصا أن تحتفظ بهدوئك، ولا تدع للغضب سبيلا إلى نفسك» ولما سألته «علام الضجة الكبرى والعاصفة العاتية» ؟؟

كان رده مقتضبا للغاية حينما قال: «ستعرف فى الغد كل شئ.. ـ وتصبح على خير» أترك لك، ولسعة خيالك أن ترسم لى لوحة تعبر عن أثر هذه المحادثة التليفونية على شخصى!!!

أخيرا، وبعد ساعات طويلة من الليل، بزغ الفجر وبدأ معه الاستعداد للانتقال إلى قاعة المحكمة التى نصبت خصيصا لمحاكمتى، على فعل أجهله، وجرم لم أحط به علما!!!

ولئن كان موعد اجتماع المجلس قد تحدد بالساعة التاسعة والنصف، إلا أنى آثرت أن أصل إلى ضفاف السين، وفى مواجهة مبنى الأكاديمية الساعة الثامنة والنصف، لكى أتريض قليلا وأهيئ نفسى للمواجهة. واجتزت الكوبرى الصغير المعد لمرور المشاه فقط، والواقع أمام الأكاديمية، ورحت وأنا أتجول حول المبنى انظر إلى هذه التحفة الفنية التاريخية.

وعادت بى الذاكرة إلى الماضى، ورحت أتذكر لما جئت فى المرة الأولى لحضور الاجتماع الذى عقد فى الأكاديمية، وما أنتابنى من شعور بالإعجاب العميق والسعادة البالغة، وأنا أمعن النظر فى كل جانب من جوانب «مجمع الخالدين» الذى يقص فى كل زاوية منه تاريخ الفكر الفرنسى منذ عهد الكاردينال ريشليو حتى عصرنا المعاصر. وأخذتنى أبهة المبنى، والتماثيل المقامة على طول دهاليزه، حتى رحت أحسد العاملين به وانظر إليهم نظرة الإعجاب باعتبارهم طائفة من الناس شغلوا عن الدنيا ومادياتها، وكرسوا حياتهم للفكر الراقى والآداب السامية.

أما اليوم، وأنا أطل على هذا الصرح العتيق، أشعر فى أعماق نفسى بشعور من افاق من حلم كبير، ومن ضاع من قدميه الطريق، ومن راح يصيح ما أبعد اليوم عن البارحة!!! إنه لشعور المرء الذى أدرك فجأة أنه سقط من عليائه فى بحر الواقع المظلم، واصطدم بأمواج من الواقعية المرة، والتى ذهبت فجأة بأحلام اليقظة الجميلة.

بيد أنه إذا كان هناك من يلام، فليس هناك إلا نفسى التى ألومها. نسجت من خيالى لهذا المجتمع الفكرى نسيجا خلابا، وفاتنى أنه قبل كل شئ ليس إلا مجتمعا بشريا يختلط فيه الخير بالشر، وتموج داخله تيارات متضاربة متباينة، تباينها فى واقع الأمر قد يكون أشد خطرا وأكثر جسامة من مجتمع آخر لم يرق أفراده إلى هذا المستوى من الفكر والثقافة العالية.

إن هذا المجتمع البشرى الذى يعيش داخل «مجمع الخالدين» لايختلف فى سلوكياته كثيرا عن سلوكيات مشاهير الرجال الذين تزخر دهاليز المبنى

بتماثيلهم، ذلك أن كلا منهم، وأن سطر التاريخ سيرته الفكرية بحروف من ذهب، إلا أن الخوض فى سيرته الشخصية وسلوكياته يكشف عن كثير من نقاط الضعف. ولعل شعور بعضهم بسموه الفكرى على غيره من الناس، يبيح له أن يستهين بالقيم والأخلاق.

لا مراء أن هذه اللحظات من التأمل الفلسفى، نجحت فى انتشالى من عالم المثاليات وهوت بى إلى عالم الواقع، ومن ثم تهيئت التهيؤ كله لكى الج باب «مجمع الخالدين» بنفس راضية، وإحساس غريب باللامبالاة، واقتناع بأن دخولى هذه المرة إلى «المسرح الكبير» ليس لألعب دورا، وإنما لأشاهد من مقاعد المشاهدين «تمثيلية» دفعت إلى مشاهدتها قسرا، فى حين أنه لو كان لى الحرية فى الاختيار، ما كنت أقدمت على مشاهدة «تمثيلية من النوع الردئ» على نحو ما تشير إليه الدلائل.

على أية حال، صعدت إلى الدور الثانى من مبنى الأكاديمية، وكانت الساعة تشير إلى التاسعة وعشرين دقيقة، أى قبل موعد الاجتماع بعشر دقائق. وما أن دلفت إلى القاعة حتى فوجئت بأن المدعوين إلى الاجتماع قد حضروا جميعا، ووقفوا يتحدثون، ويبدو أنهم قدموا للاجتماع مبكرين حتى تتاح لهم فرصة توزيع الأدوار، والاتفاق على استراتيجية واحدة يتبعونها فى مواجهتى. سكتوا جميعا عند دخولى، وكأن على رؤوسهم الطير، وصافحت الحاضرين، وجلسنا فى التو الى مائدة الاجتماع. افتتح السكرتير الدائم للأكاديمية الاجتماع، موضحا أنه لما كانت الدعوة قد وجهت بناء على طلب نائب رئيس الجامعة، فإنه يرى من المناسب إعطائه الكلمة.

قال نائب رئيس الجامعة، إنه لمس فى الأيام الأخيرة وقوع أحداث خطيرة، كما سادت روحا غير طيبة، إلى حد أن استمرارها ينذر بالخطر، ويهدد مصير الجامعة. وعاد وكرر على مسامع الأعضاء قصة الفتيات، وتعرض الطلبة لرقابة شديدة من قبل جهاز الأمن فى الجامعة، الأمر الذى ولا شك يتعارض مع حرياتهم الشخصية. وألقى اللوم على الإدارة، ثم استطرد يذكر وقائع الاجتماع الذى تم بينى وبينه، فى الأسبوع الماضى بشأن الفتيات، وطلب منى البحث عن مسكن آخر لهن، بيد أنى أجبته بأنى أفضل عودة رئيس الجامعة لبحث الأمر معه واتخاذ القرار المناسب. اعتبر عدم استجابتى لطلبه، وانتظار عودة رئيس الجامعة ـ بعد ثلاثة أيام ـ إهانة له، بدعوى أنى أغفل حقيقة هامة، وهى أنه فى حالة غياب الرئيس يحل نائبه فى ممارسة اختصاصاته.

وفى ضوء هذه الإهانة التى لحقت به، واعتراضى على ممارسته لحقوقه الوظيفية، فإنه يؤثر أن يقدم استقالته اليوم لمجلس الادارة. وبطبيعة الحال ـ وتمشيا مع نصوص السيناريو المعد للتمثيلية ـ رفض الأعضاء بالإجماع قبول هذه الاستقالة، مجددين البيعة ومؤكدين تمسكهم بشخص السيد النائب!!!

استطعت أن أكظم غيظى، وأن أحكم تثبيت صمام الأمان على نفسى التى كانت تشتعل داخليا بنيران الثورة والغضب، واستطعت بعد وقفة قصيرة، أن أهدأ، أو هكذا أردت أن أضع على وجهى قناعا من الهدوء وعدم التأثر. طلبت الكلمة، فرحت أولا أفند مزاعم النائب، وما أراد أن يتهمنى به من تقصير، وهو بصدد الحديث عن الادارة. فذكرت الوقائع الحقيقية لقصة «الفتيات والترام»، وما آتين من تصرفات تخالف أحكام

اتفاقية المقر التى تقضى صراحة باحترام عادات وتقاليد المجتمع المصرى، وما قصدنه فى أحاديثهن الصحفية من محاولة الاساءة للجامعة وللوطن العريق الذى استضافهن، وذلك بما أدلين به من أكاذيب ومزاعم مختلقة.

أما عن الرقابة البوليسية التى تباشرها الجامعة على الطلبة، وتنال بذلك من حريتهم، فهو بدوره ادعاء كاذب، إذ ليس فى الجامعة جهاز أمن أصلا. ويقوم بأعمال الأمن والعلاقات العامة ثلاثة من الشبان يعملون سواء عند مدخل المبنى أو بين الأدوار. أما عن مراقبة الطلبة فى كلية سان مارك أو فى الفندق الذى ينزلون به، فهو قول هراء، إذ أن فاقد الشئ لايعطيه، وكيف للطلبة أن تحصى عليهم خطواتهم من جهاز لا وجود له فى الجامعة!!

بقى البند الثالث فى ادعاءات النائب، والذى ورد فى السيناريو على أنه مشهد إهانة فيتفاعل معه ممثل الدور، فألمعت إلى أن مناقشاتنا انتهت إلى تفضيل عرض الأمر على رئيس الجامعة عند عودته بعد أربعة أيام، وليس هناك ما يدعو إلى اتخاذ قرار عاجل فى هذا الصدد، لا سيما أن الأمر سيقتضى من واقع القرار المتخذ، رسم السياسة المستقبلية للجامعة بشأن إسكان الطلبة والطالبات، إذ أن السماح للطالبات باستئجار شقق مفروشة بأسمائهن، سيدفع الطلبة إلى طلب المعاملة بالمثل، وفى الاستجابه له ماسيكبد الجامعة مصاريف إضافية، فضلا عن أمور أخرى ذات طابع إدارى.

وما أن انتهيت من حديثى حتى ساد الصمت التام لعدة دقائق، وأدركت أن القوم قد انتهوا من الفصل الأول من التمثيلية، وأنه لا مراء فى ان ثمة فصلا ثانيا سرعان ما سيعقب الأول، إذ أن نهاية الفصل الأول

وعلى نحو ما انتهت إليه لا تصلح أبدا لأن تكون الخاتمة. وفى أثناء انتظارى لرفع الستار عن الفصل الثانى ـ وتدل الشواهد، إنه ولاشك أنه سيكون الفصل الأخير، إذ أن مسرح الجيب الذى نجلس فيه لا يحتمل فصلا ثالثا ـ حضرتنى قصة الشاعر الفرنسى جان دى لافونتين (١٦٢١ ـ ١٦٩٥) Jean de la Fontaine، والتى وردت ضمن قصائدة المعروفة باسم Les Fables، وتناولت صورا من الحوار الذى كان يدور بين عديد من الحيوانات، وعادة ما يختم قصيدته بحكمة ترد على لسان حيوان أو طائر، وفيها عظة لبنى الإنسان. ويقال أن هذه الحكايات اقتبسها لافونتين من كتاب «كليلة ودمنة» والذى نقله من الفهولية إلى العربية عبد الله بن المقفع، والذى عاش فى القرن الثامن الميلادى إذ ولد نحو سنة ٧٢٤م.

روى لافونتين فى إحدى قصائده تحت عنوان «الذئب والحمل» أن حملا فى صباح يوم من الأيام شديدة القيظ شعر بالظمأ، فأراد أن يرتوى من جدول للمياه العذبة، وما أن بدأ يقترب حتى خرج إليه على حين غرة ذئب من بين الأشجار، واتجه لافتراسه، إلا أنه آثر أن يقدم للحمل الحيثيات، ويسوق المبررات التى تدعوه إلى إتيان هذا الفعل، فقال: «إنك وذويك من الغنم دأبتم على تعكير صفاء مياه هذا الجدول والذى ارتوى منه، وها ذا أنا أعثر عليك متلبسا بهذه الفعلة الشنعاء التى تستحق عليها الموت». أجاب الحمل فى هلع وخوف: «هذه هى المرة الأولى التى تطأ أقدامى هذا المكان، ولم أشرب بعد... » فقاطعه الذئب قائلا:

إن لم تكن أنت فلا شك أنه أبوك الذى دأب على تلويث هذه المياه فأجابه الحمل: «إنى يتيم الوالدين... » فعاجله الذئب صارخا: «لامراء فى

أنه واحد من ذويك الذى يلوث المياه». هتف الحمل متوسلا: «ليس لى فى هذه الدنيا أحدا.. فأنا ضائع...» ولم يمهله الذئب، فانقض عليه وافترسه. وتذهب الحكمة فتقول: أن ما يسوقه الأقوى من مبررات لا شك دائما هى الأفضل، أو كما نقول عندنا فى الأمثال الشعبية «حكم القوى على الضعيف».

وافقت من قصة «الذئب والحمل» على صوت السكرتير الدائم، يستأنف حديثه ـ ويرفع الستار عن الفصل الثانى ـ فيقول: «إننا ولا شك نقدر لك ذلك الجهد الكبير الذى بذلته فى إقامة الجامعة. لعلك تذكر أننا ونحن بصدد البدء فى الأعمال التنفيذية لإقامتها عرضنا عليك أن تتولى منصب المدير المالى. بيد أنك لم توافق وقتذاك، وطلبت حتى يتسنى لك السير فى تنفيذ المشروع فى مصر، أن تكون العضو المنتدب للجامعة، وهو الاقتراح الذى وافقنا عليه. أما وقد أتممت مهمتك على أكمل وجه، وآن اليوم للجامعة ان تستهل المرحلة التنفيذية فى حياتها، نود أن نذكرك أن المناصب القيادية فى لائحة الجامعة، وفاقا للائحة التى اشتركت فى وضعها، لا تخرج عن ثلاثة ألا وهى:

رئيس الجامعة ـ المدير المالى ـ السكرتير العام.

إن منصب العضو المنتدب لم يرد باللائحة، وإنما قررناه بناء على طلبك ليتسنى لك إقامة الجامعة. أما، وقد تم إنشاء الجامعة، وانتهت المرحلة التى كنت منتدبا فيها من قبل الجامعة لتنفيذ المشروع، نعود ونذكرك أن منصبك الذي تشغله الآن لا وجود له فى اللائحة، ولما كنا ملتزمين

بتطبيق أحكام اللائحة فى المرحلة التنفيذية، نعود فنعرض عليك منصب المدير المالى الذى رفضته من قبل. أتراك تقبله اليوم؟؟

أجبت فى التو: طبعا لا أقبل. وجاء تعليق السكرتير الدائم منهيا للحديث حينما قال:

على أية حال، أن الشئون المالية للجامعة سنتولاها من باريس، ولن نحتاج فى مصر إلا لمحاسب لإجراء القيود، وموافاتنا بالبيانات أولا بأول».

وجاء هذا التصريح كاشفا للأمور كلها، ورافعا للستر الذى كان يخفى وراءه حقيقة النوايا. أجل لقد استعانوا فى بادىء الأمر بالنائب الذى أرادوا منه أنه ينتقد تصرفات الإدارة ـ وهو لا يعرف عنها شيئا، إذ ظل طوال فترة العملية التنفيذية لإقامة الجامعة فى الخارج، ولم يدخل الجامعة إلا قبل حفل الافتتاح بأسبوع واحد ـ ويثور لكرامته، ويفتعل أزمة يهدد بعدها باستقالته، اعتقادا منهم بأن هذا السيناريو سيدفعنى إلى الانفعال، واحتجاجا على الجحود الذى صادفته، لن ألبث أن أقدم استقالتى.

بيد أنى لما فندت المزاعم، ورددت على الاتهامات الكاذبة، أسقط فى يد الجميع، وكسبت الجولة الأولى بلا منازع. ولم يجدوا حينذاك مندوحة من إخراج السهم الأخير فى جعبتهم، فأطلقوه، وكشفوا معه عن حقيقة مؤكدة، ألا وهى أنهم يريدون لمستقبل الجامعة غير ما بغيت، ويحرصون على أن تكون الجامعة بين أيدى قيادة سلسة يحركونها على هواهم، حتى ولو أدى ذلك إلى خروج الجامعة عن الأهداف التى رسمناها لها، والدور الذى كنا ننشد للجامعة أن تبلغه فى تأهيل القيادات فى مجال التنمية الافريقية، وحتى لو تقلصت وأصبحت معهداً صغيراً من

المعاهد الفرنسية فيما وراء البحار. أرادوا أن تخضع الجامعة خضوعا تاما للأكاديمية الفرنسية، ومن ثم كان لزاما التخلص من القيادة التى لاتستأنس، ولا يعنيها إلا نجاح الجامعة فى الاطار الذى رسم لها.

وكان من الطبيعى إذن التخلص من رئيس الجامعة، ثم من العضو المنتدب، قبل أن تبدأ الجامعة نشاطها.

فجأة صرخ صديقى، وهب واقفا، وقال:

* ما أقبح نهاية هذه الرواية وما أقساها!!! أهذا هو العدل الذى يسود مجتمعنا؟؟؟ أليس هذا هو الجحود بعينه فى أبشع صوره؟؟؟ بالله حدثنى كيف تقبلت هذا الأمر؟؟؟ وكيف تراك تقيم الآن هذه الأحداث؟؟؟

قلـــت:

* أخدعك لو قلت إنى لم أكترث لما حدث. شعرت بإحباط كبير، وخيبة أمل عنيفة، شعرت بها بعد أن صافحت الأصدقاء الأعداء، مغادرا للدار. خرجت من دار الأكاديمية وأنا أتلمس طريقى فى شوارع باريس عائدا إلى الفندق، وتتصارع فى نفسى انفعالات عديدة متباينة، وفى وسط ذهول المفاجأة، تبعثرت الأحكام، وتفاوتت ردود الفعل. عايشت هذا الشعور زمنا غير قصير بعد عودتى إلى مصر. وكان هذا الشعور يزداد اشتعالا كلما تحدثت عما حدث إلى لفيف من أصدقائى.

ومهما يكن من شئ، فإنه وبعد أن انقضت هذه السنوات، وملك العقل زمام الأمور بعيدا عن العواطف والمشاعر، أرانى اليوم أقدر من أى

وقت مضى على تقييم الأحداث المنصرمة. بل دعنا نقيمها سويا، بعيدين عن الانفعالات. لعلك تذكر أن مشروع إقامة الجامعة نبت أصلا داخل الأكاديمية الفرنسية، بل أن التفكير انصرف فى بادئ الأمر على إنشاء «كرسى» بإحدى الجامعات «للتنمية الافريقية»، ولم تظهر فكرة «الجامعة» إلا فى مرحلة لاحقة. يضاف إلى ذلك أن أعمال اللجنة التحضيرية المكلفة بإنشاء الجامعة، كانت تتجه أصلا إلى تنظيم دراسات عليا فى مجال التنمية الافريقية، وذلك على نمط الدراسات العليا فى الجامعات، والتى تمهد لمنح دبلومات، أو ماجستير، ويمكن أن يهيئ بعد ذلك لإعداد رسالة الدكتوراه.

دعنا نعترف أيضا بأن «الأكاديمية الفرنسية» خصصت منحة قدمها لها المالى الايطالى الشهير «انييلى»، للانفاق على الدراسات التى ستعدها اللجنة فى سبيل إقامة هذه الجامعة.

ومن ثم، فإن الأكاديمية وحدها حتى هذه الساعة التى لها الفضل فى إنشاء الجامعة، وهى التى قامت بتسمية الجامعة بجامعة «سنجور» نسبة إلى الرئيس السابق سنجور، وهو العضو البارز فى الأكاديمية الفرنسية. ولا يخفى أيضا أن الأكاديمية كانت تفضل أن تقيم هذه الجامعة فى إحدى الدول الافريقية الهامة الناطقة بالفرنسية ولا سيما المغرب أو السنغال أو تونس أو ساحل العاج (الكوت ديفوار).

وقد كان لترشيح الدكتور بطرس غالى والرئيس سنجور مصر لتكون مقرا للجامعة ـ وعلى الرغم من أن مصر ليست من الدول الناطقة

بالفرنسية ـ العامل الأساسى فى أن تغير الاكاديمية سياستها، وتقبل إقامتها فى دولة لا تربطها بها ما يربطها بغيرها من صلات وثيقة. ولئن كانت هذه الجامعة منظمة من المنظمات التى انبثقت من مؤتمرات القمة للدول الفرانكوفونية، غير أن الأكاديمية حرصت كل الحرص أن تظل الجامعة بعيدة كل البعد عن إشراف الهيئات التى تتولى الرقابة ومتابعة أعمال المنظمات المثيلة، فلا غرو أن بذلت الجهد كله لتظل الجامعة وثيقة الصلة بالأكاديمية، بل حتى تضمن هذا الأمر، جعلت كل موارد الجامعة من التبرعات والهبات التى تحصل عليها الأكاديمية عن طريق علاقاتها العامة. كما تصب الأموال فى صندوق أعد خصيصا لهذا الغرض، ويشرف عليه مدير الصندوق، وهو فى الوقت ذاته سكرتير السكرتير الدائم للأكاديمية.

بيد أن الأكاديمية الفرنسية اكتشفت أن الأحداث تجرى على نحو لاتشتهيه، فها هى ذى أطراف أخرى ظهرت فجأة على خشبة المسرح، ولكل طرف اتجاهه الخاص فى تصوره لأهداف الجامعة وموقفه من أسلوب تسيير العمل بها. إن الحكومة الفرنسية ـ وكانت فى هذا الوقت حكومة اشتراكية ـ ما كانت ترغب فى أن تترك الساحة لتصول فيها «الأكاديمية» وحدها، فبدأت تلمح بعدم تأييدها لقيام الجامعة ما دامت تقيمها «الأكاديمية»، وهى منظمة خاصة ذات اتجاه يمينى.

وكيف يجوز لهذه «الأكاديمية» أن تقيم منظمة «اقليمية» منبثقة من مؤتمر للدول الفرنكوفونية، بل تنعتها «بالدولية»... الخ؟؟. وما دامت دولية، فلا أقل من أن تتولى الخارجية الفرنسية إقامتها، باعتبارها الساهرة

على علاقات فرنسا مع العالم الخارجى، أو تباشرها وزارة شئون الدولة للفرانكوفونية، وهى من أجهزة السلطة التنفيذية.

وأكد الرئيس ميتران هذا الاتجاه، عندما قرر حضور حفل افتتاح الجامعة. وفى ضوء ذلك كله، وجدت الأكاديمية نفسها فى صراع مع الحكومة الفرنسية، وإن كان هذا الصراع ظل باهت اللون لوجود «الين ديكو Alain Decaux» ـ وهو عضو بالأكاديمية ـ فى الوزارة، بل أنه وزير لوزارةالفرانكوفونية.

إن القرار الصادر باتخاذ مصر مقرا للجامعة، جعل من مصر فى واقع الأمر الطرف الثانى الذى جاء هو الآخر بمفاهيم ومواقف ليست على هوى الأكاديمية، بل اكتشفت أن الأحداث التى تعاقبت سريعا خلال مرحلة الإنشاء، تمثل خطرا يهدد سيطرة الأكاديمية على الجامعة فى المستقبل.

قاطعنى صاحبى حين قال:

* تحدثت فوراً عن مصر باعتبارها الطرف الثانى. لكن، من تقصد بمصر؟ هل تعنى الحكومة المصرية، أو جهات رسمية وضعت التصور المخالف لتصور الأكاديمية؟؟

أجبته قائلا:

* لم يكن للحكومة المصرية، أو لأى جهة رسمية أو شبه رسمية، أى شأن فى أعمال «جامعة سنجور». إنما تتمثل مصر فى شخص مصرى لم يكن ليستطيع إلغاء ضميره الوطنى ويتمرد على طبائع الأشياء.

إنى ياصديقى ـ مع شديد تواضعى ـ هذا المصرى الذى رأى أن إقامة الجامعة فى مصر وكل ما قدمت لها من امكانيات يعطيها الحق فيما ينطوى عليه هذا المشروع من مزايا افريقية شاءت الأكاديمية أم لم تشأ. وكان طبيعيا أن أتطلع إلى تداعيات المشروع الذى اؤتمنت عليه وقت تعيينى عضوا منتدبا للجامعة، دون أن أهدر فى لحظة من اللحظات حقوق الأكاديمية.

والغريب حقا ألا يفطن أعضاء الأكاديمية، وهم فطاحل الفكر إلى «طبيعة الأشياء». أجل، لقد عقدت الأمال، وأضمرت لهذه الجامعة أن تحقق ما يأتى:

١ ـ أن تكون جامعة «دولية» بما تنطوى عليها هذه الصفة من حقوق تقررها، والتزامات تحملها للجامعة.

٢ ـ ومن هذا المنطلق، أن تكون الجامعة «منظمة» تساهم فى مواردها سنويا الدول الأعضاء فى مجموعة الدول الفرانكوفونية، ومن ثم يتحقق لها الثبات والاستقرار، ولا يظل بقائها مرهونا بحجم التبرعات والهبات، وانتظام تحصيلها.

٣ ـ ألا تكون هذه الجامعة معهدا يمنح دبلومات فى الدراسات العليا، شأنها فى ذلك، شأن العديد من الجامعات، بل أردت أن تكون مركزا متخصصا لخلق الكوادر القيادية التى ستتولى فى المستقبل القريب مهمة تحقيق التنمية الافريقية فى كل القطاعات.

٤ ـ ألا يقتصر الأمر على خلق وتأهيل الكوادر القيادية وتدريبها على أعلى المستويات، وباتباع أحدث وسائل التدريب الحديثة، بل أردت أيضا

أن تتولى الجامعة تأهيل «المدربين» الذين سيمارسون التدريب فى بلادهم لخلق قاعدة عريضة من الكفاءات والقيادات.

٥ ـ أن تحتضن مصر هذه النخبة من الشباب، وتهيئ لهم سبل التعرف على مصر بماضيها وحاضرها، وتوطيد عرى الصداقة بينهم وبين أقرانهم من الشباب المصرى، على نحو أن الشباب الافريقى لدى عودته إلى وطنه سيصبح من الدعاة لمصر، وسفراء لها.

٦ ـ أن تتاح الفرصة لتبادل الخبرة والمعلومات، وإجراء الحوار المستمر فى مجالات التنمية الافريقية بين جامعة سنجور والجامعات المصرية.

رب سؤال يجدر بنا أن نطرحه أخيرا، ونحن بصدد تقييم عملية إقامة «جامعة سنجور» ألا وهو: ما العائد الذى عاد على مصر من وراء أقامة هذه المؤسسة التعليمية الناطقة بالفرنسية على أرضها؟؟؟

لامراء أن ثمة عائدا معنويا عاد على مصر يوم تناقلت وكالات الأنباء العالمية نبأ استضافة مصر لجامعة سنجور على أراضيها، وافتتاح الجامعة بالاسكندرية، بحضور رؤوساء دول أربع بخلاف شخصيات هامة من الدول الفرانكوفونية. لا أحسب أن هذا الكسب هو العائد الوحيد الذى كانت تنتظره مصر من وراء إقامة هذه الجامعة، إذ كان المسئولون والرأى العام يتوقعون ـ فى ضوء ماكنا نصرح به ونحن بصدد الترويج لفكرة إقامة الجامعة، ومطالبة الحكومة المصرية بتقديم كل صور الدعم بقصد المساعدة فى إنشائها ـ أن تكون منارا يشع بنوره من الاسكندرية على جوانب القارة الافريقية، يأخذ بيد الشعوب الفتية إلى ميادين التنمية الحقيقية، ويواكب

ركب التقدم التكنولوجى سريع الخطى، وذلك بتأهيل قيادات من هذه الشعوب لتحقيق هذا المراد.

كنا نريد من وراء المساعدة فى تأسيس هذه الجامعة، وما قدمناه من دعم مالى كبير ـ تجاوز بكثير العشرة ملايين من الجنيهات ـ أن نرى تعاونا ضخما ما بين جامعة سنجور من ناحية، والجامعات المصرية من ناحية أخرى، من أجل تحقيق هذا الهدف الكبير كى تتسع دائرة نشاطه الجغرافى، وتزداد على مر السنين أهميته كما وكيفا.

ولعل مصر، وهى تبرم مع جامعة سنجور اتفاقية المقر ـ وهى معاهدة دولية ـ كانت تثق الثقة كلها، فى أن هذه الجامعة، ووراءها كل دول المجموعة الفرانكوفونية، ستبلغ غايتها وتحقق رسالتها. ولكن خاب هذا الأمل الكبير، لما كشفت الجامعة عن وجهها، وهويتها الحقيقية، فهى ـ كما أكدناه مرارا ـ لا تعدو أن تكون معهدا أكاديميا، إقامته الأكاديمية الفرنسية على أرض مصر، وتتولى تمويله وإدارته بمعرفتها، وإحاطته بسياج من الكتمان على نحو، أنه وبعد أن انقضى أربع سنوات على أقامته، لم نسمع عنه شيئا، وتساءل الناس عما إذا كانت الجامعة قد رحلت عن مصر، أم أنها أغلقت أبوابها أمام المجتمع المصرى، وراحت تزاول نشاطها الأكاديمى بعيدة عن الأهداف المرسومة لها، فى جو من التكتم، وفقا لما هو معمول به فى «مجمع الخالدين». أما صفة «الدولية» التى أرادوا أن يصبغوا بها الجامعة فى بادئ الأمر، فلم تكن فى الواقع إلا حيلة لتسهيل قيامها فى مصر، وللحصول على أكبر قدر من الامتيازات من خلال «اتفاقية المقر» التى وقعتها الحكومة المصرية مع الجامعة.

بقى أمر أخير يستأهل أن نقف به ولو هنيهة، وهو: هل لو أن هذه الجامعة، كانت الحكومة الفرنسية تولت إقامتها تنفيذا لقرارات مؤتمر القادة للدول الفرانكوفونية فى داكار عام ١٩٨٩، ترى هل كنا صادفنا ماصادفناه من مشكلات وعقبات عندما تبنت «الأكاديمية الفرنسية» موضوع إنشاء الجامعة؟؟

غنى عن البيان أن التعامل مع «هيئة خاصة» بقصد إقامة مشروع ما، تؤكد طبائع الأشياء، انه أيسر بكثير من التعامل مع الحكومات أيا كان نوعها. لقد أخذنا بهذا الاعتبار، ونحن بصدد التفكير فى إقامة الجامعة، وكان استهجان «الأكاديمية الفرنسية» لأى تدخل من طرف الحكومة الفرنسية يقابل منا بكل تأييد. أما ونحن عائدون توا من التجربة المريرة التى خضنا معاركها، دعنا نعترف بأمانة وفى موضوعية تامة، إن مثل هذا المشروع بأبعاده الإقليمية بل الدولية، ما كان ينبغى أن يترك أمر إقامته «لمجمع الخالدين»، فهم جماعة أبعد من ان تكون قادرة على معايشة الديناميكية التى تفرض نفسها كأسلوب عمل فى عالمنا المعاصر، والذى يحتاج لإمكانيات بشرية ومادية ضخمة لمسايرته بل لمقابلة تحدياته لا سيما فى أمر بالغ الخطورة كالتنمية الافريقية، وتأهيل القادة الذين سيعهد إليهم أمر تنفيذها.

وفى هذا كله ما ينم عن أن الحكومة الفرنسية وحدها، ونيابة عن الدول الفرانكوفونية، كانت أكثر الجهات كفاءة للقيام بهذه المهمة الصعبة. ولو كان الأمر قد تحقق على هذا النحو، فإن مصر تكون بكل ما قدمته من دعم ومساعدة، قد أقدمت على عمل يدخل فى اطار التعاون الوثيق بين الحكومتين المصرية والفرنسية، ولكانت اتفاقية المقر صار تنفيذ بنودها فى المسار الصحيح.

من يدرى، فقد يجئ اليوم، الذى تكتشف فيه مجموعة الدول الفرانكوفونية، إن جامعة سنجور بوضعها الراهن لا يمكن أن تحقق الرسالة السامية التى انطلقت من مؤتمر داكار، وليس لبعث هذه الجامعة من مرقدها، وبعد أن أصبحت حطاما، إلا أن يعهد إلى الحكومة الفرنسية أمر تصحيح الأوضاع، ووضع الجامعة فى مسارها الصحيح، وتسلم مقاليدها، والسهر على تحقيق الأهداف التى رسمت لها أصلا، وبعدها تصبح جامعة «دولية» بحق، وتستطيع مصر أن تسهم إسهاما فعليا فى تأهيل قادة المستقبل للدول الافريقية.

ومهما يكن من شئ، فإن الحياة لا تعدو أن تكون مجموعة من المواقف، ويتباين الناس فى المواقف التى يتخذونها تباينا يتفاوت قوة وضعفا، خيرا وشرا.

ألم يقل معاوية ليزيد: «وطأت لك الأمور، وذللت لك الأعداء، وأخضعت لك رقاب العرب، وجمعت لك ما لم يجمعه أحد» (من كتاب الكامل فى التاريخ لابن الأثير).

فى حين قال على بن أبى طالب رضى الله عنه لولديه الحسن والحسين: «لا تبغيا الدنيا وأن بغتكما، ولا تبكيا على شئ زوى عنكما، وقولا الحق، وارحما اليتيم، واعينا الضائع وكونا للظالم خصيما، وللمظلوم ناصراً».

عقدنا آمالا كبارا

ولما بحثنا عن الجامعة

ألفيناها واقعا هزيلا